اثر المحددات الجيوسياسية على السياسة الخارجية الاردنية

(الازمة السورية: دراسة حالة 2011-2015)

The Impact of Geopolitical Determinants on the Jordanian Foreign Policy Toward the Syrian Crisis case study (2011-2015)

إعداد

محمد سالم غديفان الغويرين

المشرف

د. هاني أخو ارشيدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت الأردن

2015

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

اثر المحددات الجيوسياسية على السياسة الخارجية الاردنية (الازمة السورية) دراسة حالة (٢٠١١-٢٠١٥) وأجيزت بتاريخ ٢/ ١١ / ٢٠١٥

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الاستاذ الدكتور هاني أخو ارشيدة ، (رئيساً) المشرف	----------
الاستاذ الدكتور علي الشرعة ، (عضواً)	----------
الاستاذ الدكتور محمد المقداد ، (عضواً)	----------
الاستاذ الدكتور محمد عبد الكريم محافظة (عضواً خارجياً)	----------

الإهداء

إلى الذي بذل وضحى فأوفى

والدي العزيز

إلى التي ملأ ودها قلبي

والدتي العزيزة

أسأل الله أن يمد في عمرهما

وإلى كل من شاركني وساعدني في إنجاز هذا العمل خالص محبتي وتقديري

أهديكم ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم وبعد، أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الدكتور هاني أخورشيدة الذي اشرف على هذه الدراسة والذي لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود .

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة/ جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امام الطلبة، كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدى لي خدمة أو زودني بمعلومة

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهـداء	**ج**
شكر وتقدير	**د**
فهرس المحتويات	**هـ**
قائمة الجداول	ز
قائمة الملاحق	ز
الملخص باللغة العربية	**ح**
الملخص باللغة الإنجليزية	**ط**
الفصل الاول: الاطار النظري للدراسة	**1**
المقدمة	**1**
أولاً: أهمية الدراسة	2
ثانياً: أهداف الدراسة	3
ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها	3
رابعاً: فروض الدراسة	4
خامساً: حدود الدراسة	4
سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة	4
سابعاً: منهجية الدراسة	6
ثامناً: الدراسات السابقة	12
الفصل الثاني: طبيعة السياسة الخارجية الاردنية وثوابتها وعملية صنع القرار	**17**
المبحث الاول: طبيعة السياسة الخارجية	18
المبحث الثاني: ثوابت السياسة الخارجية الأردنية ومرتكزاتها	23
المبحث الثالث: صناعة السياسة الخارجية الأردنية	31
الفصل الثالث: الازمة السورية (الأسباب، الدوافع، التطورات)	**37**
المبحث الاول: اسباب ودوافع الثورة السورية	39
المبحث الثاني: تطورات الأزمة في سوريا	47
الفصل الرابع: توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الأزمة السورية	**59**
المبحث الاول: العلاقات الاردنية السورية	60

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الموقف الأردني من الأزمة السورية	63
الفصل الخامس: المحددات الجيوسياسية المؤثرة على السياسية الاردنية تجاه الازمة السورية	**75**
المبحث الاول: المحدد السياسي والامني المؤثر على موقف الاردن من الازمة السورية	76
المبحث الثاني: المحدد الاقتصادي والاجتماعي المؤثر على الموقف الاردني من الازمة السورية	88
المبحث الثالث: مشكلة اللاجئين السوريين كمحدد للسياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية	98
المبحث الرابع: السيناريوهات المتوقعة للأزمة السورية	104
الخاتمة	106
النتائج	108
المصادر والمراجع	115

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	عدد اللاجئين السوريين في المخيمات الأردنية عام 2015	101
(2)	عدد اللاجئين السوريين في محافظات المملكة حسب تعداد 2014 (%)	101
(3)	عدد اللاجئين السوريين في محافظات المملكة حسب تعدداد 2015(%):	102
(5)	عدد اللاجئين السوريين في محافظات الاردن للعام 2015 (بالالف)	103

قائمة الملاحق

الجدول	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق(1)	اعداد اللاجئين السوريين في الأردن	111
الملحق(2)	الجماعات الجهادية في جنوب سوريا	113

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اثر المحددات الجيوسياسية على السياسة الخارجية الاردنية (الازمة السورية)
دراسة حالة (2011-2015)

إعداد

محمد سالم غديفان الغويرين

المشرف

هاني اخورشيدة

ملخص

هدفت الدراسة الى بيان تاثير المحددات الجيوسياسية على توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية. وتوضيح مدى تأثير الازمة السورية على الدولة الاردنية خلال الفترة 2011-2015 في الجانب الاقتصادي، والاجتماعي، والامني. وعالجت الفرضية التالية هناك علاقة ارتباطية بين تاثير المحددات الجيوسياسية (الموقع الجغرافي، السكان، اللاجئين، الجماعات المتطرفة) على توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية 2011-2015؟ واستناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي يسعى للإجابة على تساؤلاتها، والأهداف التي يتوخى تحقيقها، والفروض التي ينوي اختبارها، فقد رأى الباحث أنه من الأنسب استخدام منهجي "نظرية صنع القرار في إطار العلاقات الدولية" والمنهج الوظيفي. وخلصت الدراسة الى النتائج التالية: من أهم تداعيات الأزمة السورية زيادة حدّة الاستقطاب الإقليمي والمذهبي واتساع دائرة الصراع لاكثر من جهة على المستويين الإقليمي والدولي مما وضع السياسة الخارجية الاردنية أمام تحديات يصعب مواجهتها وخصوصاً في عدم وضوح ما ستؤول اليه هذه الازمة، وبينت الدراسة وجود تأثير واضح للمحددات الجيوسياسية على السياسة الخارجية الاردنية تجاه الصراع في سوريا. وأوصت الدراسة بالحفاظ على العلاقات مع سوريا لان ذلك يعتبر مصلحة إستراتيجية للطرفين. ومراقبة ما يجري عن كثب داخل الأراضي السورية خصوصاً التنظيمات المسلحة التي تنتهج فكر القاعدة وعدم السماح لها بالامتداد بالقرب من الحدود الاردنية باستخدام الإستراتيجية المباشرة إذا لزم الأمر. وضرورة إيجاد حل للتدفق اللامتناهي للاجئين السوريين وعدم السماح لهم بالخروج خارج المخيمات مراعاة للمصالح الاردنية كأولوية أولى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The impact of geopolitical determinants on the Jordanian foreign policy toward the Syrian crisis Case Study (2011-2015)

Preparation

Mohammed Salem Gdevan Algoere

supervision

Prof. Dr. Hani Akhorshida

Abstract

The study aimed to indicating the impact of geopolitical determinants on the orientation of Jordan's foreign policy toward the Syrian crisis. And to clarify the impact of the Syrian crisis on Jordan's state during the period 2011-2015 elves in the economic, social, and security. And dealt with the following hypothesis is there a correlation between the impact of geopolitical determinants (geographical location, population, refugees, extremist groups) on the orientations of the Jordanian foreign policy toward the Syrian crisis from 2011 to 2015? Based on the nature of the subject, research problem, which seeks to answer its questions, and goals to be achieved, and that it intends to test hypotheses, the researcher saw it more appropriate to use a systematic "role in the framework of the theory of international relations" and career curriculum. The study concluded the following results: of the most important repercussions of the Syrian crisis intensified regional and sectarian polarization and a widening cycle of conflict for more than one hand at the regional and international levels, which the Jordanian National Security put in front of the challenges are difficult to meet, especially in the lack of clarity in the outcome of the crisis. And it showed the Syrian crisis, the Government of Jordan and the Jordanian people Hermit direction of the refugee issue position, and Tkvel many Jordanian families of some of the Syrian people and families is indicative of the national sense of the Higher Arab Jordanians. And the beginning of dealing with the Syrian crisis were not well thought out properly, but showed weakness in how to receive huge numbers of Syrian refugees, especially in the first month, where the focus was on alleviating the suffering of the Syrian people and foremost Alool.ooost study to maintain relations with Syria because it is considered interest strategy for both sides. And monitor closely what is going on inside Syrian territory, especially the armed groups that pursue al Qaeda's ideology and not allowed to spill near the Jordanian border by using the direct strategy if necessary. And the need to find a solution to the endless flow of Syrian refugees and do not let them out outside the camps to take account of the interests of Jordan as a first priority.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الاول

الاطار النظري للدراسة

المقدمة:

تتشابك العديد من العوامل وتتفاعل فيما بينها من أجل التأثير في نمط السلوك السياسي للدول، وتختلف أهمية هذه العوامل من بلد لآخر وأيضاً من قضية لأخرى، كما يلعب السياق الإقليمي والدولي دوراً هاماً في التأثّر في عملية صياغة السياسة الخارجية للوحدة السياسية، لذلك ينبغي دراسة السياسة الخارجية للدولة على أنها حصيلة لمجموعة العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدراكية، وتعرف هذه السمات الخاصة الملازمة للوحدة على انها سمات الهوية، من هنا كانت توجهات السياسة الخارجية الأردنية تقوم على أساس السلام والتنمية لشعوب المنطقة.

ولقد فرضت على الأردن خصائصه المتمثلة في حجمه الصغير وموقعه الجغرافي في منطقة متوترة ومحدودية موارده واهتزاز هويته بفعل ضعفها الهيكلي بصفة عامة وطبيعة نشأته وارتباطاته الدولية والإقليمية، فرضت كل هذه العوامل قيوداً مُحكمة على سلوكياته المحلية والإقليمية والدولية(المصالحة، 2005 :16)، وكان على الأردن تبعاً لوضعيته تلك أن ينتهج سياسة محسوبة ومرنة في إدارة شؤونه الخارجية ومواجهة التحديات الإقليمية التي لها انعكاساتها على استقراره وأمنه.(تليلان، 2000 :5).

فرض موقع الأردن الجغرافي والديمغرافي الحساس في قلب الشرق الأوسط عليه تداعيات كثيرة ووضع الأمن الوطني الأردني أمام تحديات كبيرة منذ تأسيس الدولة، فقد عانى الأردن على مر العقود السابقة من الأزمات التي حدثت في الإقليم بدءاً من حرب 1948 ونكبة عام 1967، وحرب لبنان عام 1982، وحربا الخليج الأولى والثانية وحرب لبنان عام 2006، ونتيجة لمواقفه القومية ووقوفه دوماً الى جانب الأشقاء العرب، فقد انعكس ذلك على استقراره الداخلي وأمنه الوطني ومع بداية الثورات العربية في عام 2011 ونتيجة لانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الدولة الاردنية فقد شكلت هذه الثورات ومن أهمها الثورة السور ية تحدياً مباشراً للاستقرار الداخلي وتوجهات السياسة الخارجية الاردنية.

لقد بدأت تظهر ملامح الثورة والمطالبة بالتغيير في سوريا في آذار 2011 وذلك امتداداً لما يسمى الربيع العربي، وقد انطلقت أولى مراحل الثورة السورية في المنطقة الجنوبية وبالتحديد محافظة درعا بالقرب من الحدود الأردنية، وافرزت الأزمة تداعيات كبيرة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، ففي الداخل السوري اشتدت العمليات العسكرية بين المعارضة والجيش واقتتال الجماعات المسلحة مع بعضها لأسباب ايدولوجية، وانعكس تأثيرها على المجتمع السوري من نزوح ولجوء وتشرد، إضافة الى انعكاساتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد انعكست تأثيراتها على مستوى الإقليم والعالم وخاصة دول الجوار ومنها الأردن، حيث لجأت أعداد كبيرة من الشعب السوري الى دول الجوار، كان من البديهي أن تلقي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأزمة السورية بظلالها على الأردن في ضوء تدفق أعداد كبيرة من لاجئي سوريا على البلاد، الأمر الذي ضاق معه الأردن ذرعا بهؤلاء اللاجئين بعد أن اصبحوا يشكلون تحديات كبيرة على الامن الوطني الأردني بكافة ابعاده السياسية، والاقتصادية، والأمنية والاجتماعية، والذي يعاني اصلاً من أزمات سواء ما يتعلق بالمياه والبنى التحتية من صرف صحي وغيره وأزمات مالية حادة.

من هنا جاءت الدراسة للوقوف على مستوى تأثير المحددات الجيوسياسية (الجغرافية، السكانية، الامنية، الاقتصادية) على توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية خلال الفترة 2011-2015.

أولاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية)

1- الأهمية العلمية (النظرية)

تكمن الأهمية العلمية للدراسة كونها تسهم في التأصيل النظري لموضوعها في مجاله الأكاديمي مما يفيد المهتمين والمختصين والباحثين، خاصة وأن الازمة السورية اثرت على امن واستقرار المنطقة العربية ومنطقة الشرق الاوسط، وكان الاردن من اكثر الدول تاثراً بالازمة السورية وتداعياتها، مما يشكل حافزاً لدراسة المحددات الجيوسياسة على السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية.

2- الأهمية العملية (التطبيقية)

توفر الدراسة عملياً فرصاً لبيان تطورات الموقف الاردني تجاه الازمة السورية، ففي الجانب السياسي يمكن للازمة السورية ان تشكل تحدي للاستقرار السياسي في الاردني. وفي الجانب الامني، تشكل الثورة السورية وتطورها تهديد لحالة الاستقرار السياسي في الاردن في ضوء زيادة عدد اللاجئين السوريين في الاردن، وانتشار الجماعات المتطرفة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

1- تسليط الضوء على طبيعة العلاقات السياسية الاردنية السورية.

2- توضيح لطبيعة وابعاد الصراع في سوريا وتداعياته على المستوى الاقليمي والدولي.

3- بيان تأثير المحددات الجيوسياسية على توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية.

4- توضيح مدى تأثير الازمة السورية على الدولة الاردنية خلال الفترة 2011-2015 في الجانب الاقتصادي، والاجتماعي، والامني.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تشهد الازمة السورية تعقيدات وتطورات كبيرة على الصعيدين الدولي والاقليمي مما يثير تساؤلات حول مستقبل الدولة السورية، وقد كان للصراع في سورية تداعيات على دول الاقليم ومنها الدولة الاردنية، حيث شكلت هذه الازمة تحدي خطير أمام السياسة الخارجية الاردنية ومواقفها من الازمة السورية في ضوء المحددات الجيوسياسية للسياسة الخارجية الاردنية تجاه تطورات الاحداث في سورية، واستناداً على ما سبق يمكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو الاتي:

- ما أثر المحددات الجيوسياسية على توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري، الأسئلة الفرعية الاتية:

- ما مدى تأثير المحدد السياسي والامني على توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية خلال الفترة 2011-2015؟
- ما مدى تأثير الموقع الجغرافي (سوريا) على توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية خلال الفترة 2011-2015؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: فروض الدراسة:

بناءً على موضوع الدراسة وأسئلتها أمكن صياغة الفرضية الرئيسية التي مفادها:

هناك علاقة ارتباطية بين تاثير المحددات الجيوسياسية(الموقع الجغرافي، السكان، اللاجئين، الجماعات المتطرفة) وبين توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية بعد عام 2011؟

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- هناك تأثير للمحدد السياسي والامني على توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية بعد عام 2011.
- هناك تأثير للموقع الجغرافي (لسوريا) على توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية بعد عام 2011.

خامساً: حدود الدراسة

لقد تم تحديد الفترة الزمنية للدراسة من عام 2011-2015، أما اختيار العام 2011 كبداية للفترة الزمنية، حيث شكل بداية للازمة السورية وانطلاقها، أما اختيار العام 2015 كنهاية للفترة الزمنية للدراسة فلأنه التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات والبيانات والمعطيات المتعلقة بالدراسة، وهنا يرى الباحث ضرورة العودة الى ما قبل البداية وذلك لاستكمال مفاصل الدراسة.

سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات الاتية:

1- المتغير المستقل: المحددات الجيوسياسية.

2- المتغير التابع: توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يلي التعريف الإصطلاحي والإجرائي لكلا المتغيرين:

1- المتغير المستقل: المحددات الجيوسياسية .

- التعريف الاصطلاحي: ركيزة محركة للسياسيتين الداخلية والخارجية لتحقيق أهداف الدولة، من خلال تحليل قوتها ووزنها وأهميتها وقدرتها على أداء وظائفها العقائدية والتطويرية والتوزيعية، إستناداً إلى موقعها ومقومات هذا الموقع على المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية (Scner.2001)

- **التعريف الإجرائي:**

أمكن صياغة المؤشرات الاتية:

1- الموقع الجغرافي والسكان.

2- التداعيات السياسية والامنية.

3- التداعيات الانسانية (اللاجئين).

2- المتغير التابع:

السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية.

أ. **التعريف الاصطلاحي:** ظاهرة التفاعلات المتبادلة المتداخلة الرسمية وغير الرسمية بين المحددات الجيوسياسية المؤثرة على السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية (حقي، 2003).

ب. **التعريف الإجرائي:** يمكن بيان المؤشرات التي تؤثر على السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية والتي تخدم موضوع البحث وأغراضه بما يأتي:

1. سياسياً: تحديد الاتجاهات التي يتبناها صناع القرار في علاقاتهم المتبادلة بحيث تشكل للطابع السلوكي والوظيفي لهذه الأطراف (الدول) بشكل متحرك (Trends).

2. اقتصادياً: استغلال قدرات المحدد الاستراتيجي في مجال الاعتماد المتبادل والتجارة الدولية وتوطين الاستثمارات (المجذوب، 1994).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: منهجية الدراسة:

استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي يسعى للإجابة على تساؤلاتها، والأهداف التي يتوخى تحقيقها، والفروض التي ينوي اختبارها، فقد رأى الباحث أنه من الأنسب استخدام منهجي "صنع القرار في إطار العلاقات الدولية" والمنهج الوظيفي.

نظرية صنع القرار السياسي:

تعرف عملية اتخاذ القرارات بأنها العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها اجتماعياً، وذلك بهدف التوصل مستقبلاً إلى وضع معين كما يتخيله واضعو القرارات.

مفهوم القرار:

على الرغم من اختلاف الآراء حول مفهوم وتعريف كلمة القرار إلا أنه يمكن القول بصفة عامة بأن القرار هو قطع لعملية التفكير المستمر للموازنة والمواءمة بين آراء متباينة بالنسبة لموضوع معين والوصول إلى رأي قاطع فيه، وقد اتفق في المجال السياسي والإداري على أن القرار هو الاختيار الواعي المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، بمعنى آخر أن القرار في معناه المبسط هو نتائج الاختيار الواعي من بين عدة بدائل متاحة أمام متخذ وصاحب القرار، وجميعها تتسم بعدم اليقين في نتائجها (المقلد، 1982 :12).

ماهية القرار ووظائفه:

يعرف إميل شنودة القرار بأنه:" أن كلمة قرار كلمة لاتينية معناها القطع أو الفصل بمعنى تغليب أحد الجانبين على الآخر ، فاتخاذ القرار نوع من السلوك يتم اختياره بطريقة معينة تقطع أو توقف عملية التفكير، وينهى النظر في الاحتمالات الأخرى (شنوده، 1997) .

ففي علم الإدارة اختلفت وتباينت تعاريف القرار لدى الباحثين الإداريين أمثال(عبد الفتاح ياغي، الغمري) وأجانب أمثال(سايمون، ركس، كون) إلا أنهم يتفقون في تعاريفهم على أن القرار ما هو إلا عملية الاختيار بين البدائل (العبيدي،،1993 :7). وفي علم النفس، فقد عرف الباحثون القرار بأنه(عملية إدراك إنسانية تشمل الظواهر الفردية والاجتماعية وتستند إلى حقائق وقيم مفترضة تؤدي إلى اختيار سلوك معين من بين واحد أو أكثر من البدائل التي تؤدي إلى الوصول إلى حالة ما) (العبيدي،،1993 :7).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية صنع القرار:

يقصد بعملية صنع القرار التوصل إلى صيغة أو اختيار بديل من بديلين أو أكثر باعتبار أن البديل هو الأكثر قدرة على حل المشكلة أو (المشاكل) القائمة بشكل يحقق لإحدى الدول الأهداف المطلوبة، لما يتمثل فيه من مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة أو بعبارة أخرى فإن صنع القرار يعني القدرة على اختيار سلوك معين من بين نوعين أو أكثر من البدائل السلوكية(السلمي،1971 :26). يذكر مجدي حبيب في تعريفه صنع القرار: " إنه وإن كان الاختيار بين البدائل يبدو نهاية المطاف في صنع القرار، إلا أن مفهوم القرار ليس مقتصرا على الاختيار النهائي بل إنه يرجع إلى الأنشطة التي تؤدى إلى هذا الاختيار " (حبيب، 1997) .

أما على بيومي فيعرفه: "بأنه الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس نظري ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة. ونادرا ما يجد السياسي نفسه أمام وضع لا مجال له من الاختيار، إذ أحيانا لا تتوافر بدائل" (بيومي، 2004)، أما كاظم هاشم نعمة فيعرف عملية (صنع القرار) بأنها(موقف واعي لصاحب القرار يتأمل فيه ذهنياً في قرارات بديلة أو خيارات في فكره وإذا أخرجت القرارات من الوعي والفكر إلى حيز الفعل فعندئذ هي عمل أو إجراء أو فعل أو تنفيذ). أما جيمس دورتي وروبرت بالستغراف فيعرفانه: بأنه الدراسة المتخصصة والشاملة لمختلف العناصرالتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة بشكل عام أوفي لحظة معينة، أي إن النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالمواقف ثم تسعى إلى تحديد العلاقة بشكل مفيد بين هذه المتغيرات ولكنها لا تضع – بالضرورة– فرضيات تتطلب من صانع القرار أن يعمل على أساسها(دورتي، وبالتسغراف، 1985 :305).

أما إسماعيل صبري مقلد فيعرفه: " بأنه التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات تستهدف تحقيق أهداف بعينها، أوتفادى حدوث نتائج غيرمرغوب فيها" (مقلد،1971 :249) .

أما أحمد النعيمي فيعرف عملية صنع القرار: (أنها عملية ناتجة عن اختيار خطة ضمن عدد محدود وذو طابع اجتماعي من البدائل التي تستهدف صياغة وتحديد الموضوعات المستقبلية التي يعالجها صانعو القرار) أما إعداد السياسة الخارجية فيراد به(وضع منهج للنشاط الإداري والعلمي بغية تحقيق الأهداف الوطنية بحيث يشمل هذا المنهج تحديداً زمنياً لتحقيق الأهداف ويعين الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق هذه السياسة) (النعيمي،1975 :32).

وهناك من يعرف عملية صنع القرار بأنها(عملية فنية وذهنية في آن واحد، إذن أنها تحتاج إلى الإلمام الكافي بالجوانب الفنية والمعلومات الدقيقة المتصلة بالموضوع ، كما أنها تحتاج إلى مهارات عالية في التنظيم والتحليل والمفاضلة بين البدائل واختيار البديل المناسب) (العبيدي،1993 :10).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتطابق هذا التعريف مع ما ذهب إليه د.مازن الرمضاني من أن عملية صنع القرار هي عملية تدريجية أشمل وأوسع،لأنها تتكون،تحليلياً من ثلاث مراحل(أو عمليات فرعية) هي المرحلة الفكرية(ما قبل القرار)، والمرحلة التنظيمية(اتخاذ القرار)، والمرحلة السياسية (ما بعدالقرار) (الرمضاني،1991 :367).

ويرى الأستاذ الدكتور عبد المنعم عمارة أن صنع القرار يعنى "عملية اختيار بين البدائل المتاحة التي تتسم بعدم التأكد أو اللا يقين في نتائجها وهذا لا يعنى أن نموذج صنع القراريكون جاهزاً أمام المسئول السياسي وهو يضع أمامه سلسلة من البدائل ويشرع في دراسة أثاركل منها طبقا لمقاييس محددة"، إذ أنه في حالة اتخاذ القرار السياسي الخارجي تحكم متخذ القرار الأوضاع السياسية العالمية وتوازن القرارات المتخذة ربما أكثر من القرار الداخلي حيث أن عدد البدائل المتاحة يكون محدودا بل قد لا يكون هناك بدائل فجوهر عملية صنع القرار هو الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس نظري ولكن على أساس عملي يرتبط بالظروف القائمة ونادرا ما يجد السياسي نفسه أمام وضع لا مجال له في الاختيار إذ أحيانا لا تتوفر عدة بدائل، أما إتخاذ القرار ، في تعريف مبسط هو الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها، وجوهر اتخاذ القرار هو الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي، ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة (دورتي و بالتسغراف ،1985 :306).

ومن الناحية العملية يمكن التمييز بين عملية صناعة القرار واتخاذ القرار والقرار نفسه بوصف عمليتي صنع القرار واتخاذه أكثر إتساعاً من القرار، وذلك أن عملية صناعة القرار هي عملية معقدة تتم عبر مراحل متعددة وتتدخل فيها عناصر مختلفة ،في حين يقتصر اتخاذ القرار على الاختيار بين سلسلة من البدائل، وذلك لا يعني أن صانع القرار يدرس البدائل وآثار كل منها طبقاً لمقياس محدد ، فصناعة القرار تهيئة للمعلومات وصياغة للبدائل لعلاج مشكلة، بينما يشير اتخاذ القرار إلى اختيار البدائل الأرجح، فهو التوصل إلى الصيغة المناسبة لحل المشكلة بالشكل الذي يحقق الهدف المطلوب(مصباح، 2006 :353) .

أما القرار فيختلف عن عملية صناعة القرار في كون القرار تعبيراً عن المخرجات التي ترتبط بالموقف، في حين ترتبط عملية صناعة القرار بالموقف من مدخلات ومخرجات فضلاً عن التفاعل بينها، ويعرف عالم السياسة الأمريكي" ديفيد ايستون"القرار السياسي بأنه (مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع)، في حين يعرفه " غوود " (Good) بأنه (اتخاذ موقف ما، إزاء قضية مطروحة وبصيغة علمية تستند أساساً إلى الموقف السياسي الذي يتبناه صاحب القرار) (العزاوي، 1973 :81)، فالقرار السياسي يتسم ب (Easton, 1965:10)

- كونه عملاً إرادياً لصانع القرار يعمل بتصميم على أن يكون متطابقاً مع الواقع.
- وجود موقف"مشكلة" تواجه صانع القرار وقد تحددت مكاناً وزماناً وموضوعاً.
- إنتقال القرار من الإطار التصوري إلى البيئة الموضوعية أي إلى الواقع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه فأن عملية صنع القرار،ما هي إلا مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل اختيار معين،أو اختيارات معينة لمشكلة معينة ، أي الأسس الرسمية وغير الرسمية التي يتم بمقتضاها تقييم الاختيارات المتاحة والتوفيق بين اختلافات الرأي بين مجموعة اتخاذ القرار(حمادة،1993 :91) .

العوامل المؤثرة على صنع واتخاذ القرار:

تتأثر عملية صنع واتخاذ القرار بوجه عام بالكثير من المتغيرات والعوامل التي قد يكون بعضها عوامل خارجية والبعض الآخر عوامل داخلية – وأنه طبقاً لمدى قوة تأثير كل عامل يكتسب القرار صفة هذه العوامل أو المتغيرات كما هو موضح بعد (أبو عامر، 2004 :9):

العوامل الخارجية المؤثر على صنع القرار: ويقصد بها كافة المتغايرات المؤثرة الناتجة عن البيئة الخارجية – خارج حدود البيئة المحيطة بصانعي ومتخذي القرار وتشمل كافة المتغيرات العالمية والإقليمية في كافة المجالات، ومدى تأثيرها على صانعي ومتخذي القرارات المختلفة.

العوامل الداخلية المؤثرة على اتخاذ القرار: ويقصد بها البيئة الداخلية المؤثرة على اتخاذ القرار وهي تتمثل في معظم المؤثرات التي يمكن أن تصدر عن البيئة المحيطة بصانعي ومتخذ القرار– وهذه المؤثرات قد تكون مؤثرات ذاتية تتصل بصانع أو متخذ القرار نفسه أو متغيرات بيئية تتصل بالبيئة المحيطة.

نماذج اتخاذ القرار:

النموذج العقلاني . الذي سبق الحديث عنه بأنه يوضح كيف أن اتخاذ القرار هو خيار عقلاني وله قواعد يعتمد عليها .

النموذج الاجتماعي . الذي عبر عنه روزنو "من خلال إبراز خمسة متغيرات مستقلة تسمح بتفسير اتخاذ القرار في السياسة الخارجية" وهي (Rosnau,1976):

- عوامل فردية تتعلق بشخصية صانع القرار وتجارية السابقة وأسلوبه الشخصي.
- عوامل حكومية وهي تشمل العلاقات بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- العوامل المرتبطة (بالدور) أو الحدود التي تسمح بها المهام المناطة بالشخص المسئول عن اتخاذ القرار.
- العوامل المجتمعية والتي تتعلق بالمجتمع ومدى تلاحمه وتطوره وإرتباطه بالبيئة الجغرافية وأثرها على صانع القرار.
- العوامل المرتبطة بالنظام الدولي المهيمن وطبيعة التأثيرات الخارجية المرتبطة بمواقف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أطرافه الرئيسية في علاقاتها فيما بينها (تعاون ، مواجهة ، نزاع).

النموذج النفسي: لذي سبق الحديث عنه بإعتباره تطور جديد يعتمد على تفسير القرار من خلال ما يفهمه صانع القرار عن الواقع الموضوعي والذي يتأثر بالايديولوجية المهيمنة والخلفيات الفكرية والاستعدادات الشخصية ودور المؤثرات الأجتماعية على تكوين شخصيته والتي تقف بين تصوره والواقع الموضوعي، وهناك من يضيف نموذجا متعلقاً بالأجهزة والأدارت التي يُلقى على عاتقها تحضير الملفات واقتراح مشاريع القرارات وأثر البيروقراطية في كل ذلك، ومدى إرتباط ذلك وتوافقه مع وجود سلطات مركزية ،ويقترح رينوفان ، في دراسته حول شخصية رجل الدولة أن يتم التعرف على مدى ما تفسره هذه الشخصية في مواقفه ، وهو يعمد إلى التميز بين المذهبي والانتهازي وبين المناضل والمصلح وبين المثالي والمستهتر وبين الصلب والمتخيل وبين المغامر والفطن. يضاف إلى ذلك دور الرأى العام وتأثيره التدريجي على السياسة الخارجية وعلى صانع القرار ولقد تطورت كثيراً هذه الدراسات وخاصة ما يتعلق منها في تطوير أستراتيجيات اتصال تتفق مع مواقف وإستعدادات القبول بمبادرات أو بسياسات معينة من قبل الرأى العام الداخلي والدولي.

كيفية توظيف المنهج:

تسهم مقومات هذا المنهج بشكل فعال في إمكانية الربط بين متغيرات الدراسة وتتبعها، حيث سيساعد توظيف هذا المنهج في توظيف وفهم المحددات الجيوسياسية (الجغرافية، السكانية، الإقتصادية) المؤثرة على موقف الأردن من الأزمة السورية خلال الفترة (2012-2015).

المنهج الوظيفي:

بعد الاتجاه الوظيفي من الاتجاهات النظرية الأساسية في علم الإنسان وفي علم الاجتماع، وأخذ في التبلور من خلال دراسة الثقافات الإنسانية في الوقت الذي نشأ فيه الاتجاه الانتشاري في أوروبا وأمريكا كرد فعل على منطلقات الاتجاه التطوري، أما فكرة الوظيفة قديمة بقدوم اعمال الفلاسفة والمفكرين، وهو مقترن بصورة أساسية بالأنثروبولوجيا الاجتماعية في بريطانيا عند مالينوفسكي ورادكليف بروان، عرف الاتجاه الوظيفي في الأنثروبولوجيا الاجتماعية بتركيزه على دراسة الثقافات الإنسانية كلاً على حدى وفق واقعها الجغرافي المكاني والزماني وتجلي الاتجاه الوظيفي بالتطور والانتشار إلى المماثلة العضوية في اعمال آدم سميث ويفيد هيوم والذين رأوا في المجتمع نسقاً طبيعياً ينشأ من الطبيعة البشرية لا من العقد الاجتماعي وقد استخدم مونتسكيو مفهوم النسق في كتابة روح القوانين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بوضعه أسس النسق الاجتماعي الكلي بناء على ارتباط أجزاء المجتمع ارتباطاً وظيفياً، عموماً ينظر الوظيفيون إلى المجتمعات البشرية أنساقاً اجتماعية تعتمد أجزاؤها بعضها على بعض ويدخل كل جزء منها في عدد من العلاقات الضرورية مع الأجزاء الأخرى ويرى هربرت سبنسر في موضوع المماثلة إلى بعد كبير حيث شبه المجتمع من حيث البناء والوظيفة بالكائن الحي بحسبان أن المجتمع ينمو ويتطور تماماً كما ينمو الأول ويتطور.

الوظيفية الجديدة تعمل على تفويض السيادة السياسية لمصلحة هيئة غير وطنية وتتجه الوظيفية نحو إقليم أوسع على أسس أقرب إلى الفدرالية ويعتبر للوظيفية الجديدة رواد كثر، منهم هاس وليندبرغ، والذين تأثرا بالتجربة الإندماجية التي تعيشها دول أوروبا الغربية، يرى هاس بأن التكامل هو العملية التي تتضمن انتقال الولاء لمركز دولي جديد تكون لمؤسساته عبر الوطنية إلى مؤسسات دولية بل الانتقال تفويض بعكس كارل دويتش الذي يرى التكامل السياسي من أسس أخرى، حيث جماعة معينة تعيش في منطقة ما تمتلك حل الخلافات والمشاكل بطرق سلمية بين المؤسسات والوحدات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً: الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

الدراسات العربية:

- **دراسة العلان، (2015)، أثر التحديات الإقليمية على الواقع الجيوسياسي الأردني 2001-2015** تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن واقع التحديات الإقليمية المحيطة بالمملكة الأردنية الهاشمية منذ عام 2000 وحتى عام 2015، وتحديد مفهوم الجغرافية السياسية ونطورها بما يتلاءم ويتوافق مع تطور العلاقات الدولية وآلية تطبيقها على الأحداث الإقليمية المحيطة بالمملكة، فضلا عن مدى تأثيرها على السياسة الخارجية الأردنية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: شهدت المملكة الأردنية الهاشمية خلال فترة الدراسة تطورت واضحة ومتسارعة على الصعيد الإقليمي مما كان لها الأثر الكبير على الشأن الداخلي الأردني، إلا ان سياسة صناعة القرار السياسي الأردني عملت بشكل دينامي على تخطي الأزمات الخارجية المتمثلة بالأوساط العراقية والأزمة السورية بشكل يحول دون التأثير على الشأن الداخلي الأردني وبالية لإحتواء الأزمة مما أدى لتهدئة المواطن والثقافة نحو قيادته.

- **دراسة شفيق شقير، (2014)، موقف الأردن من الأزمة السورية: غموض بنّاء أم تناقض؟،** مركز الجزيرة للدراسات لم يعبّر الأردن عن مصالحه في موقف واضح ونهائي من الأزمة السورية، لكنه كرر مخاوفه بطرق شتى، وبما يعكس المحيط القلق الذي يعيش فيه، حرب في سوريا وفوضى في العراق، ومسار غامض لعملية السلام يخشى أن يدفع ثمنها دون أن يدرك مآلها، ودور يجب أن يؤديه للسعودية أو للخليج باعتباره صلة الوصل الطبيعية الموثوقة بين الشام والخليج، لاسيما أن مسؤولياته كانت قد تضاعفت مع انطلاق الربيع العربي، وبالذات من دول عربية موالية للغرب، حيث سقط في مستهله نظام الرئيس زين العابدين بن علي في تونس والرئيس حسني مبارك في مصر، ومضى قطار المطالبة بالتغيير ليشمل دولاً عربية أخرى من المحورين الرئيسين في المنطقة، أي: "محور الاعتدال" و"محور الممانعة"، ولتتغير موازين المصالح ومصادر الخطر، ما دفع الأردن، وهو أحد أهم نماذج "محور الاعتدال"، للتعاطي بحذر شديد مع ما يجري في سوريا تمامًا كحذره في التعامل مع ما يجري على أرضه من "حراك"، لاسيما وأن هذا الأخير أي: "الحراك الأردني" كان قد بدأ أو أخذ يتعاظم بدفعٍ مما يحدث في الإقليم برغم كل مبرراته المحلية.

- **دراسة خالد الوزني (2012) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني،** دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين على الاقتصاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطني فيها تقدير الأثر المالي الإجمالي لنزوح اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني خلال العامين 2011- 2012 بنحو(590.100.000) مليون دينار أردني وتشكل نحو (3%) من الناتج الإجمالي للمملكة، وأن الكلف الإجمالية تتوزع على مستويين الأول هو القطاعات والثاني المستوى الكلي للاقتصاد وانعكاس ذلك على المديونية والمستوردات إضافة إلى تأثير تواجدهم على سوق العمل، وقد تبين أن عدد النازحين السوريين حوالي (220) إلف سوري تركز (20)% منهم في المخيمات المعتمدة، في حين أن هناك ما يقرب من 80% منهم يتوزعون على محافظات ومدن المملكة الأمر الذي شكل ضغطا ديموغرافيا مفاجئا أدى إلى نمو سكاني مفاجئ نسبته 3% من عدد السكان، وأن كلفة استضافة اللاجئ الواحد تصل حوالي (2500) دينار سنوياً وأن تكلفة اللاجئين خلال العام 2012 بلغت (449.902) مليون دينار، فيما قدرت الكلفة خلال العام 2011 بحوالي (140.28) مليون دينار. وقد استمر الدور الإنساني الذي قدمه الأردن على مدى العقود السابقة في احتضانها للاجئين بدءاً من نزوح الفلسطينيين/ مروراً باستقبال الأشقاء العراقيين، وأخيراً استقبال اللاجئين السوريين بسبب الاضطرابات التي تشهدها سورية. وأظهرت الدراسة أن النمو السكاني الطارئ تسبب بضغط على البنية التحتية، والمرافق العامة، خاصة في قطاع التعليم، والنقل، والطاقة، والمياه وغيرها. حيث قدَّرت كلف القطاع الصناعي نحو (163.9) مليون أنفقت على التعليم والصحة والطاقة والحماية والأمن والبنية التحتية والمياه. وأن استضافة الإخوة السوريين تمت رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها المملكة، وأن الأردن لم يتخلى عن دوره الإنساني، الذي يتحمله تأكيدا لالتزامه بالعمل العربي المشترك، ضمن الإطار العربي والأخلاقي والاجتماعي.

- **دراسة أحمد قنديل، أكتوبر،(2012)، مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للأزمة السورية،** مجلة السياسة الدولية ، العدد 190، الأزمة السورية : باختصار يمكن وصفها بأنها أزمة سياسية عميقة، تسبب فيها الإحباط الذي أصاب قطاعات واسعة من الشعب السوري، تتطلع إلى الإصلاح السياسي،واحترام حقوق الإنسان. نجم هذا الإحباط عنغياب "الحل السياسي"، والقمع المفرط الذي تقوم به الحكومة السورية لقوي المعارضة، وهو ما أدى إلى تحول الانتفاضة الشعبية السلمية التي بدأت منذ نحو تسعة عشر شهرا إلى مواجهة عسكرية عنيفة بين الحكومة من جهة، وجماعات المعارضة المسلحة، من جهة أخري، والتي تضم منشقين عن الجيش السوري، وعددا متزايدا من المدنيين المسلحين يطلقون علي أنفسهم اسم "الجيش السوري الحر"، ومجموعات من المقاتلين العرب، معظمهم ينتمي إلى التيار الإسلامي، بعد فتوى بعض شيوخه بأن الجهاد ضد نظام بشار الأسد فريضة. وقد تسببت الاشتباكات المسلحة بين المعارضة والقوات الحكومية في وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين. وبدا من اشتداد حدة "المواجهة العسكرية" أن المعارضة المسلحة، وبعض عناصر المعارضة السياسية، فضلا عن نظام الرئيس الأسد بالطبع، عازمون علي انتهاج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إستراتيجية عسكرية في مواجهة بعضهم بعضا. وبذلك، أصبحت الجمهورية العربية السوريةغارقة في العنف،ومعرضة لخطر حرب أهلية شاملة، بما قد يترتب علي ذلك من تداعيات مهمة ليس فقط علي الشعب السوري،وإنما أيضا علي الدول المجاورة في المنطقة. وفي هذا السياق، يمكن رصد تأثير "توابع" الأزمة السورية في منطقة الشرق الأوسط، ومن خلال الدراسة نرى تأثيرات الأزمة السورية المحتملة تجاه الأردن.

- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP،(2011)، بعنوان: " تخفيف أثر أزمة اللاجئين السوريين على المجتمعات المضيفة في الأردن.** وقد إشارة الدراسة إلى أنّ تدفق اللاجئين السوريين يشكل عبئا كبيرا على المجتمعات الأردنية المضيفة، والتي هي في الأصل مجتمعات فقيرة وتعاني من شح وقِدَم الخدمات الاجتماعية الأساسية والاقتصادية، مشيرة إلى أنّ تدفق اللاجئين يستنزف الموارد المحلية المحدودة ويُشكل ضغطا هائلا على البنية التحتية والخدمات. ووفق الدراسة، فإنّ الأزمة الحالية تأتي في وقت حرج بالنسبة للأردن الذي يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة، مشيرة إلى أنّ الأردن يستضيف في الوقت الحالي قرابة 600 إلف لاجئ سوري في المخيمات والمجتمعات المضيفة، كما تذكر الدراسة بأنّ الأمم المتحدة كانت قد قدرت تكلفة استضافة اللاجئين السوريين في الأردن لهذا العام 2013، والعام 2014 بـ5.3 مليار دولار (3.9 مليار يورو)، مشيرة إلى أن الحكومة والأمم المتحدة قدرت تكلفة استضافة اللاجئين للعام الحالي فقط بـ2.1 مليار، وقد استلم الأردن منها 777 مليون دولار، أي ما يُعادل 39 % من التكلفة الكلية للعام 2013، ترى الدراسة أن سوريا قد أصبحت غارقة في العنف، ومعرضة لخطر حرب أهلية شاملة، بما قد يترتب علي ذلك من تداعيات مهمة ليس فقط علي الشعب السوري، وإنما أيضا علي الدول المجاورة في المنطقة، وفي هذا السياق، يمكن رصد تأثير "توابع" الأزمة السورية في منطقة الشرق الأوسط في ستة مستويات علي الأقل:المستوي الأول: النظام الإقليمي العربي، المستوي الثاني: إيران، المستوي الثالث: إسرائيل، المستوي الرابع: استقرار الدول المجاورة لسوريا، خاصة العراق ولبنان والأردن، المستوى الخامس: مصر، والمستوى السادس: الولايات المتحدة الامريكيه. وترى الدراسة انه من الوارد أن تؤدي الفوضى السورية إلى انتشار الصراعات الطائفية في كل من الأردن ولبنان لوجود امتدادات عرقية وطائفية في هذه الدول، ذات صلة بالوضع السوري، فكلما استمر القمع الوحشي من جانب نظام الرئيس الأسد للمعارضين السياسيين، زاد انتشار العنف والكراهية بين الطوائف المتعددة في المنطقة، وزاد العنف المتبادل بينها، وهو ما كان واضحا في لبنان وتركيا بشكل ملموس في الآونة الأخيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات الاجنبية:

- **مؤسسة كارنيجي (2014)، " دخول الازمة السورية عامها الرابع"** ، مع دخول الازمة السورية في عامها الرابع، اعلن مؤسسة التعليم الدولي و شركاءه حول العالم اخبار نتائج تتعلق بعمل اتحاد معهد التعليم الدولي لدعم التعليم العالي في سوريا اثناء الازمة. إذ يوفر الإتحاد الدعم في حالات الطوارئ لطلبة الجامعات غير قادرين على مواصلة دراستهم والذين ستكون هناك حاجة كبيرة اليهم للمساعدة في إعادة بناء سوريا .يستمر التأثير المدمر للأزمة السورية على الاساتذة و طلبة الجامعات و قطاع التعليم. فقد تم قصف الحرم الجامعي و اصبح معظم طلبة والاساتذة يتعرضوا الى القتل او الخطف او أجبروا على الفرار وتسلط حملة "لا لضياع جيل" الضوء على حجم التأثير المروع للصراع في سوريا على اكثر من 5 ملايين طفل سوري، منهم 3 ملايين خارج المدرسة. وقد اصدرت هذه المجموعة التي تقودها اليونيسيف و مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجيئن و غيرهما من المنظمات نداءا يدعو الى تحسين فرص الحصول على التعليم لجميع الاطفال السوريين سواء داخل سوريا او في الدول المجاورة .
- ***دراسة* DMITRI TRENIN (2014)، المصالح الروسية في سورية**، يعد هذا *المقال جزء من سلسلة مقالات تتناول الديناميكيات العالمية للصراع السوري، ويحلّل من خلالها خبراء كارنيغي من أنحاء العالم كافة المصالح الاستراتيجية والجيوسياسية التي تدخل ضمن الحرب الأهلية المتواصلة في سورية، يشير هذا المقال* الى ان هناك هدفان استراتيجيان كبيران هما الدافع وراء التدخّل الروسي في الصراع السوري. الهدف الأول هو تحدّي هيمنة الولايات المتحدة في الشؤون العالمية، فيما الهدف الثاني هو مساعدة نظام الرئيس السوري بشار الأسد في حربه ضد المتطرّفين الإسلاميين الذين يُعتبرون من ألدّ أعداء روسيا.
- **دراسة ليستر (2014)، بعنوان الازمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا** ، لقد أحدث الصراع في سوريا ثورة في الاساليب المفضلة لدى الجهاديين لنشر انشطتهم، وفي حين كان الولوج الى المحتويات الرسمية للمجموعة يقتصر على المنتديات المقيدة امنياً على شبكة الانترنت، تبنت جماعات داخل سوريا وسائل التواصل الاجتماعي، وكان لذلك تأثير مثير للاعجاب، في الوقت الذي تحافظ فيه جبهة النصرة على عدد قليل ومحدد لحسابات معترف بها رسمياً لمجموعات او كبار القادة، لداعش حسابات فردية لكل محافظة او منطقة في العراق وسوريا تعمل فيها، بالاضافة الى العديد من حسابات قادتها المعروفين، الامر الذي يحظى بأهمية خاصة لدى المجتمع الاستخباراتي الغربي، هو ان المقاتلين الغربيين قد استخدموا كذلك وسائل التواصل الاجتماعي، مثل التويتر، والفيسبوك، والاسك اف ام، والكيك، وغيرها، وعلى هذه الحسابات يتحدثون علناً عن كيفية سفرهم الى الحدود السورية، والطرق المثلى للدخول سراً الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلاد، وكيفية الانضمام الى جماعات محددة، والتدريب المتوفر ، والاموال وغيرها من الامور المطلوبة في البلاد، ومعتقدات ايديولوجية محددة، وديناميكيات محلية، والكثير من التفاصيل الاخرى المماثلة تقوم الجماعات والافراد بتجنيد العناصر على الانترنت بشكل كبير، بالاضافة الى التشجيع على التبرع ووتسهيل العملية، والتشجيع على العنف، وتشريع الاعمال الوحشية على الاسس الطائفية.

- **دراسة ساتيك ومحمود، (2013)، الازمة السورية: قراءة في مواقف الدول المجاورة**، يحظى المشرق العربي بمكانة جيوسياسية مهمة في الخريطة السياسية العالمية يزيد اهميتها ما يتمتع به من تنوع في الهوية الاثينية والدينية ومن تعقيد في النية الاجتماعية السياسية، الامر الذي يجعل منه ساحة ملائمة لتفاعل مصالح اقليمية ودولية عديدة متصارعة على أرضه، وهذا الواقع انعكس انعكاساً كلياً على الاوضاع السياسية فيه قديماً وحديثاً بحيث ا ناي تغيرات سياسية في المشرق العربي لا تتوقف عادة ضمن حدود الدولة الواحدة، بل تكون شديدة التأثير اجتماعياً وسياسياً في محيطها الجغرافي برمته، ولا تخرج الثورة السورية عن هذا الاطار، اذ تأثرت دول الجوار العربي بالمتغيرات السياسية والامنية الجارية في سورية، كما أثر ت فيها من اجل دفع انظمتها الى اتباع سياسات تنسجم والمحددات الداخلية والخارجية في صناعة قرارها تجاه الثورة السورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

طبيعة السياسة الخارجية الاردنية وثوابتها وعملية صنع القرار

لقد أطلق على علم السياسة اسم "علم الدولة"، والسياسة لغة هي كلمة مشتقة من الجذر "سَوَسَ" و"ساس"، وساس القوم أي تولى أمرهم، وسُوِّس فلان أمر القوم أي مُلّك عليهم(المنجد في اللغة والأعلام، 1992 :362). وعليه فإن السياسة لغة القيام بشؤون الرعيّة، وتعني اصطلاحاً فن الحكم والقواعد المنظمة للعلاقات بين الدول أو بين المنظمات الدولية مما يدخل في نطاق القانون الدولي والدبلوماسي(عطية الله، 1968 :661).

عرفت السياسة الخارجيّة للدولة بأنها نشاطاتها وسلوكها السياسي الخارجي الساعي إلى تحقيق أهداف معينة تعبّر عن مصالحها، ويتم صنعها واتخاذ قراراتها من قبل الهيئات المسؤولة في الدولة وفقاً لنصوص دساتيرها، ولا تقتصر ممارسة حق التخطيط والتنفيذ للسياسة الخارجية على الدول، وإنما هناك منظمات عالمية وإقليمية وقوى ومنظمات غير حكومية وشركات متعددة الجنسيات، لها أهدافها وسياساتها اتجاه الدول والمنظمات الدولية(الحمداني، 2004 :439-440).

اجمع علماء السياسة على أن السياسة الخارجية هي جهد مبذول، على مستوى قُطر ما، للتحكم في المحيط الخارجي بحيث يتفق والمصلحة العليا لهذا القُطر(حداد،2001 :323)، وأنها مجهود وطني للتحكم في المحيط الخارجي من خلال تعزز الإيجابيات وتعظيمها ومحاصرة السلبيات والعمل على تعديلها أو تحاشيها(مشاقبة، 1998 :109).

وسوف يتم تناول الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول :طبيعة السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأردنية

المبحث الثالث: صناعة السياسة الخارجية الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول

طبيعة السياسة الخارجية

وسيتم تناول موضوع الفصل من خلال المحاور التالية :

أولاً: طبيعة السياسة الخارجية وتعريفها

تتكون السياسة الخارجية من معطيين، الأول القرارات السياسية الخارجية، والثاني الأفعال وردود الأفعال والتحركات التي تتم بناءاً على هذه القرارات، ويتم تنفيذها من خلال أدوات معينة ومختلفة (نوايسة،1994 :20)، تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطوراً نوعياً بعد الحرب العالمي الثانية، إذ لم تعد تتعلق بقضية الأمن العسكري، وإنما تعدت ذلك لتصبح ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط بشتى الوظائف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، ازداد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وازدادت أهميتها مع تزايد القضايا العالمية وتزايد عدد الوحدات العالمية في المحيط الدولي (سليم ،1997 :7).

وقد اختلف الفقهاء حول طبيعة السياسة الخارجية من حيث تعريفها وتحديدها، وذلك بسبب اختلاف الفلسفة بين هؤلاء الفقهاء، ويقول (روى جونز) "إن طبيعة السياسة الخارجية، أمر غير متفق عليه من قبل الباحثين، بل لدينا الاعتقاد بأنه لن يكون هناك اتفاق على طبيعة السياسة الخارجية مستقبلاً، وذلك كون الاختيار في حقل دراسة السياسة الخارجيّة وتحليلها متسعاً بشكل واضح"(هيئة تحرير مجلة السياسة الدولية،1971 :172). وقد رأى هولستي أن "تعريف المصطلحات يتأثر بدوره بالاتجاه الأكاديمي للباحث، وبمنهجه العلمي الذي يتبعه وخلفيته الثقافية، فقد تعددت تعريفات السياسة الخارجيّة واختلفت وتنوعت، ففي الوقت الذي فهم بأنها مجموعة النوايا التي تدفع بالدول إلى انتهاج سلوك معيّن، فإنها فهمت أيضاً على أنها مجموعة الخطط، أو القرارات السياسية، أو الغايات والأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها، أو الأساليب والاستراتيجيات أو المبادئ العامة التي تتحكم في ردود الأفعال، أو النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى التأثير في البيئة الخارجية، أو أنها مجموعة ردود الفعل على التغيّرات البيئية أو السياسية التي تنطلق منها الدولة تجاه غيرها، أو منهج العمل الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بقصد تثبيت موقف دولي أو تغييره بما يتفق مع أهداف الدولة الفاعلة، أو أنها أفعال حكومات في علاقاتها مع حكومات أخرى (الرمضاني،1991 :25-26).

عرفت السياسة الخارجية على أنها "برنامج عمل مُعلن يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في عمل المحيط الدولي"(سليم ،1984 :16)، و"إنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي"(بدوي،1972 :40-41)، أو "أنها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول"(عيسى وغالي ،1979 :309)، وقد جمع كوبلان هذه التعريفات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بقوله أنها "مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق من نحو الأهداف الأخرى، وهي في العادة نتاج تفاعل المؤثرات الخارجية والداخلية السلبية منها والإيجابيّة ومدركات صنّاع القرار في الدولة"(William,1971:P. 85).

يشير المفهوم التقليدي للسياسة الخارجية، على انها فن إدارة علاقات الدولة مع الدول الأخرى، على أن تكون قيادة السياسة الخارجية محمية ضد الاضطراب الداخلي أو الخارجي، وأن تدرك هذه القيادة أن هناك تغيّرات بيّنة ومركزية وهامّة قد شهدتها المجتمعات الدولية غيّرت كثيراً من ماهيّة السياسة الخارجية ومفهومها، فدخل العديد من الفاعلين في صنع هذه السياسة، كما برزت مؤثرات ضخمة تركت بصماتها الواضحة على معنى السياسة ومدلولاتها، ومن ذلك تغيّر العمليات، والميل نحو الديمقراطيات وكذلك التقدم العلمي والتقني والتحولات الاقتصادية وتحولات النظام الدولي.

ثانياً: إعداد السياسة الخارجيّة:

تعد عملية إعداد السياسة الخارجية عملية معقدة جداً، حيث انها تضع عدّة ممثلين دوليين في مواجهة بعضهم بعضاً،إذ يتم وضع الممثلون المعينون رسمياً في الصف الأوّل لتمثيل بلادهم، ولإدخالها في سياق العمل الدولي وفي علاقات دولية مع الدول الأخرى أو المحافل الدولية، ولأسباب تقليدية ولملائمة العملية، فإنه، عادة، ما يعهد بهذه الوظائف، باستثناء حالات خاصة، إلى أعضاء السلطة التنفيذية، مع الإدراك الواعي أن القرارات المتخذة على هذا المستوى ليست سوى خلاصة سياق طويل يشترك فيه عدة ممثلين آخرين، منهم البرلمانيون الذين يتمتعون بامتيازات واسعة، بشكل أو بآخر، للمراقبة أو للموافقة على المبادرات التي تتخذها السلطة التنفيذية.

يلعب ممثلي الشعب دور فاعل في الخيارات الأساسية للسياسة الخارجية، وكذلك الأحزاب ومؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع الملحي، تغدو كلها مؤهلة للمشاركة في إعداد السياسة الخارجية، ولا يستطيع أن يعترض أي أحد على حق السلطة التنفيذية باتخاذ المبادرة على صعيد السياسة الخارجية، إلا أن إعداد القرارات يجب أن يكون بمشاركة كاملة مع بقية السلطات، خاصة ماله أثر مباشر على مصالح الأفراد. (مرل (د. ت) :47-49) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: أهداف السياسة الخارجية:

تنبع أهداف السياسة الخارجية من كونها أحد المراكز الهامة لعمل الدولة خاصة وبشكل مباشر، ما تعلق بالمجتمع الدولي، والمراقب لعمل إدارة الدولة في الحقل الخارجي المرتبطة بالمصلحة العامة يرى أن أهداف السياسة الخارجية تكاد تنحصر في مجموعة من الأهداف منها:

أولاً: المحافظة على الأمن القومي للدولة وحمايتها، وذلك ضمن مفهوم استقلال الدولة وضمان حرية حركتها سيادياً في المجالين الداخلي والخارجي.

ثانياً: العمل على رفع مستوى المعيشة للأفراد ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي للدولة، فإن الدول المتقدمة تضع في أولوياتها هدف زيادة الإنجاز والانتاج، وذلك بتنمية مقدراتها، وتسعى الدولة الفقيرة جاهدة للتصدي لأسباب التخلف وذلك عن طريق جذب الاستثمارات أو القروض أو المساعدات وكل هذا يؤثر على القرار السياسي الخارجي، وبالتالي يؤثر على أهداف السياسة الخارجية.

ثالثاً: الدفاع عن مواقف الدولة وعن مبادئها ومعتقداتها والعمل على نشرها في الخارج بقصد خلق قناعات بها من لدن وحدات دولية أخرى.

رابعاً: تدعيم هيبة الدولة وتعزيز مكانتها في المجتمع الدولي.

خامساً: العمل على تمكين الدولة من المساهمة الفاعلة في ترسيخ السلام والأمن الدوليين كهدف أسمى، وهذا هو المدخل الرئيسي للمشاركة في العمل الدولي لفض النزاعات والحيلولة دون انفجار الصراعات أو تطوّرها(إبراهيم، 1986 :38-39).

رابعاً: السياسة الخارجية وعلاقتها بالسياسة الداخلية:

ترتبط السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية ارتباطاً وثيقاً وهناك اعتماد متبادل بينهما، فأي تغيّر طارئ أو حادث يقع على ساحة السياسة الداخلية لدولة ما فإنه يؤثر على مسار السياسة الخارجية، وبالتالي فإن الاستقرار الداخلي والاستمرارية السياسية لهما علاقة وثيقة جداً بالسياسة الخارجية وصياغتها وبنائها، وبذلك فإن العلاقة بين السياسة الخارجية وبين السياسة الداخلية علاقة طردية، بمعنى أن الاستقرار في السياسة الداخلية يؤدي إلى وجود سياسة خارجية واضحة المعالم محددة الأهداف، والعكس صحيح(الحلوة،1984: 284).

فالسياسة الخارجية، تعد انعكاس للسياسة الداخلية(مصطفى،1982 :193)، وينحصر الفرق بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية في أن السياسة الخارجية تتميز عن الداخلية، بأنها عملية اتخاذ القرار في السياسة الداخلية تخضع لمعايير السيادة الوطنية ومفاهيمها، مما يجعل إمكانية التحكم في التشريع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتنفيذ أمر تختص به السلطة الداخلية القائمة وحدها، بينما القرار السياسي الخارجي يخضع لاستحقاقات المحيط الدولي وتحدياته وظروفه ومعطياته، ذلك المجتمع الذي تعمل فيه الدولة كأحد المكونات الدولية، وهو مُتشكل من إرادات وسيادات ومصالح مختلفة وأحياناً متناقضة أو متضاربة، وبالتالي فإن السياسة الخارجية تعمل في محيط ليس لها فيه مطلق الصلاحية سواء في توجيهه أم إخضاعه لإرادتها وأهدافها كما هو الحال في مجال السياسة الداخلية(القبّاع،1986 :25).

إلا أن ذلك كله لا يعني اتفاق جميع المفكرين حول هذا الموضوع، فمنهم من قال بأولوية السياسة الداخلية على السياسة الخارجية، وقد اعتمدوا على عدّة معطيات منها الاعتداد بأن كل تفسير هو مرهون إلى المزاج الوطني، وقالوا إن التفسير بواسطة ميزان القوى هو تفسير مادي لأولوية السياسة الداخلية، إلا أن الفريق الآخر فقد دفع بمعطيات منها نظريات الجغرافيا السياسية ونظريات التبعية ونظرية التفاعلات.

خامساً: المحددات الجيوسياسية المؤثرة على السياسة الخارجية:

هي تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية أي الاتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها، او تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية اخرى، وتشمل تلك المتغيرات النسق الدولي، والمسافة الدولية، والتفاعلات الدولية، والموقف الدولي، ويركز المتغير النسقي على تفسير سياسة الوحدة الدولية بالنظر الى خصائص النسق الدولي، ومن ذلك تأثير حالة الاستقطاب الدولي على السياسة الخارجية للدولة، اما متغير المسافة الدولية، فإنه يختص بتفسير السياسة الخارجية للدولة استناداً الى المسافة النسبية بين الدولة محل التحليل والوحدات الدولية الاخرى المتعاملة معها، وعلى سبيل المثال، فإن المسافة الجغرافية او التماثل الثقافي بين وحدتين دوليتين يؤثر على سياسة كل منهما تجاه الاخرى، كما ان متغير التفاعلات الدولية يختص بتفسير السياس ة الخارجية للوحدة الدولية، على ضوء سياسة الوحدات الاخرى تجاهها.(سليم،1989: 145)

البيئة المحيطة للنظام، وهي مجمل تلك الظروف السائدة في وقت معين داخل هذه البيئة والمؤثرة، سلباً او ايجابياً، في مدى قدرة النظام على انجاز وظيفته الاساسية، وتتوزع هذه البيئة على نوعين متفاعلين: داخلية وخارجية.

عملية التفاعل: أي مجمل تلك العملية الناجمة عن استلام النظام لتلك المسببات الموجهة اليه من بيئته المحيطة والدافعة به الى الحركة، وردود افعاله عليها والرامية الى ضمان تأقلمه مع حركة هذه البيئة او سيطرته عليها، وتسمى ردود الافعال هذه بالمدلولات، بمعنى القرارات والسياسات التي تم ترجمتها الى واقع ملموس.

الاثر الراجع: وبه يشار الى تلك الافعال الايجابية والسلبية النابعة من البيئة المحيطة للنظام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والرامية الى الرد على مدلولاته او افعاله، فالنظام عندما يترجم قراراته الى افعال ملموسة، تترك هذه الافعال تأثيرات مختلفة النوعية في بيئته.(الرمضاني، 1991: 113)

وتتمثل المحددات الجيوسياسية في هذه الدراسة بالعوامل والمتغيرات المرتبطة بالسكان والموقع الجغرافي، والتداعيات الاقتصادية للازمة السورية واللاجئين ومستوى الاستقطاب الدولي والاقليمية وانتشار الجماعات المتطرفة في سوريا، والتي اثرت وتوثر على توجهات السياسية الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

ثوابت السياسة الخارجية الأردنية ومرتكزاتها

ظهر الكيان الأردني في أعقاب الحرب العالمية الأولى ضمن سياقات دولية كانت تحكم المنطقة، وفي جو سياسي إقليمي يشوبه الغموض، وتملأه المشاكل المستعصية التي هيمنت على المنطقة بأسرها، وبدأت إرهاصات قيام الدولة في أكناف التوجه العام للثورة العربية الكبرى، إلى جانب بروز عدد من الأنظمة السياسية العربية نتيجة الاستقلال واستحقاقاً للتحوّلات السياسية الإقليمية والدولية.

انخرطت هذه الأنظمة في تنافسات على الشرعية السياسية، واختلفت على مستوى المصالح ووجهات النظر تجاه العديد من القضايا كالوحدة العربية والقضية الفلسطينية والصراع العربي– الإسرائيلي بشكل أوسع، وكان يعاني الأردن منذ نشأته من جملة تحديات منها محدودية الموارد وقلة مصادر الإنتاج المحلية والضعف الاقتصادي والعسكري وتدني المشروع التنموي والاعتماد على المساعدات الخارجية، حيث فرضت هذه التحديات على الأردن انتهاج سياسة خارجية واقعيّة وسطية معتدلة مرنة مسالمة ومتصالحة في مرحلة تنازعت معظم أطراف العالم صراعات الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي (السابق) ورأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

أدرك جلالة الملك الحسين منذ أن تسلم مقاليد الحكم في أيار 1953 مدى تشابك تلك المشكلات وتعقيداتها فبدأ بمواجهتها داخلياً وخارجياً، وكان من ضمن مظاهر ذلك السعي لتطوير المؤسسات السياسية وتعزيز الحياة الديمقراطية، وتعزيز شرعية النظام من خلال اتخاذ خطوات عملية تتلاءم مع طموحات الدولة.

اتخذ الأردن مجموعة من الإجراءات على الساحة الخارجية، ومن ذلك بناء التحالفات الأمريكية والدولية التي تضمن عدم زعزعة الأوضاع في الداخل، وتؤكد استمرار الأردن في لعب دوره السلمي مع دول المنطقة، وجاءت في ذات السياق معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية تشرين الأول 1994، وبعد وفاة الملك الحسين، تسلّم الملك عبدالله الثاني السلطة ملتزماً بالموروث السياسي الذي أسسه الملك الحسين وخاصة ما ثبت عليه القرار والفعل في الإطار الخارجي، وبالفعل بدأ حراك سياسي هائل يركز على تنمية العلاقات الأردنية الخارجية من خلال إقرار سياسة خارجية هادئة ومستشرفة ومنخرطة في كل القضايا الدولية ابتداء من العلاقات الثنائية ومروراً بالتواصل الإقليمي وانتهاء بالمشاركة في الجهود الدولية لحفظ الأمن والسلم والدوليين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولاً : ثوابت السياسة الخارجية الأردنية ومرتكزاتها:

للظروف المحيطة بالدول دوراً هاماً في صياغة السياسة الخارجية لها، فالأردن يدرك أن الثابت المطلق لا وجود له في أي سياسة خارجية لأيّة دولة، فالأحداث الدولية والتطورات العالمية والتقلبات والتبادلات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية تفرض ذاتها على الدول التي ترى نفسها، في الكثير من الأحيان، مضطرة إلى التماشي مع هذه التطورات والتحولات، ولقد تم وضع معالم السياسة الخارجية ومرتكزاتها من خلال النهج الذي سارت عليه قيادة الدولة الأردنية التي تعتبر اللاعب الأول والرئيسي في صناعة القرار السياسي الأردني الخارجي، مع الاعتماد على مقوّمات دولة القانون التي بنيت على أساس الدستور، فمن خلال نصوص هذا الدستور والمواثيق التي رافقته أو جاءت بعده، ومن خلال المرتكزات الوطنية والإسلامية يمكن تحديد ثوابت السياسة الخارجية الأردنية ومرتكزاتها بما يلي:

1- الحفاظ على استقلال الأردن وحماية سيادته والدفاع عن وحدة أراضيه وحمايته من أي تهديد.

2- رعاية مصالح الأردن وتنميتها والحفاظ عليها بما يحقق الأمن والاستقرار، وذلك من خلال الاتصال مع الدول الأخرى وتشجيعها على التعاون مع الجهود الأردنية.

3- كسب المزيد من الاحترام الدولي للأردن وتعزيز احترامه وسمعته.

4- الالتزام بمبادئ الثورة العربية الكبرى وبمبادئ المنظمات الدولية والعمل على ترسيخ ذلك الالتزام من خلال تقوية الدور الأردني الدولي.

5- الحفاظ على نظام الحكم القائم وعلى طابعه وعلى الولاء الشعبي له وتعميق الانتماء الوطني وثوابته.

6- المساهمة في تعزيز الأمن والسلم الدوليين من خلال زيادة المشاركة في قوات حفظ السلام لفض النزاعات وتوفير الأمن والاستقرار، وخير دليل على ذلك وجود القوات الأردنية في مختلف نقاط التوتر والنزاع العالمي(مشاقبة،2002 :312).

7- مواصلة التفاعل مع دول العالم والمنظمات الدولية والتعاون معها في شتى الميادين لتطوير مقدرات الدولة في تقديم الخدمات للمجتمع الدولي، انطلاقاً من ضرورة ترسيخ مفهوم التسامح بين الشعوب والشرائع المختلفة والعمل لبناء الحضارة الإنسانية.

8- التعامل والتفاعل على أساس قواعد الاحترام المتبادل والثوابت المستندة إلى الشرعية الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللوصول إلى هذه الأهداف فقد عملت السياسة الخارجية الأردنية مسترشده ببعض المبادئ الحاكمة لسلوكها السياسي وهي:

1- الموازنة بين المصلحة الوطنية والمصلحة القومية.

2- دعم العمل العربي المشترك وتطويره باتجاه إنجاح النظام الإقليمي العربي.

3- الاستجابة لمطالب البيئة الدولية بشكل يساهم في توفير فرص لتحقيق الأهداف المنشودة.

ثانياً: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية:

تأثرت عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية بعوامل داخلية وخارجية متعددة، فالثقافة السياسة واتجاهات الأفراد والجماعات وانطباعاتها تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية وتأقلم قراراتها، وتتأثر السياسة الخارجية لأية دولة ببيئتها الداخلية والخارجية كون أن الدولة لا تعيش في معزل عن الأحداث والتفاعلات الدولية فهي، باعتبارها جزءاً من هذا العالم، لابد أن تتأثر بهذه الظروف التي تحيط بها والتي يتوجب عليها أن تتكيف معها وفقاً لمقدراتها وإمكانياتها المتاحة لها، وعليه فإن هناك عوامل عديدة تؤثر في صنع السياسة الخارجية الأردنية، يمكن تقسيمها إلى مؤثرات داخلية وأخرى خارجية(محافظة وآخرون، 2006: 202-207).

العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية:

أولاً: العامل التاريخي:

يعد العامل التاريخي مجموعة ما تركته التجارب والقيم والتقاليد والموروثات من تأثيرات على سلوك أعضاء المجتمع، ومن ثم ما يعكسه ذلك على علاقاتهم مع الآخرين، حيث بقيت بلاد الشام حتى بداية القرن العشرين، بجميع أقاليمها، تابعة للدولة العثمانية، وامتدت هذه التبعية قرابة الأربعة قرون ونصف، حيث بدأت بعد معركة مرج دابق 1516 وانتهت بتوقيع تركيا على معاهدة لوزان عام 1923، وما أن انهارت الدولة العثمانية حتى اندفع الأوربيون نحو المنطقة لتقاسم أملاك ما أسمته الرجل المريض، ودخل الأردن تحت الانتداب البريطاني ثم تطورت الدولة الأردنية حتى وصلت إلى ما هي عليه ابتداءً من الاستقلال في 1946/5/25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: العامل الجغرافي:

يشير الكثير من المحللين إلى أن العامل الجغرافي يعد من أهم العوامل الماديّة المؤثرة على صنع السياسة الخارجية، وأنها من أكثر مقوّمات السياسية ثباتاً، ولا يستطيع أحد أن يماري في أن تطورات المواصلات والحرب الحديثة قد خففتا من أهمية الموقع الجغرافي، إلا أن تأثيره لا يزال قائماً(مكريدس،1960 :466).

ومنذ ظهور الأردن كوحدة سياسية مستقلة، والواقع الجغرافي يفرض نفسه كأحد أهم المحددات، وأكثر العوامل ديمومة في التأثير على سلوك سياسته الخارجية وتوجيهها(مؤتمر دراسات فكر الحسين بن طلال وتراثه، 2004 :92)، بحيث يعتبر الموقع الجغرافي للأردن من المواقع الإستراتيجية بالنسبة لكثير من الدول العربية، لأنه يشكل حلقة وصل بين قارتين مهمتين (آسيا وأفريقيا)، ويحيط الحدود الأردنية خمس دول عربية ذات ثقل وكانت في كثير من الأحيان من دول القلب العربي، مما أعطى الأردن خيارات متعددة لتحقيق الكثير من أهدافه عبر العلاقات التي ربطته مع تلك الدول، بالإضافة إلى أنه يقع على أكبر خط مواجهة مع فلسطين وإسرائيل.

تقع الأردن بين خطي عرض 29.11-33.22 شمال خط الاستواء وبين خطي طول 34.45-39.1 شرق خط غرينتش وتبلغ مساحتها حوالي 89.297 ألف كم2 (الشامي،1968 :16) ، وهذا يعني تنوّعاً في المناخ وشحاً في الموارد المائية والطبيعية مما يحرم الأردن من تأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي يضطر إلى اللجوء إلى الدول والمؤسسات المالية الدولية للاقتراض، أو طلب الدعم، وهذا يترجم على أنه مساس بحرية اتخاذ القرار السياسي الخارجي إذ كثيراً ما يرتهن هذا القرار إلى ضرورات مواجهة الأزمات الاقتصادية، وفي سياق الواقع الجغرافي فإن موقع الأردن قد أعطاه بعداً دينياً إسلامياً، حيث يحتضن العديد من المواقع الدينية والتاريخية الهامّة.

برز استعراض تأثير الموقع الجغرافي على الأردن بعض الحقائق ومنها:

1- أن الأردن يتمتع بموقع إستراتيجي هام.
2- أن عمقه الجغرافي ضعيف.
3- أن الأردن يجاور القضية الفلسطينية بشكل كبير.
4- تلقى الأردن الكثير من الهجرات الفلسطينية والعراقية والسورية بسبب موقعه الجغرافي.
5- أثر صغر مساحة الاردن على أمنه القطري، بحيث حرمه من التمتع بميزة مبدأ الدفاع بالعمق، وبالتالي تقييد الخيارات في اتخاذ القرارات السياسية الخارجية.
6- تعدد دول الجوار القومية فرض على الأردن الالتزام بسياسات هادئة متعاونة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضع موقع الاردن الجغرافي الى جعله العيش بحالة يصعب فيها فصل الجزء عن الكل، حيث أصبح الزاماً عليه أن يعيش ويتفاعل مع أشقائه العرب(نهار،1993 :50)، خاصة وأن القيادة والشعب في الأردن يتمتعون بخصوصية وطنية ذات بُعْد قوي الحال.

وبحكم التكوين الجغرافي للاردن فإنه يواجه مشكلات عديدة تتعلق بشح الموارد ومحدودية القدرة على تنمية اقتصاده من خلال التوسع الزراعي خاصة ما كان من قلّة المياه التي مثلت مصدراً للصراع الإقليمي، كل ذلك فرض قيوداً على سلوكياته وعلى سياسته الخارجية، لذا فقد انتهج سياسة حسن الجوار، اعتمدت المنهج التعويضي والبحث عن عقد تحالفات مع دول قوية من أجل حجب أي ضغط وتحاشي أي تهديد لكيانه(نقرش، 1994 :325)، وهكذا فقد فرض الواقع الجغرافي على الأردن نمطاً سلوكياً معيناً.

ثالثا: العامل الاقتصادي:

لا يقل العامل الاقتصادي عن العامل الجغرافي في التأثير على سلوك الدولة الأردنية الخارجية، فغياب أساس اقتصادي قوي يؤدي، بالضرورة، إلى العجز عن تأمين حاجات المواطنين، إذ تتناقص قدرة الدولة على ضمان أمنها ومعيشة سكانها مما ينعكس سلباً على فاعلية السياسة الخارجية (الظاهر،1995 :155)، كما أن توفر اقتصاد قوي مبني على أسس متينة ومعتمداً على العناصر الوطنية للدولة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية، يمنح صاحب القرار السياسي مزيداً من المرونة والحرية في اتخاذ القرار والاختيار بين بدائل عديدة، بما يتماشى مع المصلحة الوطنية للدولة.

يعد الأردن بلد شحيح الموارد الطبيعية ورقعته الجغرافية صغيرة، إضافة إلى المناخ المتقلب والطبيعة الصحراوية في جزء كبير من مساحته، الأمر الذي أثر سلباً على النشاط العام للدولة وأربك الكثير من الخطط والموازنات وأربك التعاطي مع المصلحة العامة بل بات يهددها(Laurie, 1994: 38).

لقد شكل كل ذلك عبئاً على صانع القرار السياسي الخارجي الأردني، لأنه اضطر أن يستعين بالدول الأخرى لسد حاجاته، وهذا جعله بحاجة إلى المحافظة على علاقات حسنة مع تلك الدول وحدد خياراته أمام قراره السياسي الخارجي.

لقد أثر الهاجس الاقتصادي على كل نشاطات القيادة السياسية الأردنية، وخصوصاً الخارجية منها، وأصبح صانع القرار يعيش بقلق واضح في سبيل مواجهة التحديات والتصدي لعامل الضغط الذي يتعرض له.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: العامل السكاني:

يعتبر العامل السكاني من المؤثرات الرئيسية على سلوك السياسة الخارجية وأهدافها، وذلك من خلال دعم القرار السياسي الخارجي أو تحجيمه، ومن خلال تلك الأهمية للربط بينه وبين جوانب سكانية متعددة، منها الكم والنوع والعلاقة بينهما(تليلان، 2000 :42).

للتنوع السكاني داخل الدولة إيجابيات وسلبيات، فمن حيث الإيجابيات فإنه يحسّن بإحسان تحديد الأدوار وخلق التنافس الإيجابي بين مختلف الشرائح، على أن لا يتحول ذلك إلى صراع، أما السلبيات فهي كائنة بأن التنوع قد يشكل عامل ضغط على الخدمات بسبب الاضطرار إلى تنويعها مما يؤثر على الاستقرار.

ولتوضيح أثر البيئة السكانية على السياسة الخارجية الأردنية، لابد من الإشارة إلى ما نتج عن الحروب العربية – الإسرائيلية من عبء التدفق البشري والضغط على الموارد، التي هي في الأصل شحيحة، مما أدى إلى قيام علاقة عكسية بين الموارد وبين السكان بما في ذلك ضعف الاستجابة لمتطلبات التعليم والصحة والأمن مما زاد فرص عدم الاستقرار، وبالتالي تزايد احتمالات فرص الاختراق الخارجي المرتبطة بظروف التوتر وعدم الاستقرار، وأدى ذلك إلى قيام تفكير جدّي بتوظيف جميع الإمكانات الأردنية لإقامة بنية اقتصادية بديلة تعتمد في الكثير من مفاصلها على طلب العون الخارجي. (الرويشي، 2003 :22)

تأثرت التركيبة الديموغرافية للاردن منذ نشأتها بعدة عوامل منها اقتصادية واجتماعية وسياسية أثرت على التوزيع السكاني في الأردن، ولعل تأثير المتغيّر السكاني، يتضح من خلال وجود سكان من أصل فلسطيني أثر على الأوضاع الداخلية خلال العشرين سنة التي تلت قدومهم وعلى سياسة الأردن الخارجية، وخصوصاً تجاه القضية الفلسطينية (أبو ديّة، 1990 :52-56).

إن هذا التغيّر الذي حصل في التركيبة السكانية الأردنية، عرّض الأردن إلى المزيد من الضغوط والقيود وخاصة على سياسته الخارجية، وعلى إعادة ترتيب أولوياته.

خامساً: العامل العسكري:

تقوم القوات المسلحة بأدوار مختلفة في السياسة الخارجية للدول سواء بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، وذلك من خلال المشاركة في التخطيط أو استخدامها كأداة لتنفيذ القرارات التي تتخذها القيادة السياسية. وعليه فإن قوة الجيش أو ضعفه يساهم في دعم القرار السياسي وتقويته، وهو مرتبط بالمتغيرات الأخرى كالاقتصاد والسكان والموقع الجغرافي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر المؤسسة العسكرية الأردنية أداة تنفيذ فاعلة بيد صاحب القرار السياسي، على الرغم من أنها بقيت بعيدة عن المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية بصورة مباشرة، إلا أنها كانت داعمة لصاحب القرار كقوة حامية له ومدافعة عن الدولة، ولكن في حدود عدم التورط الكامل في العمل السياسي ، وإن بنية القوات المسلحة الأردنية المتواضعة من ناحية الكميّة ونوعية الأسلحة حيث يصنف الجيش الأردني على أنه يحتل المرتبة السادسة بين الجيوش العربية وفق التصنيف المتخصص بالشؤون العسكرية لعام 2013، فقد فرضت على صاحب القرار السياسي أن لا يقحمها في العمل السياسي، فهي لم تتسلم سلطة سياسية ونحيت عن المشاركة الأحزاب السياسية أو المشاركة في انتخابات مجلس النواب(نهار، 1993 :67-68).

تعد المؤسسة العسكرية الأردنية إحدى أدوات صنع السياسة الخارجية الأردنية، وتختص في مجال التنفيذ، فالملك باعتباره القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة جعل دور وزير الدفاع تنفيذياً، ويقدم المشورة في شؤون القرارات التي تتطلب قيام الجيش بدور تنفيذي، وحتى ذلك قد تراجع بعد أن لم يعد وزير الدفاع (الذي عادة ما يكون رئيس الوزراء)، فاعلاً في اتخاذ القرار السياسي، وقد تم اتخاذ العديد من القرارات الخارجية في الأردن دون الرجوع إلى المؤسسة العسكرية أو حتى استشارتها مثل، الانضمام إلى القيادة العربية الموحدة عام 1967. وقبل ذلك، وفي عام 1955، وبالرغم من رغبة رئيس الدولة والمؤسسة العسكرية في الأردن للانضمام إلى حلف بغداد، إلا أن ذلك لم يتم لعدم توافقه مع موقف مجلس الوزراء (برئاسة توفيق أبو الهدى)(العزام، 1998 :21-22).

العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية:

تعرف عوامل البيئة الخارجية على أنها العناصر المادية وغير المادية التي تقع خارج نطاق سيادة الدولة، خاصة وأنه لم يعد بمقدور أية وحدة سياسية في هذا الكون العيش بمفردها وبمعزل عن بقية الوحدات الأخرى، والملاحظ أن معظم القرارات السياسية التي تتخذ داخل دولة ما، لا بد وأن يكون لها انعكاسات ولنتائجها تأثير على الخارج والعكس صحيح، ونظراً لموقع الأردن ولدوره الإقليمي الدولي ولطبيعة قيادته، فقد انخرط بكثير من الصراعات الدولية والعربية، ولتوضيح ذلك تكمن هذه العوامل في إطارين:

أ- **الإطار الإقليمي.**

ب- **الإطار الدولي.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ) **الإطار الإقليمي:**

بالرغم مما لحق بالنظام الإقليمي العربي من وهن وتراجع وإختراق، إلا أن الأردن ظل متشبثاً به وساعياً لإعادة قوته وقدرته، ولادراك مدى تأثير الوضع الإقليمي العربي على السياسة الخارجية الأردنية لابد أولاً من مقاربة أسباب هذا التردي الذي أصاب النظام الإقليمي العربي، وعند الحديث عن الإطار الإقليمي يجد الأردن نفسه محاطاً بأربع دول هي الأكبر في المنطقة العربية (سوريا والعراق والسعودية ومصر) ومن الجهة الغربية يحدد الأراضي الفلسطينية وما يعني ذلك من وجود إسرائيلي مؤثر.

لقد شهدت العلاقات الأردنية – الجوارية فترات من الجزر، وصلت في بعضها إلى عدائية مهددة، بينما وصلت في فترات المد إلى تنسيق كامل وصل إلى المستويات العسكرية، وللتعامل مع هذه الحقائق الضاغطة فقد اعتمد الأردن سياسة خارجية تتسم بالهدوء وتعمل بكل جدية على تنقية العلاقات الأردنية العربية والجوارية(البياتي ،1988 :63).

ب) **الإطار الدولي:**

تعتبر البيئة الدولية من المكونات الهامة في صناعة السياسة الخارجية لكل الدول، وتضم هذه البيئة عادة دولاً ومنظمات ومؤسسات لها من القوّة القادرة على إحداث أثار على طبيعة السياسات الخارجية للدول، ولقد تعاملت المنطقة العربية، ومنها الاردن، مع سياسات غربية وشرقية ظهرت في بداياتها أنها بريئة وأن همها مصلحة المنطقة ومساعدتها في النهوض، إلا أن ما ثبت غير ذلك، وإن ما يميز حركة السياسة الخارجية للدول الكبرى في المنطقة العربية هو تلك الحالة التنافسية فيما بينها، شجعها حالة الضعف والتمزق العربية وعدم القدرة على إدارة الموارد والإمكانات العربية إدارة صحيحة.

زاد التدخل الدولي في المنطقة حدّة وشراسة واتساعاً مع بواكير اكتشاف النفط، حيث اتصف هذا التداخل بالمباشرة ابتداءاً ثم بالطرق غير المباشرة فيما تلا ذلك، وعاد أخيراً إلى الظهور المباشر، أما بالنسبة للأردن، فكانت بريطانيا لاعباً رئيسياً في بنائه السياسي والعمل على إعداده ليكون دولة مستقلة، حتى انتهى الأمر إلى الاستقلال في 1946/5/25.(البياتي ،1988 :63).

من هنا يجد الباحث ان العوامل الاقتصادية والمتغيرات الاقليمية كانت من اكثر العوامل تأثيراً على السياسة الخارجية الاردنية ، وذلك في ضوء ضعف الموارد الاقتصادية للدولة الاردنية واعتمادها على المنح والمساعدات الخارجية ، وكذلك لعب الموقع الجغرافي للاردن والذي يقع على الحدود مع اسرائيل ، وكذلك في ضوء الصراع الداخلي في سوريا والعراق والذي كان للصراع السياسي والطافي تاثير مباشر وغير مباشر على السياسة الخارجية الاردنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

صناعة السياسة الخارجية الأردنية

ترتكز صناعة السياسة الخارجية لأي بلد على مبادئ عدة، وعلى الإمكانات والقدرات التي تملكها هذه الدولة أو تلك، إضافة إلى الاعتراف بأهمية عنصر القيادة في توجيه السياسة الخارجية للدولة، فقد كان الملك الحسين يعتبر نفسه المسؤول الأول عن السياسة الخارجية، فكان يقول: "إنني ما زلت أتولى شخصياً، تخطيط سياسة الأردن وتنفيذها"، وحتى يمكن مقاربة صناعة السياسة الخارجية الأردنية فلا بد من دراسة الآليات وأجهزة صنع القرار الخارجي ثم واقع السياسة الخارجية الأردنية حاضراً ومستقبلاً(المشاقبة والحديد، 2002 :20-21).

تنطلق عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية من مجموعة من التوجهات والمبادئ هي:

أولاً: الإيمان بأن حماية الأمن القومي العربي لا تتحقق إلا بالوحدة والعمل العربي المشترك بكل المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والعلمية.

ثانياً: لابد من اتباع السبل العملية والعقلانية لتحقيق أهداف الأمة المتوخاة والعمل على ردم الهوة القائمة بين الشعار وبين الممارسة.

ثالثاً: الاحتكام إلى الحوار وتقبل الرأي الآخر والاجتهاد الآخر، وذلك في مختلف الميادين.

رابعاً: العمل الجاد لحل كل الخلافات العربية – العربية سلمياً والابتعاد عن التصادم وحصر الخلافات في أضيق حدود ممكنة.

خامساً: بناء جبهة عربية واحدة لمواجهة التحديات الإقليمية والخارجية.

عملية صنع القرار السياسي في السياسة الخارجية الأردنية:

يطلق على عملية تحويل المكاسب والمدخلات السياسية إلى مخرجات وإجراءات، مسمى عملية صنع القرار السياسي، حيث تتم هذه العملية من قبل صانعي القرار، إلا أنها تخضع لتأثيرات المؤسسات الاجتماعية أفراداً وجماعات، وحسب رؤية المفكرين السياسيين فإن صناعة القرار هذه تتم في ثلاث دوائر وهي، دائرة صنع القرار الرئيسة ودائرة النخبة الحاكمة ودائرة النخبة السياسية. وقد اعتمد هؤلاء المفكرون على معياري القوّة والتأثير التي يمتلكها صاحب القرار، وعلى نسبة ودرجة استخدامهم لهذا التأثير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتكون الدائرة الأولى من رئيس الدولة ومن حوله، أما الدائرة الثانية فتضم رئيس الوزراء ومجلس الوزراء وكبار رجالات المؤسسة العسكرية، أما الدائرة الثالثة فتضم الأحزاب السياسية والبرلمان(A.I. Dawisha, 1977: 62).

يتم اتخاذ القرار السياسي الخارجي الأردني في الدائرة الأولى، حيث كثيراً ما يعطي الملك توجيهاته للحكومة التي تبدأ بدورها في صياغة هذا القرار من كل جوانبه، القانونية والدستورية والتشريعية والتنفيذية، أما على مستوى الآلية الأخرى فتكون الحكومة هي متخذة القرار، إلا أنها، وبالضرورة، تستشير رئيس الدولة وتأخذ موافقته عليه، ولعل سبب ذلك أن الملك هو الطرف الأكثر إحاطة بأمور المجال الدولي، أما الحكومات فإنها متغيرة أولاً ومحدودة الاتصال ثانياً.

وفي المستوى الثالث فإن النشاط الحزبي الأردني يعد ضعيفاً، ولم يثبت قدرته على المساهمة في اتخاذ القرارات السياسية. أما البرلمان فإنه يساهم إلى حد ما في مناقشة بعض القرارات السياسية الخارجية ولكن بصورة غير واضحة وغير مؤثرة.

أجهزة صنع السياسة الخارجية الأردنية:

يتحدد دور الأجهزة المشاركة في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، في ثلاث صيغ:

1- إما أن يكون دورها أساسياً في استلام المعلومات وتبويبها وتحليلها واقتراح البدائل ووضعها أمام صانع القرار.

2- وإما أن يكون دورها ثانوياً، فهي لا تزيد على أن تكون قناة لإيصال المعلومات إلى صانع القرار، ومن ثم القيام بدور تنفيذي، وهنا تكون قد طرحت نفسها كأداة من ادوات صناعة السياسة الخارجية.

3- وإما أن يكون لها دور معطّل وهذا ما يلاحظ بُعيد الانقلابات العسكرية(الأعرج وآخرون،1982:41-42).

يتضح مما سبق أن في الأردن وحدتين قراريتين في عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، حيث تتفاعل ضمن هاتين الوحدتين عناصر عديدة تختلف في أفكارها وعقائدها وقوتها وفي مراكزها الإدارية والسياسية، كما تخضع لظروف ومؤثرات بيئية ونفسية تتشكل من خلالها عقائد سياسية:

أ- **الوحدة القرارية الأساسية:** تتمركز الوحدة القرارية الاساسية في شخص الملك، وقد أطلق على دولة الأردن اسم الهاشميين الذين ينتسب إليهم الملك الذي يقف على قمة الهرم السياسي، وهو رئيس الدولة من ناحية دستورية، ودوره ليس شرفياً، إذ أنه يصنع كل القرارات الهامة، وصلاحياته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسلطاته الفعلية والدستورية لا تنافسه فيها أية سلطة(أبو ديّة، 1990 :129)، وستظل القيادة السياسية في الأردن وصنع القرار السياسي، بشكل أو بآخر، في يد الملك الذي يتمتع بمكانة مهمة لا يبلغها أحد(Sparrow,1961:41)، فالملك مصان من كل تبعة ومسؤولية (الدستور، المادة: 30).

وفي الواقع أن للملك دوراً حقيقياً رئيسياً وبارزاً في صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، وخاصة القرارات المركزية، وهو الصانع لكل قرار وهو الذي يتعامل مع كل مسألة مهمة، فالملك "قائد حقيقي ذو فعالية في الحكم، خصوصاً في وقت الأزمات، حيث يحتفظ بالتماسك، وعلى الرغم من أنه يضطر أحياناً إلى تقديم تنازلات أمام قوى ضاغطة، إلا أنه يظل هو الذي يصنع القرارات المهمة بنفسه"(Sinai and Pollack, 1977: 33).

عزا المراقبون السياسيون بقاء الأردن متماسكاً وصامداً في وسط العواصف السياسية التي اجتاحت المنطقة، إلى قوة تأثير الملك وقياداته السياسية. وقالوا إنه لولا مبادرات الملك وقوته في الأردن، لما كان هناك أردن(Sparrow,1961:20).

تخضع دائرة صنع القرار السياسي الخارجي في الدول الشرق الأوسط، بما فيها الأردن (باستثناء تركيا وإسرائيل)، للهيمنة الكاملة لصانع القرار الرئيسي، حيث أن عملية صنع السياسة الخارجية تكون مضبوطة ومسيطر عليها من قبل شخصية مركزية قوية هو رئيس الدولة وحده، وإن قرارات السياسة الخارجية، عادة، تصنع من قبل القائد نفسه(A.I. Dawisha, 1977:64-63)، ففي الأردن، يؤكد الدكتور محمد فضه، بأن الحكم مع الولاء الثابت غير المتزعزع له، فإنه حكم يميل إلى العمل على تحقيق الأمن ضد أي تفكير غير مقبول في صفوف المؤسسة العسكرية(Fadda,1971: 304).

ويؤكد "لويس سنايدر" أن عملية صنع السياسة الخارجية في دول الشرق الأوسط، وفي كثير من الدول النامية، مسيطر عليها من قبل رئيس الدولة، "وأن السلطة السياسية والقوة الفعلية مركزة بيد الرئيس الذي يفوّض بعض سلطاته، في بعض المواضيع الداخلية مثل الزراعة والتطوير الصناعي او الشؤون الاجتماعية(Mclaurin,1982:31). أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فإنها مقصورة على رئيس الدولة فهو "يملك قوة صنع القرار، وهو الصانع الأساسي والأخير لكل القرارات التي تتعلق بالدفاع والسياسة الخارجية، ولا يتعدى دور المؤسسات الرسمية كالبرلمان ومجلس الوزراء في عملية صنع القرار الخارجي مناقشة القرارات بعد صدورها، أو في التأثير البسيط عليها(العزام، 1998 :16).

لقد قاد رئيس الدولة في معظم دول الشرق الأوسط، بما فيها الأردن وضبط عملية صنع السياسة الخارجية، وذلك ارتكازاً على أهمية شخصية صانع القرار ودوره في التأثير على السياسة الخارجية. إلا أن ذلك لم يلغ الدور الفاعل لمجلس الوزراء والبرلمان في عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، ناهيك عن أن معظم القرارات الإدارية الخارجية، أن لم يكن كلها، تصنع من قبل مجلس الوزراء، خاصة في فترة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وكان بعضها غير متفق مع رغبة الملك.

وبالرغم من عظم الدور الذي يلعبه الملك في صناعة القرار السياسي الخارجي إلا أنه لم يصل إلى حد التفرد المطلق في ذلك، إذ غالباً ما تجري هناك مشاورات وحوارات بين الملك وبين الجيش ومجلس الوزراء والدوائر المعنية قبل أن يصدر القرار الذي يظهر أنه صادر عن الملك بفرديته، الذي لا شك انه مؤثر وبقوة فيه، وذلك لتمكنه من الاطلاع المباشر على مجريات الأحداث داخلياً وخارجياً. ولقد قال الملك الحسين: "منذ عام 1996، أمسكت شخصياً إدارة الحكومة الأردنية بيدي وكنت أنا، ولا أحد سواي، وإنني ما زلت أتولى شخصياً تخطيط سياسة الأردن وتنفيذها" وذلك من خلال اشراف الملك المباشر على السياسية الخارجية الأردنية، ويتضح مما سبق أن الملك هو في قمة الهرم السياسي دستورياً، وهو صانع القرار الأول، ويتمثل ذلك بترؤسه السلطات الثلاث، وبالتالي فإن الأمر منوط به قانوناً، يعاونه في إدارته الأجهزة الرسمية كل في اختصاصها، فالملك من الناحية الدستورية، ذو دور حقيقي ورئيسي في صناعة القرار السياسي الخارجي، وقد منحه الدستور، رغم برلمانية النظام السياسي، سلطات وصلاحيات واسعة وصانه من المسؤولية السياسية وتبعاتها، فهو الذي يصدق على القرارات وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح، ويصادق على إبرام المعاهدات، وهو الذي يأمر بإجراء انتخابات مجلس النواب، وهو الذي يحلّه، وهو الذي يعين مجلس الأعيان ورئيسه ويعفيهم من مناصبهم (حيدر الزبن، 2000 :107).

ب- **الوحدة القرارية المساعدة (النخبة الحاكمة):** تتكون الدائرة الثانية في صناعة السياسة الخارجية الأردنية من عدد من المؤسسات الحكومية التي يمكن أن يفوضها رئيس الدولة أحياناً بعض السلطة، تتسع وتضيق حسب الأوضاع الداخلية والخارجية، وتضمن هذه الوحدة كلاً من الديوان الملكي ومجلس الوزراء مجتمعاً ووزارة الخارجية والمؤسسات العسكرية.

1- **الديوان الملكي:** وهو الدائرة القريبة من الملك الذي يعهد، عادة إلى شخصية قديرة لترأس الديوان، يساعده عدد من المستشارين، ويعتبر حلقة الاتصال بين الملك وبين الحكومة(وزارة الثقافة والاعلام، 1978 :168).

ويرافق رئيس الديوان الملك في معظم جولاته الخارجية، وذلك لترتيب والإشراف على تنفيذ ما يجري في تلك الزيارات، ويتمتع رئيس الديوان بثقة ملكية وكونه قريباً من صانع القرار الأول فإنه يقوم بدور استشاري للملك.

2- **مجلس الوزراء:** بموجب المادة 14 من الدستور الاردني فإن مجلس الوزراء (الحكومة) يتكون من رئيس مجلس الوزراء والوزراء، وهو الجهة الحكومية التي تحكم بشكل فعلي وحقيقي، وهي التي تدير شؤون الدولة في الداخل والخارج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد جعل الدستور الأردني من الملك سلطة فعلية عليا، يمارس اختصاصات حقيقية وفقاً للمادة 26 منه، وذلك فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية التي أُنيطت بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه على غير ما نصت عليه المادة 25 من الدستور "تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك"، لذلك فإن يحق للملك أن يحضر جلسات مجلس الوزراء وأن يترأس جلساته دون المشاركة في التصويت، وله أن يطرح أي من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال، كما يستشار مجلس الوزراء في شؤون السياسة العامة للبلاد المتعلقة بالشؤون الداخلية والخارجية للدولة، وهكذا فإن دور مجلس الوزراء في صنع السياسة الخارجية يكمن في إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وفعلياً يعتبر رئيس الوزراء صاحب المكانة الأولى في داخل المؤسسة الأردنية في صنع القرار بعد الملك. إلا أن دوره، في رسم السياسة الخارجية، لا يتعدى الدور الاستشاري والتنفيذي.

ولما كان الملك هو الذي يختار رئيس الوزراء ليكلفه بإدارة أعمال السلطة التنفيذية المناطة به، فإن واجباته تكون ضمن سياق المسؤوليات التي يخوله بها الملك، ولكن ثقل رئيس الوزراء ودوره يتحددان في بعض الأحيان انطلاقاً من عدّة عوامل:

1- التكوين الفكري لرئيس الوزراء وشخصيته. وبناء على ذلك تتسع صلاحياته أو تضيق.

2- موقع رئيس الوزراء من الملك وطبيعة علاقته معه(القرعان،1993 :26).

ومع كل ذلك يظل الملك هو صاحب القرار الأوّل سواء ما تعلق في الشأن الداخلي المهم، أم ما تعلق بالشأن الخارجي الفاعل والمؤثرة.

3- **وزارة الخارجية:** تعتبر وزارة الخارجية القناة الرسمية التي تمر من خلالها جميع الاتصالات الرسمية التي تقوم بين الدولة الأردنية وبين الدول الأخرى، ويقوم جهاز وزارة الخارجية بتجميع المعلومات وتحليلها وتقديمها إلى أجهزة الدولة المعنيّة، وغالباً إلى رئيس الوزراء، ليس لوزير الخارجية الأردنية أي دور أكثر مما منحه إياه صانع القرار الأصلي الملك أو رئيس الوزراء، وسوى الأدوار المتعلقة بإنجاز الاتفاقيات الثنائية ونقل ما يتعلق بالمملكة إلى الخارج، وذلك على اعتبار أن سياسة الأردن الخارجية يقررها مجلس الوزراء لا وزير الخارجية(أبو ديّة، 1990 :135-136).

4- **المؤسسة العسكرية:** لعبت المؤسسة العسكرية (الجيش) دوراً بارزاً في حياة الأردن السياسية، بالرغم من مرور بعض الفترات الصعبة حيال العلاقة بين الملك وبين الجيش خاصة في مرحلة تولي الجنرال كلوب قيادة هذا الجيش الذي كان يتبعه الأمن العام، وقد وصل الأمر أن ينافس كلوب الملك في ولاء الجيش(Snow,1979: 89-91)، وما أن تخلّص منه وغادر حتى أعرب الملك عن راحته في تعريب الجيش، وقال حينها "فقد ولّى الآن عهد من النفوذ البريطاني القوي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في سائر شؤوننا الداخلية"(الحسين بن طلال،1978 :110).

وما أن استلم الضباط الأردنيون قيادة الجيش حتى استقر القرار السياسي، وبدأ الجيش بحماية النظام ووصل ذلك ذروته في أحداث أيلول عام 1970، ولقد شدد صاحب القرار السياسي الأوّل على الجيش وأبدى الملك اهتمامه الشخصي بكل فصائل القوات المسلحة معتبراً إياها جزء من كل شيء، ومع كل ذلك ظل دور الجيش حامياً للقرار السياسي الخارجي، ودور وزير الدفاع دوراً تنفيذياً واستشارياً في بعض الاحيان، ولأهمية ذلك اصبح من العُرف أن تسند وزارة الدفاع إلى رئيس الوزراء.

5- **السلطة التشريعية:** بالرغم من أن دور السلطة التشريعية ينحصر في مجال صناعة القرار السياسي الخارجي، في تقديم النصح والمشورة إلى القائد السياسي، أو الموافقة على ما يقرره هذا القائد مسبقاً، ومشورة السلطة التشريعية غير ملزمة له، إلا أن الدستور الأردني الذي نص على أن مجلس الأمّة مكوّن من مجلسي الأعيان والنواب الأول معيّن من قبل الملك (ويسمى أحياناً مجلس الملك) والثاني منتخب من قبل الشعب، وعدد أعضاء الأول نصف عدد أعضاء الثاني، قد أعطى للسلطة التشريعية اختصاصات دستورية في مجال السياسة الخارجية مثل التصديق على المعاهدات التي تمس حقوق الأردنيين العامّة والخاصة، والتي لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة(الدستور الأردني، الفقرة 2 المادة 33 .) وقد أشار الدكتور كامل أبو جابر إلى إن السلطة التشريعية لا تمارس دوراً ذا شأن في إدارة السياسة الخارجية الأردنية، وما تقوم به لا يتعدى إعطاء المشروعات والقرارات التي اتخذت فعلاً صفة المشروعية (مشاقبة، 2012).

تتوزع الهياكل المساهمة في صنع السياسة الخارجية الأردنية إلى هياكل أساسية وهياكل مساعدة وهذا التوزيع يعتمد على المشاركة الفعّالة في صنع القرار والتأثير فيه وترتكز عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية بيد الملك عبد الله الثاني بن الحسين ووزير الخارجية ورئيس الوزراء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الازمة السورية (الأسباب، الدوافع، التطورات)

تشكل الأزمة السورية أحد الأزمات السياسية التي كان لها إنعكاسات كبيرة على المستويات الإقليمي والدولي في ضوء التطورات التي تشهدها الأزمة السورية وزيادة تعقيداتها نتيجة مباشرة للتدخلات الأقليمية والدولية بدايةً لابد من تعريف الأزمة:

-الأزمة:

الأزمة لغة: هي الشدة والقحط والمحنة، وأزم الشيء: أمسك عنه، والأزم يعني الحمية والمأزم المضيق وكل طريق ضيق بين جبلين مأزم وموضع الحرب أيضا مأزم (مختار الصحاح).

وقد عرفت أيضا من الناحية اللغوية بأنها نقطة تحول حاسمة في حياة الناس(Oxford Advanced Learners Dictionary1992:194)

الأزمة اصطلاحاً: هي مرحلة تحول في أحداث متتابعة. كما أنها تعني حالة التغيير (أو عدم الثبات) أو أنها تؤدي إلى تغيير حاسم أو فاصل. و يمكن وصف الأزمة أيضا بأنها نقطة تحول في أي شيء وأن التغيير يكون فيها قطعياً أما للأحسن أو للأسوأ. (الهدلة2005).

الأزمة إجرائياً: بأنها صراع ما بين دولتين أو أكثر وذلك بسبب تهديد المصالح العليا للوطن.

-الأزمة الدولية: تعرف الأزمة الدولية بأنها الصورة الأكثر دراماتيكية والأشد كثافة للصراعات التي تجري داخل النظام الدولي و التي تتوقف دون نقطة الحرب الساخنة. وتؤدي الأزمة الدولية بطبيعتها إلى تنشيط احتمال الحرب بحيث يغدو عاملا مركزيا في تصور أطرافها بما لذلك من تأثير قوي و مباشر في مسلكهم منها،(ربيع و مقلد 1993).

وتنشأ الأزمات السياسية نتيجة حدوث خلافات وصراعات بين القوى السياسية لحقيق مكاسب معينة سواء على المستوى الإقتصادي أو السياسي أو الثقافي مما يدفع بأطراف النزاع إلى إستخدام مختلف الوسائل لإنهاء الأزمة بما يحقق أهدافهم.

تعددت مفاهيم إدارة الأزمات بتعدد الكتّاب والباحثين، واختلاف وجهات نظرهم حول كيفية تناولهم لإدارة الأزمات، وان كانت توجد بينها سمات مشتركة فمنهم من يعرفها بأنها: نظام يستخدم للتعامل مع الأزمات، من أجل تجنب وقوعها، والتخطيط للحالات التي يصعب تجنبها، بهدف التحكم في النتائج، والحد من الآثار السلبية، يلاحظ من هذا التعريف أن إدارة الأزمات تحتاج لنوع من التخطيط لتجنب الآثار السلبية للأزمة. وتعد أيضاً محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة، تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها، وذلك بهدف السيطرة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأزمة والتحكّم فيها وتوجيهها وفقاً لمصلحة الدولة(هويدي،1993: 537).

كما يقصد بإدارة الأزمة الدولية بأنها محاولة لاحتوائها والتقليل من حدتها بالشكل الذي يستبعد معه حدوث المواجهة العسكرية (J.L.Richardson 1988:15).

إن إدارة الأزمات الدولية لها طرقها وقنواتها والتي تتمثل بالأدوات التي تستخدم بإدارتها ومن أهمها: (بهنسى 171-191: 2010):

أولا: الأدوات السياسية: تعد الأدوات السياسية من أكثر أدوات إدارة الأزمات الدولية استخداماً، وذلك لتعدد بدائلها من ناحية ولاستهدافها البحث عن ملاذ سلمي للأزمات يجنب أطراف النزاع ويلات المواجهة العسكرية ومن أهم الأدوات السياسية هي المساعي الحميدة(المساعي الودية)، الوساطة، التوفيق أو المصالحة، المفاوضات المباشرة، التحقيق.

ثانيا: الأداة القانونية: وتتمثل الأداة القانونية بالتحكيم الدولي والتسوية القضائية.

ثالثا: القوة العسكرية: تتمثل بالتهديد باستخدام أدوات العنف النظامية.

رابعا: الأداة الاقتصادية: وتشمل إجراءات المقاطعة والحظر الاقتصادي والسياسي.

خامسا: العمليات السرية.

سادسا: الأداة الإعلامية: وتتجسد بتوظيف وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة بهدف إيصال رسائل لها غرض محدد إلى الخصم.

وسيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: اسباب ودوافع الثورة السورية.

المبحث الثاني: تطورات الأزمة في سوريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول

اسباب ودوافع الثورة السورية

بدأت الثورة السورية عندما طالب مجموعة من الشبان السوريين في 15 آذار 2011 بإجراء اصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية في البلاد، وكانت هذه الاحتجاجات ضد الاستبداد والقمع والفساد وكبت الحريات وعلى إثر اعتقال أطفال درعا والإهانة التي تعرض لها أهاليهم بحسب المعارضة السورية، وفي 18 آذار 2011 خرجت المظاهرات من مناطق متعددة من سوريا وهي درعا ودمشق وحمص وبانياس، الأمر الذي أدى بقوات الأمن إلى مواجهتهم أمنياً وقتل العديد منهم، وانتقلت المظاهرات من مظاهرات احتجاجية إلى مظاهرات دموية، وخرجت تلك المظاهرات في مدن درعا ودمشق وحمص وبانياس تحت شعار «جمعة الكرامة» وقابلها الأمن بوحشية خصوصاً في درعا، فسقط أربعة قتلى على يد الأمن السوري في تلك المدينة، وتحوَّلت المظاهرات في باقي الأسبوع إلى أحداث دامية في محيط المسجد العمري ومناطق أخرى من المدينة (مقلد، 2014)

وفي 31 آذار 2011 ألقى بشار الأسد خطاباً علنياً وكان له ظهور بارز منذ بداية حركة الإحتجاجات، وتحت تأثير الضغوطات المتزايدة ، فقد اعلن في 7 نيسان 2011 عن منح الجنسية السورية لآلاف المواطنين من الأكراد بعد حرمانهم منها لعدة عقود، وفي 14 نيسان 2011 قام بتشكيل الحكومة الجديدة عوضاً عن الحكومة السابقة. وفي 25 نيسان 2011 تم أطلاق عمليات عسكرية قوية في درعا ودوما من قبل الجيش السوري، أدت إلى قتل الكثير من الأشخاص المدنيين بعد الحصار عليها، وقام أيضاً بحملة مشابهة في 14 نيسان وأدانتها المنظمات الحقوقية، وفي 28 آيار بدأت حملة أخرى في مدينتي الرستن وتلبيسة أوقعت حوالي 100 قتيل. وقد اعتصم عشرات آلاف المتظاهرين في ساحة العاصي بمدينة حماة وسط سوريا، مما أجبر قوات الأمن إلى إطلاق النار، وأدى ذلك إلى قتل 70 شخصاً. ولقد وصلت الثورة السورية إلى منعَطَفٍ خطير وأبرز هذه العناصر التي يمكن الوقوف عليها(يوسف، 2012):

1. اشتداد وحشية النظام، واتّباعه كل محرَّمٍ في استباحة سورية وشعبها. على نهجٍ إجراميٍّ لئيم.

2. وقد اظهرت الازمة السورية عدم قدرة المجتمع الدولي على اتخاذ مواقف واضحة وصريحة تجاه الازمة السورية بسبب انقسام الدول الكبرى امريكا وبريطانيا وفرنسا من جانب ، ومن جانب اخر روسيا والصين، مما ساهم في زيادة حدة الصراع الداخلي بين اطراف الصراع في النظام السوري (بشار الاسد) والمعارضة السورية من جانب اخر، وبروز كثير من الجماعات المتطرفة في الصراع السوري وخصوصا تنظيم داعش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. عجز الدول العربية عن اتخاذ أي إجراءٍ عمليٍّ ميدانيٍّ على الأرض، لكفّ اليد الإجرامية للنظام، وحماية الشعب السوريّ، إذ لم تقدّم هذه الدول إلا الكلام والتصريحات والتعاطف الشفويّ.

4. بروز التحالف الطائفيّ (إيران، والنظام السوري، والقوى الشيعية العراقية، وحزب الله اللبنانيّ) بشكلٍ واضح، وهو المدعوم من روسيا بشكلٍ ظاهر.

5. اشتداد حملات التشويش على المعارضة السورية، ممثلةً بالمجلس الوطنيّ السوريّ، من قبل النظام وحلفائه.

وقد قامت الثورة السورية نتيجة لمجموعة من الاسباب والعوامل من أهمها ما يلي:

أولاً: الأسباب غير المباشرة للثورة السورية:

أ. الصراع بين فئات المجتمع السوري.

تشكل المذهبية الإثنية وسيلة من وسائل إثارة الصراع بين فئات المجتمع السوري للأسباب التالية (غيفورد، 2012):

- إنفصال بعض الطوائف كالدروز والعلويون عن الإسلام الشيعي في القرون الوسطى لما لهم من ممارسات ومعتقدات خاصّة.
- يستمد الدروز عقيدتهم من كتابهم المقدّس المعروف بـ"الحكمة"، ويتمركز الإسماعيليون السوريون في بلدة سلَمية.
- وجود بعض المذاهب المسيحية مثل الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والبروتستانت والتي لا تزال تتحدّث اللغة الآرامية، وتتداخل الإثنية واللغة والمذهب لدى مجموعات مثل الأرمن الذين ينتمون إلى الطائفة الأرثوذكسية الأرمنية.
- وجود عدد كبير من الطوائف والمذاهب في سوريا يقتصر على مجموعة قليلة من الأتباع – مثل الطائفتَين العلوية والدرزية – مما يجعل المعارف عن المعتقدات والممارسات في متناول قلّة مختارة .
- أدى إنتقال الأقلّيات إلى أعلى المناصب في الدولة خلال حكم الأسد إلى جعل العلويون ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مسلمون ينتمون إلى التيّار الأساسي في الإسلام، وليسوا أقلّيات حتى إن العديد من الفتاوى الصادرة عن رجال دين كبار أقرّت بأنهم شيعة، ومع إندماجهم في المجتمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوري الأوسع، راح العلويون يتبنّون تدريجيّاً مزيداً من الإجراءات التي تنسجم مع المعتقدات الإسلامية التقليدية ومع تزايد الزيجات المختلطة بين العلويين والسنّة تشابكت العلاقات بين الطائفتَين بخيوط من الضغينة والتضامن على حد سواء(غيفورد، 2012).

هناك علاقة بين الإنتفاضة السورية الحالية والإنقسامات المذهبية التي تنفذها الأقلّية العلوية بالإعتماد على التضامنات المذهبية لشنّ حملات عسكرية وشبه عسكرية عنيفة تدعمها إيران، التي إعتمدت في علاقاتها مع النظام السوري سياسة تبادل الخبرات في المجال العسكري تحت ستار المصالح المشتركة أو إستتباب الأمن في المنطقة(العربي،2008 :196)، فيأتي الخبراء الإيرانيين على أنهم مستشارون ويشاركون في العمليات العسكرية ضد المقاومة السورية. (James, 2012) .

ب. **الأسباب السياسية والإجتماعية والأمنية:**

تمثلت هذه الأسباب بما يلي:

1. عدم مشاركة الأطياف الشعبية المختلفة في قيادة البلاد، وعدم وجود إنتخابات حقيقية ومحاسبة للمسؤولين، وعدم تداول السلطة، وانحصار الحياة السياسية في البداية في قيادة حزب البعث ثم إنحصرت في أسرة الأسد والتي أصبحت تشكل محور الحياة السياسية وجوهرها.
2. تهميش المجتمع خلال فترة حكم حافظ الأسد ومحاصرته وربطه بالأجهزة الأمنية المختلفة، حيث أنه أوجب على مفكريه ومبدعيه الاخضاع لتلك الأجهزة، وسار ابنه بشار بعد ان تولى الرئاسة على نفس النهج، حيث أنه طوّر دور الأجهزة الأمنية، وأصبحت هي التي تصوغ الحياة السياسية، حيث تعد الإنتخابات والنقابات وإتحادات الطلبة ومجلس الشعب والوزراء أدوات في أيدي الأجهزة الأمنية وأن شخصية الرئيس هي التي تسيطر عليها، فأصبحت تماثيله في كل مدينة وقرية، وأصبحت صوره تملأ كل الأماكن، كما أصبحت كل السلطات بيديه فهو رئيس الجمهورية، والقائد الأعلى للجيش والأمين العام للقيادة القومية، والأمين العام للقيادة القُطرية، لذلك فإن الأوضاع السياسية جعلت الشعب السوري يعيش حالة إختناق سياسي(التوبة، 2012)، ذلك على الرغم من الإصلاحات المحدودة التي أجراها الرئيس بشار الأسد.
3. محاولة إقتلاع الدين من حياة المجتمع السوري من قبل حزب البعث، كما أنه وضع مناهج مختلفة لتحقيق ذلك في المدارس والإعلام والثقافة.
4. انتشار الظلم وان عانى المواطن السوري من تفشي الظلم وإنعدام المساواة، وعدم الحصول على حقوقه في أي مجال إقتصادي أو تجاري أو سكني أو مالي أو تعليمي بشكل متساوٍ مع المواطن الآخر من أبناء الطائفة العلوية، ولا يصل إلى بعض حقوقه إلا من خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجهزة الأمنية، وعليه فإن إحساس السوريين بعدم المساواة كان أحد العوامل التي دفعتهم إلى الثورة على النظام.

ج- الأسباب الإقتصادية:

تمثلت هذه الأسباب بما يلي:

1. تعتبر سوريا دولة غنية بمواردها الطبيعية، وتحتوي أيدي عاملة ماهرة، وتنوعاً طبيعياً في التضاريس، وقد دأب نظام الحكم على مصادرة الأراضي والإدعاء بأنها لأغراض ومنافع عامة، وقد هاجر السوريون الذين صودرت أراضيهم ومزارعهم إلى ضواحي المدن، وأصبح حوالي 7 مليون نسمة (34,3)٪ من إجمالي السكان تحت خط الفقر ومعدل البطالة وصل إلى 16,5٪ (3,7 مليون نسمة عام 2009م) (التوبة، 2012).
2. إنخفضت القدرة الشرائية خلال الأعوام (2002-2012م) حوالي 28٪، وتدنت نسبة إستهلاك القوى العاملة (16 مليون سوري) إلى 24٪ من الدخل الوطني(التوبة، 2012).
3. أصبحت الحياة الإقتصادية مملوءة بالفساد، فلا بد من الرشوة من أجل إنجاز أية معاملة، ولا بد من إذلال المواطن نفسه أمام أجهزة الأمن، لأن كل شيء مرتبط بأجهزة الأمن المختلفة.

ثانياً: الأسباب المباشرة للثورة السورية:

تأثر الشعب السوري بثورات الربيع العربي في تونس، مصر، اليمن وليبيا، إذ تشجع لكسر حاجز الخوف للوقوف في وجه النظام السوري، وإشتعلت الثورة السورية كما يلي:

أ. بدأت الثورة السورية في أوائل عام 2011م عندما خط مجموعة من الأطفال من أبناء مدينة درعا جنوب سوريا شعارات الحرية على جدران مدرستهم، فقام النظام بإعتقال الأطفال وأدخلهم في أقبية المخابرات(James,2012: 104-103).

ب. بعد عدة محاولات من المواطنين لمقابلة القادة الأمنيين لطرح مشكلتهم لم يجد أهل درعا طريقاً لتحرير أبنائهم، وفشلت جميع محاولاتهم وذلك ما دفعهم إلى الإنتفاضة التي بدأت بتاريخ 18 آذار 2011.

ج. خرج أهالي درعا مطالبين بالحرية وبأطفالهم فكان رد النظام عنيفاً ففتحت النار بالذخيرة الحية على الأهالي وسقط الضحايا والجرحى بالعشرات، وكانت هذه هي البداية الفعلية للثورة.

د. رغم طول الفترة الزمنية التي إستغرقتها الحالة الثورية في سوريا والتي بدأت منذ آذار 2011، إلا أن التطورات تشير بوضوح إلى أن الحالة السورية تسير في ذات الطريق الليبي خاصة وأن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعامل النظام السوري مع الإحتجاجات الشعبية كان مشابها للحالة الليبية بيد أن الموقف الدولي هو الذي يختلف، فقد إكتفى بالإنتقال من حالة متابعة الموقف على الصعيد السياسي ثم الضغط الإقتصادي وإتخاذ إجراءات ميدانية محدودة على الأرض تحت عنوان حماية المدنيين(راشد، 2011 :23).

دوافع ومبررات قيام الأزمة السورية:

من اهم الاسباب والدوافع التي ساهمت في قيام الثورة السورية ما يلي :

أ- ممارسات نظام الحكم في سوريا قبل 2011

اعتمد النظام السوري خلال فترة حكم حافظ الاسد وبشار الاسد على تبعية الجيش المطلقة استراتيجية تضمن اختزال الدولة بكليتها في النظام من خلال عدة سياسات انطلاق له والهيمنة الأمنية الكاملة على الدولة، مروراً بنشر ثقافة الحزب الحاكم، وصولاً إلى إحكام السيطرة على السلطات الثلاث وانتهاء بتهميش المجتمع السوري وقواه المدنية، وأصبحت إحدى أهم مهمات السلطة المستمرة البحث الدائم عن أسباب الاستمرار في الحكم، وإعاقة أي فعل تطويري أو إصلاحي من شأنه إعادة هيكلة منظومة العمل السلطوية وربط وظائفها بخدمة المواطن وتقدمه (طلاع، 2014).

الأمر الذي يتطلب تكريس وتطوير ما يلي:

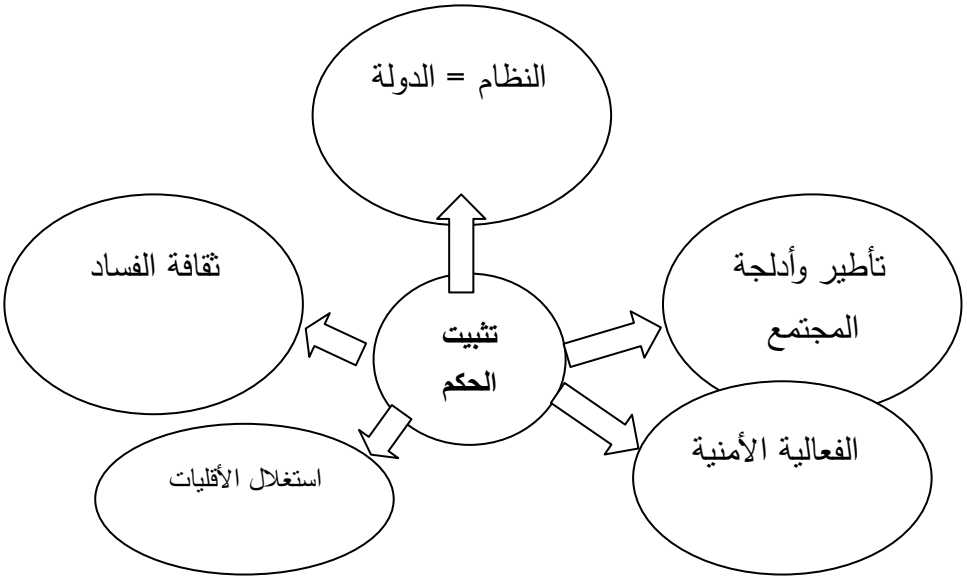

المصدر: مركز عمران للدراسات االستراتيجية www.OmranDirasat.org، 2014 ص 3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهدف السلطة بمجمل قطاعاتها وأدواتها إلى جملة محددة من الأهداف: (فهد، 2014)

1. تثبيت الحكم العائلي وتفعيل الأدوات المحققة لهذا الهدف.
2. المراقبة والضبط الأمني للمجتمع كافة، حيث ساهمت المؤسسات الأمنية والعسكرية والطائفية بشكل رئيس في تسيير الشأن السياسي والحكومي، وتدخلت هذه المؤسسات في البنية السورية لدرجة أضحت مصدراً بالمعنى العرفي للقوانين الناظمة للمجتمع.
3. إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية البينية، والتحكم في تفاعلاتها وربطها بقادة ومثقفين بارزين في المجتمع السوري موالين للسلطة، بحيث تضمن السلطة لهؤلاء القادة والمثقفين استمرار المنافع والمكاسب الفردية، وبالتالي تضمن السلطة بأن أي مجتمع على الصعيد العشائري أو الريفي أو المدني يجب أن يكون ضمن سقف "الوطن". تتأتى هذه المهمة من الإدراك أن النظام عبر سياساته البراغماتية يجب أن يطبع علاقاته مع مختلف الفئات للتغلب على مشكلة فقدان الشرعية وللمحافظة على معادلة دقيقة تظهر توازن عدم إتاحة الفرصة والمجال للحكم المدني من التطور التدريجي والنضج المؤسسي، وعمل النظام خلال فترة حكمه على القضاء على دور الحامل الاجتماعي في الدولة، عبر سياسة الطرد (اعتقال، تهجير، تصفية، ملاحقة) أو سياسة الجذب عبر إعادة تشكيل الطبيعة الديمغرافية لسكان المناطق، بجذب مجموعات سكانية إلى مناطق أخرى.
4. تمكين حزب البعث ليصبح قادراً على استنباط آليات الاستغلال والتعايش معها وكأنها قانون ناظم في الأفعال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية، والذي سيساهم في فكرة الشمولي في تحويل المجتمع السوري إلى مجتمع قابع تحت التخطيط السلطوي، ورغم تراجع دور الحزب إلا أنه احتفظ بوظائف جمة استمرت طيلة حكم الأسد الأب والابن، تمثل أهمها في:

   أ. استيعاب المجتمع سياسيا وتنظيميا، وأدلجته بما يخدم استمرارية السلطة.

   ب. استخدام الحزب كوسيلة للارتقاء في هيكل السلطة.

   ج. تحويله لأداة رقابة أمنية على المجتمع، وذلك لغايتين: تحديث المعلومات العامة عن المواطنين، ورصد كل أنواع الحراك السياسي وإن كان إصلاحياً.

شكلت هذه المهام بمجملها وتكاملها وتشابكها منظومة فكرية وسياسية واجتماعية محصنة تسوقها مؤسسات رديفة للحكومة ونخب إما خائفة أو طامحة، وتدافع عنها وتراقبها مؤسسات دفاعية أو أمنية. وإن هذه المنظومة يصعب إصلاحها من الداخل بسبب فساد أقنيتها وأدواتها، إلا أن هذه المهام أوصلت إلى نتيجة مفادها استهلاك الطاقة المجتمعية واستحالة استمرار تكيفها مع مفرزات السلطة الإلغائية والتسلطية، فآمنت بحتمية الرفض وضرورة التغيير لنظام إقصائي أنهى كل شكل من أشكال الاجتماع أو الحراك السياسي لأي فعل سياسي تشاركي أو إصلاحي لدى السلطة(نعناع ، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- صعوبة حدوث التغيير السياسي في سوريا:

بعد مجيء حزب البعث إلى سدة الحكم في سوريا عام 1963، أُخذت سلسلة اجراءات تهدف الى ضمان قيام الحزب للسيطرة على كافة اجزاء الدولة وأصبحت معظم العملية السياسية بيد الحزب، وفيما يلي أهم المؤشرات الدالة على إنهاء السياسة كحركة وفكر وتعبير(معن، 2014 :4):

- التفرد والإقصاء وموت الحياة السياسية والحزبية جراء حالة الطوارئ التي تم فرضها في عام 1963.
- غياب الآليات الديمقراطية والحريات العامة والتوغل الأمني في كل تفاصيل حياة المواطن السوري.
- (إلى ما بعد الأزمة) لا يوجد قانون أحزاب (ولو شكلي) ينظم الحراك الحزبي في سورية، حيث لم يكن هناك سوى نوع من التحالف الجامع وهو الجبهة الوطنية التقدمية (أي أذرع قومية ويسارية قدمت الولاء المطلق للبعث) بقيادة الحزب الحاكم نفسه، بالإضافة إلى غياب قانون للانتخابات التشريعية.
- محاصرة الطبقة الوسطى وتهميشها بعد عام 1971، وإخضاع مفكريها ومبدعيها لرقابة الأجهزة الأمنية، وتم ربط تلك الطبقة بعدة هياكل تنظيمية تصب في الجسد البعثي لتتفاعل وتتأثر ضمن الدائرة الحزبية الضيقة، أما ما هو خارج هذه الدائرة فقد كان عقيماً وغير فعال لعدم سهولة توفر الأدوات والآليات، واستهدافها مباشرة من المؤسسة الأمنية.
- اختزال السياسة بشخص الرئيس حافظ الأسد (فكراً وممارسة ومنهجاً)، والعمل على نشر (قيمه ومآثره) على كل فئات ومؤسسات المجتمع، وحصر كل السلطات بيديه فهو يعد رئيس الجمهورية، والقائد الأعلى للجيش والأمين العام للقيادة القومية، والأمين العام للقيادة القطرية ورئيس السلطة التنفيذية والتشريعية، وهو من يقر ويعين أعضاء المحكمة الدستورية العليا (والتي من مهامها محاسبة الرئيس في حال الخيانة العظمى)
- استبدال التمثيل السياسي الحقيقي بآخر صوري ونمطي مستنداً إلى توازنات وحسابات مصلحية سلطوية، ويشكل تحويل السلطة التمثيلية إلى مؤسسة حكومية فكر القائد الأساس الشرعي والتشريعي لها.
- تجديد النخب السياسية: فالمنصب السياسي أو الإداري هو لشخص عينه لمدة زمنية طويلة، وذلك على أساس الولاء المطلق.
- العلاقة المختلة بين السلطات الثلاث فهي غير منفصلة وغير مرتبطة ببعضها بل هي هياكل دولتية لابّد منها فقط، فمجلس الشعب لا يتعدى كونه هيئة تصديق على مشاريع قوانين تطرحها الحكومة وهو واجهة تضفي شكلا قانونياً وتشريعي للسياسات التنفيذية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- الدافع الاجتماعي والاقتصادي:

تُشكل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية مدخلاً توضيحياً لفهم العلاقة بين السلطة ومواطنيها، وتفيد الأرقام الإحصائية في هذا السياق عن مدى الرضا والاقتناع بسياسة السلطة وتوجهاتها من عدمه، وفيما يلي بعض المؤشرات الكارثية التي جعلت من لحظة الأزمة قريبة وتنتظر أي خلل ومهما كان بسيطاً مع التنويه إلى اتساع قائمة المؤشرات الإحصائية الدالة على فشل نظام الأسد في إدارة الدولة والمجتمع قبل الفعل الثوري، ومنها: (فهد، 2014)

1. الفقر وعدالة التوزيع (زيادة نسبة السكان الفقراء): وفق تقديرات عام 2010 فإن حوالي 7 مليون نسمة (34.3) بالمئة من إجمالي السكان، أصبحوا تحت خط الفقر، وقدّره خبير اقتصادي بـ 37 بالمئة في حال احتسبت عتبة الفقر بثلاثة دولارات في اليوم، وبـ 52 بالمئة في حال استند الحساب إلى دولارين يومياً.
2. البطالة: وصل معدل البطالة إلى 16.5 بالمئة (3.7 مليون نسمة عام 2009)، وقدرت البطالة بصورة غير رسمية بـ 32 بالمئة (7 مليون نسمة عام 4116).
3. القدرة الشرائية والاستهلاك: انخفضت معدل القدرة الشرائية بحوالي 28 بالمائة، كما وتدنت نسبة استهلاك القوى العاملة (16 مليون سوري) إلى 24 بالمئة من الدخل الوطني.
4. على مستوى النمو الاقتصادي: بلغ النمو الاقتصادي في سبعينيات القرن العشرين 10.5%، وانخفض في الفترة 1991-1996 إلى 7.33%، ثم عاود الانخفاض في الفترة 1997-2003 إلى 2.51%، وسجل عام 2000 قيمة صفرية وقد تكون سالبة.
5. سجل النظام على مؤشر الديمقراطية الترتيب 153 عالمياً بقيمة لم تتجاوز 3.36 ، في حين كانت القيمة المتعلقة بالحريات المجتمعية 1.47، وحيث ارتفع الترتيب في عام 2010 إلى المرتبة 152، لكن مؤشر الديمقراطية انخفض إلى 2.31، مع ارتفاع طفيف في قيمة الحريات المجتمعية إلى 2.06، جميع تلك القيم وضعت سورية في ذيل قائمة الدول التسلطية، ليبدأ المؤشر في التراجع بشكل كبير عام 2011، إذ حلت سورية في المركز 157 بقيمة ديمقراطية لم تتجاوز 1.99، وحريات مجتمعية تكاد تتلاشى بقيمة 0.29 (نعناع،2014).

ويرى الباحث أن الازمة السورية قد حدثت نتيجة لمجموعة من العوامل والمتغيرات المرتبطة بشكل رئيسي بتطورات المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في سوريا حيث ان الدولة السورية كانت تعاني من هيمنة البعث العربي الاشتراكي وسيطرته على معظم مفاصل الدولة الرئيسية وتهميش القوى السياسية والاقليات على حساب هيمنة الطائفة العلوية بالاضافة الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير، وكذلك تغلغل الاجهزة الامنية وتدخلها في معظم النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويضاف الى ذلك ما وصلت اليه الثورات العربية من نجاحات مما حفز المواطن السوري للخروج على النظام والمطالبة بالاصلاح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

تطورات الأزمة في سوريا

بدأ الحراك الثوري في سوريا في 5 شباط 2011 إثر دعوة قام بها مجموعة من الشبّان عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ترافق ذلك مع تصريح للرئيس السوري بشار الاسد في 1 شباط 2011 بأنه لا مجال لحدوث تظاهرات في سوريا، "لأنه لا يسودها أي سخط على النظام الحاكم"، بالرغم من ذلك، بدأ بعض الناشطون بمحاولة تنظيم عدة مظاهرات تضامنية مع الثورة المصرية بدأت في 29 كانون الثاني 2011، واستمرت حتى 2 شباط 2011 بشكل يومي في دمشق، إلا أن الأمن السوري اعترض المتظاهرين. واغلق سوق الحريقة بدمشق في 17 شباط 2011 وتجمهر التجار والسكان في المناطق المحيطة بعد إهانة رجل الأمن لابن أحد التجار، وحضر وزير الداخلية في محاولة للتفاهم مع هؤلاء المحتشدين، وفي 22 فبراير اعتصم عشرات السوريين أمام السفارة الليبية تضامناً مع الثورة الليبية، ومثل هذه الأعمال الاحتجاجية البسيطة هي في حساب النظام الدكتاتوري محرمات قاطعة، وتزامن ذلك مع حالة احتقان في مدينة درعا جنوب سوريا، بعد اعتقال عدد من الأطفال المتأثرين بالربيع العربي، بكتابة شعار مناهضة للنظام على جدران المدرسة(غياث، 2012).

واجهت قوات الامن السورية مظاهرات صغيرة خرجت في مدن دمشق ودرعا وحمص وبانياس في يوم الجمعة 18 آذار 2011، وكانت درعا وقراها مسرحاً لمظاهرات حاشدة واشتباكات مع الأمن، حيث أوقعت خلال أسبوع 100–150 شهيداً، وكرست المطالب والشعارات الوطنية الجامعة مع الامتداد الأفقي للحراك الثوري، مبدأ التعاضد بين فئات وشرائح اجتماعية وسطى وفقيرة واسعة، أجمعت بواسطة الدم والتضحيات على لحمة خيوط النسيج الوطني الحديث، وعلى وحدة السوريين بمختلف مدنهم وبلداتهم وقراهم، وبمختلف مكوناتهم وأطيافهم الدينية والمذهبية والأثنية، جسدتها شعارات عديدة أعلنت امتداد التعاضد والتكاتف إلى مختلف المناطق، حيث تناوبت أسماء المدن والبلدات فيه، من جنوب سوريا إلى شمالها، ومن غربها إلى شرقها، ومع تزايد سقوط الشهداء في الشوارع والساحات تغايرت لغة الشعارات ومضامينها، واضحت تطالب بإسقاط النظام ورحيل رموزه، وإظهار التضامن والتكاتف مع مختلف المدن والبلدات التي تعرضت للقمع الشديد.(سيريانيوز، 2011)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارطة السياسية للقوى المؤثرة في الثورة السورية :

أفرزت الأزمة الشعبية في سوريا خريطة جديدة للواقع السوري من حيث شبكة التحالفات بين أركان المعارضة في الداخل والخارج، وأنتج الواقع الثوري أشكالاً جديدة للتعبير عن مطالب الثوار، وتنظيم العمل الجماهيري في مواجهة السلطة.

أهم شبكات ولجان تنسيق في سوريا بعد عام 2011

أولاً: التنسيقيات:

بدأت القوى الثورية في سوريا نتيجة لضعف الأحزاب السياسية قبل الأزمة، ولانتفاء فعاليتها، ولعدم وجود خبرة تراكمية لحركات الاحتجاج لدى قوى الأزمة، خاصة الشباب منهم، وفي محاولة منهم لتلافي نقص الخبرة الاحتجاجية، بتشكيل " لجان تنسيق"، أخذت طابعاً سياسياً استراتيجي"، وطابع قيادة على مستوى الأحياء بكتابة اللافتات وتنظيم المسيرات، وتصويرها ورفعها على الإنترنت، شُكلت التنسيقيات من شباب لا ينتمون لتنظيمات سياسية، وليس لديهم انتماءات أيديولوجية، ثم اتسعت التنسيقيات لتشمل نشطاء سياسيين وحقوقيين، ومع اتساع القمع من جانب السلطة تجاه الثوار، وسقوط المزيد من الشهداء والجرحى والمعتقلين، ازدادت عضوية اللجان التنسيقية المحلية، ومع ظهور الحاجة إلى قيادة مركزية تعمل على تنظيم صفوف الثوار في كافة مناطق الاحتجاجات، والتي شملت كل محافظات سوريا بلا استثناء من البوكمال شرقاً إلى اللاذقية غرباً، ومن القامشلي شمالاً إلى درعا جنوباً، بدأت القوى الشعبية الثورية بتأسيس مجلس عام يجمع اللجان التنسيقية على مستوى مركزي بهدف توحيد المطالب وآليات العمل، والتحرك الجماهيري، وتنظيم صفوف الثوار، واختيار أسماء الجُمع (البحيري،2015).

ظهر الحراك الثوري المدني مع انتشار التنسيقيات وتوسع مهامها، والمتمثل بشباب الحراك الثوري والإغاثي من المدنيين الذين يمارسون نشاطهم من خلال التنسيقيات، وأبرز تشكيلاتهم لجان التنسيق المحلية واتحاد التنسيقيات، والهيئة العامة للثورة السورية، وانبثق عن الأخيرة هيئة حماية المدنيين ويشمل نشاطها المجال الإغاثي الإنساني والدعم اللوجستي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أحزاب وهيئات معارضة

قام حزب البعث منذ وصوله للسلطة في 8 آذار 1963، بتصفية المعارضة حتى القريبة منه، سواء الناصريون أو القوميون العرب أو الإسلاميون الإخوان، ولكن كانت هناك بعض أشكال الرفض للنظام الحاكم من قبل أطراف المعارضة، التي تجسدت فيما يسمى إعلان دمشق الذي وقع في 16 تشرين الأول 2005، ويعد أول تحرك سياسي في مواجهة النظام البعثي الحاكم. وضم كافة الأطياف السياسية والأيديولوجية من حزب المستقبل السوري، والإخوان المسلمين، والأحزاب الكردية إلى حزب الاتحاد الاشتراكي الناصري وحزب العمل الشيوعي، ومجموعة من المثقفين، ونشطاء المجتمع المدني، ورجال الأعمال مثل رياض سيف الذي وّقع إعلان دمشق من السجن، ولكن كواقع الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في الوطن العربي، وكانت تعتمد على النخبة السياسية، وتفتقر لقنوات الامتداد الشعبي، فيؤدي ذلك في النهاية لضعف الحركة، وكثرة الانشقاقات بداخلها.

ثالثاً: هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي

نشأ في 30 حزيران 2011 تجمع الأحزاب غير الرسمية (غير القانونية) التي تضم حزب الاتحاد الاشتراكي الناصري، والتجمع الوطني الديمقراطي، وتجمع اليسار الماركسي – تيم، وحزب الاتحاد الديمقراطي، وحزب يكيتي، والحزب اليساري الكردي، وحزب يسار البارتي، ومثقفين مستقلين، وليبراليين وممثلي مدرسة الشيخ جودت سعيد الإسلامية التي تتبنى اللاعنف، وجماعات دينية أخرى.

اتسم خطاب الهيئة السياسي والإعلامي بالثورية المرنة والاقتراب إلى حد كبير من الرؤية الثورية للمتظاهرين، ومع تطور الأحداث لوحظ تراجع النبرة الثورية في الخطابات لأسباب فكرية وأيديولوجية عائدة لطبيعة اليسار بشكل عام، أصبحت الهيئة تعاني من أزمة تتمثل في التراجع في تمثيل الحراك الثوري، ويرجع ذلك لثلاثة أسباب، الأول: حضور بعض أعضاء هيئة التنسيق في الاجتماعات التي دعت إليها السلطة خلال تموز وآب 2014، والثاني: غلبة الطابع القومي واليساري على التجمع، وضعف التمثيل الإسلامي والليبرالي داخله، أما الثالث: ضم بعض الشخصيات التي عليها علامات استفهام تحت مسمى أنها كانت قريبة من النظام، وبدأت بعض القوى السياسية والحزبية من الأحزاب الصغيرة بإنشاء حركات وتشكيلات مدنية وسياسية معارضة، مثل: "تيار بناء الدولة السورية"، "حركة معا"، "تجمع نبض للشباب المدني"، "ائتلاف اليسار السوري"، "رابطة العلمانيين السوريين"، إن هذه التجمعات والحركات والهيئات والتي تضم في المجمل نخبة من المثقفين والسياسيين، اتسمت بعدم الفاعلية ومحدودية التأثير في المشهد السياسي العام(صحيفة الشرق الأوسط، 2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: المجلس الوطني السوري:

عملت المعارضة منذ انطلاق الأزمة السورية على توحيد جهودها لتشكيل واجهة سياسية تجمع الآراء المعارضة الفردية وتدمجها ضمن إطار جامع، من أجل دعم حقوق الشعب السوري وثورته والوصول بها إلى غايتها، وتبلورت الرؤية بخصوص إيجاد المظلة السياسية التي تجمع الشخصيات الوطنية والقوى المساهمة في الأزمة، وتطور الدور المطلوب منها مع تطور مسار الأحداث، وصولا إلى إسقاط النظام، وإقامة نظام ديمقراطي تعددي، فأتت فكرة المجلس الوطني السوري كإكمال لتجربة الحراك السوري في تجميع قوى المعارضة، إذ تأكدت الحاجة إلى تشكيل مجلس يضم الكفاءات الوطنية والشخصيات الفاعلة، ويعمل بمثابة مظلة سياسية للثورة السورية في المحافل الدولية دعم لقضية الشعب السوري العادلة في التحرر من الاستبداد وبناء دولته المدنية الديمقراطية(المجلس الوطني السوري،2012).

عُقد أول مؤتمر للمعارضة السورية بعد اندلاع الاحتجاجات في 15 آذار بمدينة أنطاليا التركية في 1 يونيو 2011، وضم المؤتمر ثلاثمائة شخصية سوريّة معارضة، وقد طالب المؤتمر باستقالة الرئيس وان يتسلّم فاروق الشرع السلطة مؤقتًا بينما ينتخب مجلس جديد للشعب، ورفع في ختام المؤتمر العلم السوري قبل 1980 على أنه علم (الاستقلال الثاني)، وفي2 يونيو انعقد مؤتمر آخر للمعارضة بدعوة من الإخوان المسلمين في سوريا وذلك في مدينة بروكسل ، كما وطالب «بإسقاط النظام» والتحول لدولة مدنية(مؤتمر للإخوان المسلمين في بروكسل،2011).

وقد انعقد المؤتمر الثالث للمعارضة السورية في 28 حزيران 2011 تحت شعار "سوريا للجميع في ظل دولة ديموقراطية مدنية"، وكان مقره في دمشق، وحضره 200 شخصية معارضة ومستقلة سوريّة، وهو أول مؤتمر ينعقد للمعارضة منذ 1963 داخل سوريا، وقد دعم المؤتمر في بيانه الختامي (لانتفاضة السلمية) وأكد على ضرورة المسير قدماً في الإصلاحات وإنهاء الحل الأمني، وفي 4 تموز 2011 انعقد مؤتمر آخر في دمشق تحت عنوان «مبادرة البرلمانيين المستقلين من أجل سوريا الحديثة» وشارك فيه 60 عضوًا في مجلس الشعب، غير أن خطة العمل التي قدمها تضمنت ستة نقاط قال المؤتمرون أنه من الممكن تنفيذها خلال 12 شهرًا ما يؤمن التحوّل نحو نظام تعددي ديموقراطي (أخبار سوريا، 2011).

نتج عن الضغط الدولي على سوريا نتيجة الاحداث في الغوطة بعد الهجوم عليها بالاسلحة الكيميائية في آب 2013، انضمام سوريا الى اتفاقية تؤكد على تدمير الاسلحة الكيميائية المعلنة، وتم ازالة تلك الاسل حة وتدميرها في عام 2014، وتشير الادلة إلى أن الحكومة السورية شنت هجوم بقنابل تحتوي على غاز الكلور على ثلاث مناطق في شمال سوريا، يعد هذا الهجوم هجوم محظور بموجب اتفاقية الاسلحة الكيميائية، إلا أن سوريا لم تأخذ بذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أدى استخدام الذخائر العنقودية في الهجوم على المناطق السورية إلى وقوع العديد من الاصابات وحدوث دمار في المحافظات، حيث حددت"هيومن رايتس ووتش" بين يوليو/تموز 2012 ويوليو/تموز 2014 وقوع 249 هجوماً على الأقل في عشرٍ من محافظات سوريا الأربعة عشر، وذلك باستخدام اسلحة مختلفة ومنها قنابل وموزعات جوية، وصواريخ ارضية، والعديد من المتفجرات الصغيرة، كما وتم استخدام نوع قوي من الذخائر العنقودية في الهجوم على بلدة "كفرزيتا" شمال سوريا، وفي بلدة منبج في حلب، والذي نجم عن هذا الهجوم مقتل ستة مدنيين وجرح 40 آخرين.

واصلت الحكومة السورية بإسقاط أعداد كبيرة من القنابل شديدة الانفجار وذلك تحدياً لقرار مجلس الامن الدولي رقم 2139 الذي تم اقراره في 22 شباط، إذ يتم انتاج تلك القنابل بشكل محلي حيث تصنع من براميل النفط واسطوانات الغاز الكبيرة وخزانات المياه، ويتم تعبئتها بمتفجرات ومعادن، وتُلقى من المروحيات على المواطنين في مدينة حلب، مما نتج عنها قتل 3557 مدنياً عام 2014 (مطاوع،2014 :269).

شكل حصار الحكومة السورية للمواطنين السوريين انتهاكاً لقرار مجلس الامن رقم 2139، والذي طالب فيه الاطراف بفك الحصار المفروض على المواطنين، بما فيها منطقة حمص والمعضميّة وداريا في الغوطة الغربية والغوطة الشرقية ومخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوب دمشق، استخدمت الحكومة السورية استراتيجيات الحصار لتجويع السكان المدنيين بفعالية من أجل إخضاعهم وإجبارهم على التفاوض الذي من شأنه أن يسمح للحكومة باستعادة الأراضي. كما وتواصلت الحكومة السورية باحتجاز المواطنين بشكل تعسفي، حيث كان الشباب المحتجزون في اعمار العشرينيات والثلاثينيات إلا أنه إمتد ليشمل الأطفال والنساء وكبار السن، وقدرت الشبكة السورية لحقوق الانسان بأن اعداد المعتقلون من قبل الحكومة تجاوز ال 85ألف مواطن.

وبالرغم من الاعفاء الذي أعلنته الحكومة السورية بالافراج عن المعتقلين الا ان هناك العشرات من الناشطين المعتقلين بقوا قيد المحاكمة امام المحاكم العسكرية ومحكمة ومكافحة الارهاب وذلك بسبب ممارستهم حقوقهم، ومنهم باسل خرطبيل المدافع عن حرية التعبير، ومازن درويش المدافع عن حقوق الإنسان وزميليه هاني الزيتاني وحسين غرير من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، ووصف العديد من المعتقلين طبيعة الاحتجاز وسوء المعاملة والتعذيب مما يؤدي أحياناً إلى الوفاة، حيث توفي على الاقل 2197 معتقلاً على الاقل في عام 2014 وذلك وفقاً لإفادة بعض المعتقلين، وقدرت الامم المتحدة الامريكية بأن 7.6 مليون سوري نزحوا داخلياً، و12.2 مليون بحاجة الى المساعدة الانسانية، كما أقر مجلس الامن بتوصيل المساعدات الانسانية عبر الحدود حتى وان كان دون تصريح من الحكومة، وذلك بسبب الرفض المتكرر من الحكومة بعدم السماح بايصال تلك المساعدات (مطاوع،2014 :269).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ردود الفعل الدولية تجاه الصراع في سوريا:

اختلفت ردود الفعل الدولية تجاه الاحتجاجات السورية لعام 2011 وتجاه نظام بشار الأسد. حيث الرئيس الامريكي "باراك أوباما" نظيره بشار الأسد من أجل "أن يقود التحول في بلده أو يتنحى جانبا". وفرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات على مسئولين سوريين شملت بشار الأسد،وكانت الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي قد فرضت على نظام الرئيس السوري بشار الاسد عقوبات اقتصادية شملت في البداية تجميد ارصدة ، وامتدت العقوبات لتطال الرئيس الاسد وبعض شخصيات في الحكومة السورية بهدف الضغط على سوريا ، لإرغامها على وقف استخدام العنف المفرط ضد المحتجين في العديد من المدن والمحافظات السورية، فيما رفضت كل من الصين وروسيا التدخل في شؤون سوريا الداخلية وأعربا عن قلقهما من المساعي لإدانة سوريا في مجلس الأمن. وقد تلقى بشار الأسد دعماً من بعض الدول مثل إيران وفنزويلا وتنظيم حزب الله لما اعتبروه مؤامرة غربية لزعزعة حكومة تؤيد المقاومة، وقد نفى كل من إيران وحزب الله اتهامات غربية عن المشاركة في قمع الاحتجاجات (صحيفة الشعب اليومية، 2011).

أتخذت الصين وروسيا مواقف اكثر ايجابية ونشاطا تجاه الثورة السورية على خلاف مواقفهما من الثورات العربية الاخرى، فعلى خلاف موقفي (المتفرج) و(المحايد) اللذين اتخذتهما الصين وروسيا تجاه الثورات العربية الاخرى، قررت الدولتان اتخاذ موقف (الحامي) لنظام الرئيس السوري بشار الاسد، منذ اندلاع المظاهرات في سوريا في مارس 2011، وتظهر ملامح هذا الموقف في اربعة جوانب رئيسية:

أ. ألقت الصين وروسيا بمسؤولية العنف في سوريا على النظام والمعارضة على حد سواء، وليس فقط على نظام الرئيس بشار الاسد، على خلاف مافعلت الولايات المتحدة ومعظم الدول الاوروبية والعربية، واشارت الدولتان الى وجود عنف متبادل بين النظام والمعارضة، يغذيه تدخل اطراف خارجية يدعمها المسلح للثوار، الى جانب دخول الاف العناصر المسلحة من القاعدة وغيرها الى سوريا الامر الذي يزيد الموقف تعقيدا وعنفا. ومن ثم، اكدتا على ان الحوار السوري الوطني والتوافق الداخلي هو السبيل الوحيد لحل الازمة.

ب. رفض الصين وروسيا قرار الجمعية العامة الصادر في 3 آب 2012 بشأن سوريا، الذي اعدت مشروعه السعودية وتضمن ادانة استخدام العنف من قبل الحكومة السورية، وتسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة، واعتباره غير متوازن ويمثل التفافا على قرار مجلس الامن الذي صدر بتاريخ 14 إبريل 2012 والذي يأذن فيه بنشر مراقبين في سوريا للاشراف على وقف إطلاق النار، وبموجب القرار 2042 بات بإمكان الأمم المتحدة إرسال "فريق طليعي من نحو 30 مراقبا عسكريا على الأكثر غير مسلحين" على ان يتم لاحقا إرسال كامل بعثة المراقبين التي يمكن ان يصل عدد عناصرها إلى 250 حسب تقديرات الأمم المتحدة، ولا بد من قرار جديد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمجلس الامن لارسالهم.

ج. اكدت الدولتان على تمسكهما بخطة عمل "كوفي انان" مبعوث الامم المتحددة وجامعة الدول العربية الخاص الى سوريا، حتى بعد استقالته وتعيين "الأخضر الابراهيمي"، وأتهمت عناصر القاعدة في سوريا بمحاولة افشالها من خلال هجمات وتفجيرات في عام 2012 استهدفت السلطة والمدنيين بل والمراقبين الدوليين على السواء (كتفجير مبنى الامن القومي السوري).

د. عارضت الصين وروسيا انهاء بعثة المراقبين الدوليين في سوريا ، واكدتا على اهمية عودتهم عقب قرار مجلس الامن الدولي في 16 آب 2012 القاضي بعدم تمديد بعثة المراقبين ومغادرتهم الاراضي السورية اعتبارا من يوم 20 آب 2012 (التقرير الاستراتيجي 2011-2012، 2013 :73-74).

أما عن الموقف الامريكي حيال الازمة السورية، فقد أسهمت جملة عوامل في تراجع الموقف الأميركي وزادت من تحفظه عن دعم الثورة السورية، وهي تشكّل في مجملها مؤشّرات على السياسة التي سوف تعتمدها إدارة أوباما:

- تخوّف واشنطن من التوجهات السياسية والأيديولوجية لجزء من المجموعات المسلحة المعارضة للنظام السوري، إذ لا ترغب إدارة أوباما بدعم هذه المجموعات بالسلاح بما يؤدي إلى حسم المعركة لصالحها. وغالباً ما يعمد المسؤولون الأميركيون إلى استذكار تجربتهم في أفغانستان عندما سلّحوا جماعات المجاهدين لطرد القوات السوفيتية، ثم اتخذوا بعد ذلك أميركا نفسها هدفًا لهجماتهم. وقد تعمّقت هذه المخاوف بعد مقتل السفير الأميركي في بنغازي، وسيطرة حركات جهادية على شمال مالي. ولذلك قامت الولايات المتحدة بإدراج جبهة النصرة في قائمة المنظمات الإرهابية في 5 كانون الأول 2012.
- أمن المنطقة: تنظر الولايات المتحدة بريبة إلى واقع الثورة السوريّة ومسارها المسلّح، وما قد يخلفه الحسم العسكريّ لقوات المعارضة من نتائج محتملة، أبرزها فوضى السلاح، وانتشار الجماعات المتشددة، وغياب سلطة مركزيّة قويّة، وتنذر مثل هذه النتائج بتداعيات سلبية على أمن المنطقة وبخاصة على إسرائيل.
- نظراً لتشرذم المعارضة السوريّة، وبخاصة العسكريّة منها، وغياب بديل ذي توجهات معقولة بالنسبة إلى الأميركيين ليحل محل النظام الحالي، وبسبب تأثير التجربة الأميركية في العراق أيضًا والنتائج الكارثيّة لانهيار الدولة هناك، فإن واشنطن اقتربت من الموقف الروسي الهادف إلى إيجاد حل سياسي يضمن الحفاظ على النظام وفق بنيته الحالية ومؤسساته، ولا سيما الأمن والجيش، وقد عبّر وزير الخارجية الأميركي "جون كيري" بوضوح عن ذلك في شهادة أدلى بها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمام الكونغرس في 24 كانون الثاني 2013، إذ قال إنّ "التنسيق مع روسيا في الأزمة السوريّة هو أقل الشرور"(كيري، 2013)، وكانت وزيرة الخارجية السابقة "هيلاري كلينتون" أكثر وضوحاً عندما صرحت عقب لقائها وزيرة خارجية جنوب أفريقيا في بريتوريا في 7 آب 2012 "أنّ على من يحاولون استغلال معاناة الشعب السوري سواء بإرسال أتباعهم أو بإرسال مقاتلين إرهابيين، أن يعلموا أنّ أيّ طرف، خاصة الشعب السوري، لن يسمح لهم بذلك". ولذلك يجب "علينا أن نضمن بقاء مؤسسات الدولة سليمة" ومن هنا يتضح سبب مسارعة الولايات المتحدة إلى الترحيب بمبادرة معاذ الخطيب رئيس "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة" السوريّة في 5 شباط 2013 للحوار مع أطراف من النظام، فكما تدعم واشنطن مهمات المبعوثين الدوليين إلى سورية، فإنّها تحاول أن تتبنى كل ما يُظهر أنّ ثمة عملاً وخطوات، ولو كان ذلك مجرداً من أي فاعلية أو نتائج (بي بي سي، 2013).

يقوم موقف الجامعة العربية على مسألةٍ مبدئيّة (بالنسبة إلى بعض الدول العربية وأمانة الجامعة على الأقل)، وهي: عدم إعطاء القوى الأجنبية فرصة للتدخّل في سورية، لأنّ تدخلاتها عادة ما لا تكون منزّهة عن المطامع. ويتأسّس هذا الموقف على خلفيةٍ تضع في اعتبارها أنّ سورية جزء لا يتجزّأ من الوطن العربي يعاني من احتلال جزءٍ من أراضيه بالقوّة من طرف إسرائيل (وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2011).

تأثّر الموقف العربيّ تجاه الثورة السوريّة بمجموعة من المحدّدات الخاصّة بتوجّهات كلّ دولة، لذلك لم يلاحَظ تنسيقٌ عربيّ مشترك. بما في ذلك الزيارة التي قام بها الأمين العام للجامعة "نبيل العربي" في 15 تموز 2011، حيث طالب الرئيس السوري "بشّار الأسد" بإيقاف الحلّ الأمنيّ لمواجهة الاحتجاجات والبدء في إصلاحات سياسية شاملة. ونتيجة للتّعاطي السلبيّ مع جهود الأمانة العامّة، بدأت مجموعة من المواقف العربيّة المتقدّمة تظهر والتي كان لها أثر في تبنّي الجامعة لقرار تعليق العضويّة في تاريخ 12 تشرين الثاني 2011 ، وأبرزها (وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 2011):

1- دعوات الأمانة العامّة في 7 آب 2011 من أجل بدء مرحلة الإصلاحات السياسيّة وإيقاف القتل تجنّبا لأيّ تدخّلاتٍ أجنبيّة في سورية.
2- مطالبة السعودية وقطر النّظام السوري بوقف القتل، وسحب عدد من الدول الخليجيّة سفراءَها من دمشق إضافة إلى تونس.
3- رسالة مجلس التعاون الخليجيّ في 11 أيلول التي تطالب النّظام بالوقف الفوريّ للنهج القمعيّ الذي سلكه.
4- اجتماع وزراء الخارجية العرب بتاريخ 13 أيلول 2011، والإعلان عن المبادرة العربية الأولى التي تضمّنت سحب الجيش من المدن ووقف العنف وإجراء حوار مع المعارضة السورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب بتاريخ 16 تشرين الأول 2011 وإعطاء دمشق مهلة 15 يوماً لتنفيذ بنود المبادرة العربية. ومن ثمّ تشكيل لجنة وزارية عربيّة برئاسة قطر زارت دمشق، وقبول دمشق المبادرة العربية بعد الاجتماع الذي عقد للّجنة الوزارية مع وزير الخارجية السوريّ في الدوحة في 31 تشرين الأوّل 2011.

6- قرَّر مجلس جامعة الدول العربية خلال الاجتماع الاستثنائيّ لمجلس وزراء الخارجية العرب بتاريخ 12 تشرين الثاني 2011 تجميد مشاركة جميع الوفود السوريّة في المجالس والهيئات التابعة للجامعة اعتباراً من 16 تشرين الثاني 2011، ودعا الدول العربية إلى سحب سفرائها من دمشق، وفرض عقوبات سياسيّة واقتصادية على الحكومة السورية، وقد اتُّخذ القرار بموافقة 18 دولة في حين اعترضت لبنان واليمن وامتنع العراق عن التّصويت.

7- في اجتماع وزراء خارجيّة الدول العربية في الرباط يوم 16 تشرين الثاني 2011، تقرّر إرسال بعثة مراقبة إلى سورية، ومنحت حكومتها مهلة ثلاثة أيام لتوقيع بروتوكول خاصّ بحماية المدنيّين ووقف العنف، والموافقة على إرسال بعثة المراقبين العرب المكوّنة من 30 إلى 50 مراقباً عسكريًّا وفنّيا، قبل البدء في بحث فرض عقوباتٍ اقتصاديّة.

أدت عدم قدرة مجلس الأمن الدولي للتوصل إلى قرار لانهاء الازمة في سوريا بسبب الفيتو الروسي والصيني، على تعبئة المجتمع الدولي لوضع آليات بديلة لمعالجة الأزمة السورية. فتم تشكيل مجموعة "أصدقاء سوريا" لتنسيق الجهود التي تبذلها الأطراف الإقليمية والدولية حول سوريا خارج مجلس الأمن، واقترحت الولايات المتحدة وفرنسا، مبادرة أصدقاء سوريا، التي دعمها العالم العربي، ثم عقدت مجموعة "أصدقاء سوريا" أول لقاء لها في تونس في 24 فبراير 2012. وشارك في الاجتماع ممثلو ما يقرب من 70 دولة، من بينهم الولايات المتحدة، وتركيا والدول الأوروبية، والدول العربية. بينما لم يشارك ممثلا روسيا والصين، احتجاجاً على عدم دعوة الحكومة السورية إلى الاجتماع. ولم تُثار إمكانية التدخل العسكري في سوريا خلال الاجتماع، إلا أن المجموعة دعت حكومة الأسد إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف والسماح للهيئات الإنسانية بتقديم المساعدات الإنسانية، وتم الاعتراف بالمجلس الوطني السوري على اعتباره الممثل الشرعي للشعب السوري، ودعت المجموعة لفرض عقوبات جديدة على نظام الأسد، ولم تقتصر الجهود الدولية لحل الأزمة السورية على مبادرة أصدقاء سورية فقط، فتعيين الأمين السابق للأمم المتحدة "كوفي أنان" مبعوثاً خاصاً إلى سوريا من قبل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية تعد مبادرة أخرى في هذا الصدد، وقد دعت خطة السلام التي أعدها عنان، والتي عرفت بخطة النقاط الست، إلى وقف إطلاق النار وانسحاب القوات السورية من المراكز والمدن والسماح بدخول المساعدات الإنسانية ووسائل الإعلام إلى البلاد، وإطلاق سراح السجناء، واحترام المظاهرات السلمية. وخلافاً لخطة الجامعة العربية للسلام، لم يكن ضمن خطة عنان المطالبة بتنحي الأسد. وقد أعلن مجلس الأمن الدولي عن تأييده للخطة في 21 اذار 2012 في بيان رئاسي، وأعلن بيان الجامعة العربية في اجتماع بغداد في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28 مارس عن دعم خطة أنان(ABD, 2012).

لم يكن دعم الجامعة العربية لخطة عنان كافياً، حيث أدت الضغوط الدولية على الدول العربية، وعدم قدرة الجامعة على إيجاد وسيلة للخروج من الصراع إلى دعم الخطة. كما أن تسلم العراق الرئاسة الدورية للجامعة العربية من قطر في مارس 2012 أدى إلى حدوث انقسامات بين الدول العربية. فبينما دعمت قطر والمملكة العربية السعودية تسليح المعارضة والتدخل العسكري للاطاحة بنظام الأسد، فقد فضل العراق الحل السياسي للأزمة وعارض أي تدخل عسكري خارجي. تعزز موقف مؤيدي المعارضة السورية، مثل المملكة العربية السعودية وقطر، مع تولي العراق رئاسة جامعة الدول العربية، وبدأوا في القيام بأدوار أكثر قوة في المحافل الدولية مثل مجموعة أصدقاء سوريا والأمم المتحدة، وازدادت الاتصالات الثنائية بين كل من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية للتوصل إلى طرق يمكن أن تساعد في تعزيز المعارضة السورية. في الإجتماع الثاني لأصدقاء سوريا في اسطنبول في 1 إبريل، اقترحت المملكة العربية السعودية وقطر تسليح المعارضة، ولكن هذا المطلب لم يتحقق. وبدلا منه وافق أعضاء المؤتمر على تقديم المزيد من المساعدات المالية للمعارضة السورية. وقد جاءت غالبية الأموال من قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لدفع رواتب الجيش السوري الحر. كذلك وعد المؤتمر بتقديم معدات غير قتالية للمعارضة السورية. وفي الإجتماع الثالث لأصدقاء سوريا الذي عقد في باريس يوم 6 يوليو، تبين أن دول الخليج تدفع نحو انتهاج سياسة أكثر حزما تجاه سوريا. فعبرت المملكة العربية السعودية وقطر عن استعدادهما لتقديم الدعم المالي للجيش السوري الحر. وعلى الرغم من تأجيل أعضاء المؤتمر مسألة تسليح المعارضة في هذا الاجتماع، إلا أنهم أعربوا عن تأييدهم الكامل لزيادة كميات المساعدات للمعارضة السورية ووافقوا على توفير المزيد من معدات الاتصالات. من ناحية أخرى، زادت دول الخليج من حجم التبرعات التي قيل أنها تتضمن إرسال أسلحة إلى المقاتلين. وعلى الرغم من أن هذه الإدعاءات لم يتم التحقق منها رسميا، إلا أن صمت المسؤولين السعوديين والقطريين عزز من تلك الشكوك.

على الجانب الآخر، لم تسفر خطة عنان لوقف إطلاق النار عن أي نتيجة، ومع تصاعد وتيرة العنف في البلاد، استقال عنان نتيجة لغياب الدعم الدولي، وبعد استقالته، حل محله المخضرم الدبلوماسي الجزائري "الأخضر الإبراهيمي"، كمبعوث للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا. وقد سرع تعيين الإبراهيمي مبعوثاً جديداً إلى سوريا من جهود خطة السلام الجديدة، فقام بزيارات إلى الجهات الفاعلة الإقليمية بما في ذلك سوريا والأردن ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية وإيران وتركيا للتفاوض على خطة السلام الجديدة. كما إلتقى بالمسؤولين الروس والصينيين والأوروبيين والأمركيين، في محاولة لدفع المحادثات بشأن سوريا. ومن المتوقع أن يقدم الإبراهيمي خطة سلام جديدة لمجلس الأمن الدولي في وقت قريب. قبل ذلك، جرت محاولات لتشكيل مجلس معارضة جديد، يستطيع جذب دعم أكبر. وقد لعبت دول الخليج الدور الرئيسي في إعادة هيكلة المعارضة السورية بالتنسيق مع القوى الغربية، وخاصة الولايات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة. فتم عقد اجتماع للمعارضة السورية في قطر بمشاركة العديد من شخصيات المعارضة السورية. ومن المتوقع كشف النقاب عن مبادرة جديدة للمعارضة في الدوحة في 8 نوفمبر 2012 (Syria, 2012).

ويمثل التحالف بين إيران وسورية شراكة استراتيجية، أكثر منه تعاون متبادل بين دولتين. وعلى الرغم من التناقض الأيديولوجي بين النظام البعثي العلماني في سورية وجمهورية إيران الإسلامية، إلا أن العداء المشترك لعراق صدام حسين في البداية أدى إلى جمع الدولتين في العام 1980، إضافة إلى أن الخوف المشترك من الولايات المتحدة وإسرائيل وكرههما ساعد على تعضيد هذه الشراكة نتيجة التطابق في المواقف، ومما لا شك فيه أن إيران تشعر بقلق بالغ إزاء الآثار الجيوسياسية لتغيير النظام في سوريا. فالأغلبية الساحقة من سكان سوريا هم من العرب السنّة، على الرغم من أن العلويين هم الذين يحكمون البلاد. ونظراً إلى انتشار المشاعر المعادية للشيعة بين المعارضة والتنظيمات الإسلامية في سوريا، تخشى طهران من أن يحكم دمشق بعد الأسد نظام طائفي منحاز للقوى العربية السنّية وأكبرها المملكة العربية السعودية، ويكون معادياً لإيران الشيعية. ومن ثم دفعت هذه العوامل بإيران إلى دعم الأسد بإصرار. واتسم الموقف الإيراني من الازمة السورية بتضامنه الكامل والتام مع النظام السوري، حيث قدم الدعم له، وأعلن المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، علي خامنئي، صراحة في الخطاب الذي ألقاه في ذكرى رحيل الخميني في يونيو 2011، في معرض تبريره ازدواجية الموقف الإيراني من الثورات، ومعاداة الثورة السورية، أن الأخيرة هي "مخطط أمريكي صهيوني" قائلا: "نؤيد الحركات الشعبية، لا تلك التي تقوم بتحريك أمريكي أو صهيوني. وإذا كانت هناك حركة أو ثورة بتحريك من أمريكا أو الصهاينة لإسقاط نظام أو بلد، فإننا لا نقف إلى جانب هذه الحركات." (باكير ، 2011)

أما بالنسبة لموقف حزب الله من الازمة السورية ، فقد تنامت شكوك اتهامات المعارضة السورية لحزب الله بالمشاركة في القتال إلى جانب قوات الأسد في العملية العسكرية التي تعرضت لها منطقة "بابا عمرو" في عام 2012، وقد تأكدت تلك الشكوك مع المسار الذي أخذته المعارك في منطقة "القصير" بمدينة حمص، وإعلان "الجيش السوري الحر" خلال ذلك عن هويات عدد من العناصر التابعة للحزب، والذين قتلوا داخل الأراضي السورية، وبعد أن كان الحزب ينكر خلال عامي 2011 و2012 مشاركة قواته في المعارك الدائرة بسوريا أن تدخل حزب الله في النزاع السوري أخذ أبعاداً أكثر خطورة مع اعتراف الأمين العام للحزب(حسن نصر الله)، صراحة بالمشاركة في القتال السوري، واعداً بـ"النصر" في المعركة التي يخوضها داخل سوريا إلى جانب قوات بشار الأسد، وقد برز ذلك في كلمة متلفزة ألقاها في 25 مايو 2013 بمناسبة احتفال حزب الله بذكرى تحرير جنوب لبنان في عام 2000، خلال عام 2013 والنصف الأول من 2014 تمكن الحزب منفرداً أو بدعم من الجهات السورية من تأمين الغالبية العظمى من الحدود اللبنانية السورية (مطر، 2015).

ويرى الباحث إن الأزمة السورية في أحداثها اليومية ومسارها السياسي والأمني وتفاعلاتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقليمية والدولية وما أنتجتها خلال عام من انطلاقتها أدت إلى حالة من الفرز والاصطفاف على الساحتين الإقليمية والدولية، ولعل مرد ذلك هو أن سورية بموقعها الجيو/سياسي وما تمثلها من علاقات وسياسات لها علاقة بالملفات والقضايا الساخنة في الشرق الأوسط والخليج العربي، تشكل مركزا للتوازن في العلاقات الإقليمية والدولية بما تعنى هذه العلاقات من شبكة المصالح والصراع الجاري على المنطقة والعالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه الأزمة السورية

كانت العلاقات الاردنية السورية تَمُر في مد وجزر منذ إندلاع الثورة العربية، عندما كان الأمير عبدالله يدعم الثورات في سوريا ضد الاحتلال الفرنسي منطلقاً من مبادئه القومية من أجل تخليص سوريا من الاستعمار الفرنسي، وبقيت العلاقات تراوح مكانها، إلى أن كشف النظام السوري عن حقيقته، حيث أرسلت سوريا قوات جيش التحرير التي كانت في سورية إلى منطقة شمال الاردن مدعومة بقوة عسكرية سورية مدرعة كبيرة ليلة 18 أيلول 1970، فاستولت القوات السورية على بلدتي الطرة والشجرة في أقصى شمالي الاردن، وقد قاد الرئيس السوري آنذاك نور الدين الاتاسي الهجوم من مقر قيادة متقدم في درعا في محاولة لتعزيز قوات الفدائيين في شمالي الاردن، وتقدمت القوات السورية باتجاه طريق عمان اربد ومثلث النعيمة وتوغلت 15 كيلو متر غربا إلى أن وصلت إلى اربد.

وسوف يتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية

المبحث الاول: العلاقات الاردنية السورية

المبحث الثاني: الموقف الأردني من الأزمة السورية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول

العلاقات الاردنية السورية

عادت العلاقات الاردنية السورية وتحسنت في منتصف سبعينيات القرن العشرين حتى وصلت إلى إلغاء جوازات السفر للدخول بين البلدين، إلا أنها عاودت التأزم في عام 1980 عندما إتهمت سوريا الاردن بدعم الإخوان المسلمون في سوريا، وزاد هذا التأزم نهاية عام 1980 إثر الحرب العراقية الإيرانية، حينما أعلن الاردن وقوفه إلى جانب العراق بينما أعلنت سوريا وقوفها إلى جانب إيران، وواصلت سوريا حملتها الإعلامية ضد الاردن حتى بلغت أشدها وتزامن ذلك بقيام حشد الجيش السوري على الحدود الاردنية قابله حشد عسكري أردني، وكادت الأمور تصل إلى الحرب إلا أن حكمة المغفور له بإذن الله الحسين بن طلال والجهود العربية حالت دون ذلك.

تشكل الجمهورية العربية السورية الحدود الشمالية للمملكة الاردنية الهاشمية والتي تمتد على طول 375 كم، وتعتبر الاردن البوابة الجنوبية لسوريا باتجاه دول الخليج العربي كما تعتبر سوريا البوابة الاردنية بإتجاه كل من تركيا ولبنان، وبالتالي فهي تكتسب أهمية جيوإستراتيجية لكل من الاردن وسوريا نظراً لحجم التبادل التجاري بين البلدين، واتسمت هذه الحدود احياناً بالاستقرار واحياناً أخرى بالتأزم، وكان الاردن حريصاً على ضبط حدوده، وبقيت كذلك إلى أن إشتعلت الأزمة في سوريا والتي إنطلقت من مدينة درعا المحاذية للحدود الاردنية، حيث سحبت القوات السورية جزء كبيراً من قواتها إلى الداخل السوري سواءاً كان هذا الانسحاب طوعاً لمساندة القوات السورية في الداخل أو كرهاً بسبب شدة الاشتباكات مع الجيش السوري الحر.

ترتبط الاردن مع سوريا بعلاقات بحكم الجوار، فعلى الرغم من الإرهاصات التي مرت بها هذه العلاقات منذ قيام الثورة العربية الكبرى عام 1916 مروراً بدخول القوات السورية إلى الاردن عام 1970 من أجل دعم الفدائيين في ذلك إلى الحشد السوري الضخم على الحدود الاردنية عام 1980، حيث قامت سوريا في 20 تشرين الثاني 1980 بحشد قواتها على الحدود الاردنية، حيث حشدت ثلاث فرق و(1100) دبابة، وشنت أجهزة الإعلام السورية حملة دعائية ضد الاردن بتهمة أن الاردن يدعم الإخوان المسلمين (المناصير،2010)، إلا أن الاردن كان كعادته دوماً حريصاً على إقامة علاقات مبنية على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في شؤون الغير منطلقاً من مبادئه القومية والعربية والإسلامية، ودعم سوريا عسكرياً عندما يتطلب الأمر، وظهر ذلك جلياً في حرب 1973 عندما شارك الجيش العربي إلى جانب الجيش السوري ضد إسرائيل.

ساد العلاقات الأردنية السورية جو من التوتر في أثناء فترة الانتداب، لدعم الأمير عبد الله بن الحسين الانتفاضات والثورات السورية المسلحة في الأعوام 1936 و1939و1945 فقد كان من الطبيعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يدعم الأمير عبد الله هذه الثورات السورية انطلاقاً من مبادئه القومية الساعية لتخليص سوريا من الاحتلال الفرنسي وتوحيد البلاد السورية، وبوحي من هذه المبادئ كانت حماية الأمير عبد الله لجماعة حزب الاستقلال بعد اتهامهم بمحاولة اغتيال الجنرال غورو عام1921 م، ثم استضافته للثائر إبراهيم هنانو في العام نفسه.

وفي السنوات من1921–1930م ظل الوضع مضطرباً على الحدود السورية الأردنية بسبب استمرار الغزوات بين القبائل الأردنية والسورية، وعدم تمكن أي من الحكومتين الأردنية والسورية من كبح جماح القبائل التابعة لها، إلى أن تم تشكيل قوة البادية عام1931م التي استطاعت إعادة السلام إلى منطقة الحدود بين البلدين، وبعد ذلك أخذت العلاقات السورية الأردنية بالتحسن، وتم تشكيل لجنة لترسيم الحدود بين البلدين، واتفق في عام1932م على أن تبدأ من نقطة تقع إلى الجنوب من بحيرة طبريا، وتنتهي بنقطة قريبة من جبل طنف في الصحراء السورية، وهي النقطة التي تلتقي فيها الحدود الأردنية السورية العراقية.

وعند اشتعال الحرب العالمية الثانية، واستسلام فرنسا للجيوش الألمانية عام1940 م وإعلان القوات الفرنسية الموجودة في سوريا ولاءها لحكومة فيشي، بدأت العلاقات الأردنية تتوطد، إلى أن بدأت تأخذ مسارها الصحيح في عهد الاستقلال، وفي عام1976 م وقع الزعيمان العربيان جلالة الملك الحسين بن طلال والرئيس السوري حافظ الأسد على بروتوكول وحدة بين الأردن وسوريا اتخذت إجراءات رسمية لتسهيل عملية العبور بين القطرين، كما قامت بين البلدين الكثير من المشاريع الاقتصادية والإنمائية.

وقد أعلنت الحكومة الأردنية بتاريخ 31–12–2009 أنه سيتم إلغاء ضريبة المغادرة والرسوم المفروضة على الأردنيين والمركبات والشاحنات والحافلات عند مغادرتها الحدود بين البلدين سوريا والأردن، واستمرت العلاقات الاردنية السورية بالاستقرار النوعي منذ منتصف الثمانيات وازداد النشاط التجاري بين البلدين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الاردن وسوريا منذ عام 2000 وحتى عام 2011 ما يقارب من خمسة مليارات دينار، فالأردن يعتبر البوابة الرئيسية للتبادل التجاري بين سوريا ودول الخليج العربي كما تعتبر سوريا البوابة الرئيسية للبضائع الاردنية بإتجاه لبنان وتركيا والدول الأوروبية، والتي تشكل ما نسبته (60%) من حجم التجارة الخارجية الاردنية، وتوطدت العلاقة بين البلدين في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك بسبب التداخل الجغرافي والديمغرافي والتداخلات العشائرية والعائلية بين السكان في المدن والبلدات المتاخمة للحدود بين الدولتين.

عقب اندلاع الثورة السورية في شهر آذار عام 2011 وجد الاردن نفسه أمام منعطف خطير وتحدي كبير للتعامل مع هذه الأزمة التي إنطلقت شرارتها من مدينة درعا على الحدود الشمالية، فقد كانت السياسة الاردنية تنادي دوماً بضرورة الحل السلمي لهذه الأزمة، والدعوة إلى الحوار وتجنب الحل الأمني من قبل النظام السوري، إلا أن إصرار النظام السوري على إستخدام الحل الأمني، أدى إلى إمتداد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثورة لتشمل كافة الأراضي السورية عقب تحويلها إلى صدام مسلح بين الجيش والمعارضة، وبالتالي ألقت هذه الأزمة ظلالها وتداعياتها على الدول المجاورة، وكان الاردن الأكثر تأثراً بها في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

تحظى دول المشرق العربي بمكانة جيوسياسية مهمة في الخريطة السياسية العالمية يزيد من أهميتها ما تتمتع به هذه الدول من تنوع في الهوية الاثنية والدينية ومن تعقيد في البنية الاجتماعية السياسية، الأمر الذي يجعل منه ساحة ملائمة لتفاعل مصالح إقليمية ودولية عديدة متصارعة على أرضه، وهذا الواقع إنعكس إنعكاساً كلياً على الأوضاع السياسية فيه قديماً وحديثاً، بحيث أن أي تغيّرات سياسية لا تتوقف عادة ضمن حدود الدولة الواحدة، بل تكون شديدة التأثير اجتماعياً وسياسياً في محيطها الجغرافي برمته، ولا تخرج الثورة السورية عن هذا الإطار (محمود، 2013).

إنطلقت الأزمة في سوريا في شهر آذار 2011 في مدينة درعا المجاورة للحدود الاردنية السورية عندما قام الجيش السوري باستخدام الحل الأمني للتعامل مع المحتجين إعتقاداً منه بوأد الثورة في مهدها قبل امتدادها لبقية المدن السورية، ولكن هذه الأزمة لم تنشأ صدفة فقد كانت إمتداداً لما يسمى بالربيع العربي كما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن، إضافة إلى مجموعة أخرى من العوامل التي ساعدت على انتشارها، وفي هذه السياق يرى (الكيال،2013) بأن عوامل النزاع الأهلي في سوريا تتلخص فيما يلي:

أ. إقصاء الآخر (الشريك الاجتماعي أو السياسي في البلاد) وتفرد حزب البعث الحاكم في السلطة في سوريا منذ أكثر من (40) عاماً.

ب. الانتقام الطائفي الذي تحول إلى صراع بين السنة والعلويين في سوريا.

ج. غياب الممارسة الديمقراطية وعدم السماح بالأحزاب خصوصا المعارضة منها بممارسة دورها في صنع القرار السياسي واقتصاره على فئة معينة.

د. التدخل الدولي ومالآته والذي قد يزيد من تعقيد الصراعات المحلية ويساهم في إشعالها وفقاً لمصالح وأجندات القوى الدولية.

هـ. المطالبة بالإصلاح السياسي والإداري ومكافحة الفساد.

على الرغم من مرور ما يقارب ثلاث سنوات على إندلاع الثورة في سوريا، إلا انه لا تلوح في الأفق بوادر للحل بسبب تضارب المصالح الدولية في المنطقة وفشل المجتمع الدولي بالتوصّل إلى إتفاق حول الأزمة في سوريا بسبب الموقفين الروسي والصيني، فروسيا من جهتها ترى أن عدم إستصدار قرار من مجلس الأمن يعود لعدة أسباب أهمها: تجنب السيناريو الليبي في سوريا، ومنع خسارتها لحليف إقليمي لها في الشرق الأوسط، إضافة إلى أنها ترى أن سقوط النظام في سوريا سوف يحولها إلى بؤرة جديدة لتنظيم القاعدة كما حدث في العراق، وبذلك ترى روسيا أن الحل يجب أن يكون سياسياً بامتياز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الموقف الأردني من الأزمة السورية

تنطلق السياسة الخارجية الاردنية من مفردات وسطية النظام السياسي في المملكة، واعتدال أفكاره، ورؤيته المستقبلية للمتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية، ويتم مراجعتها على الدوام في كل إطار أي منعطف إستراتيجي أو سياسي يحدث في المنطقة أو العالم، وتهدف دوماً إلى حماية المصالح الحيوية الاردنية، والحفاظ على مكتسباتها من خلال بناء علاقات إستراتيجية مبنية على الاعتدال والوسطية مع كافة الدول الفاعلة وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى من أجل تعزيز دور الاردن إقليمياً ودولياً.

اتسم الموقف الأردني من الأزمة السورية ببعد النظر ونجح الاردن بإدارة موقف محايد وتدخل بالحد الأدنى الذي لا يلحق الضرر بالمصالح العليا للدولة وبما لا يحوّل الاردن إلى طرف رئيسي للازمة في سوريا، لكن مع دخول الأزمة السورية، مرحلة التحضير الميداني لمؤتمر "جنيف2"، قد يتطلب الأمر الزجّ بكل الإمكانيات لنيل مكاسب اللحظة الأخيرة قبل المؤتمر(البخيت، 2013).

على الرغم من الموقف الأردني الواضح تجاه الأزمة في سوريا والداعي دوماً إلى ضرورة وقف سفك الدم السوري والحفاظ على سورية موحّدة، إلا أن المسئولين في النظام السوري يعزفون دوماً على وتر التهديد ضد الاردن، فقد صرح عضو مجلس الشعب السوري شريف شحادة بتاريخ 5 أيلول 2013 بأن سوريا سوف تضرب العمق الأردني، وجاء هذا التصريح تعقيباً على تصريح نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد بأن سوريا تهدد فعلاً بالرد على من يريد أن يعتدي عليها، وقد هددت سوريا أكثر من مرة بضرب الاردن بحجة دعمه للإرهابيين في سوريا، كما تدعي بالإضافة إلى أنها تتهم الاردن دوماً بتسليح المعارضة، حتى أن الحليف الاستراتيجي لسوريا حزب الله هدد أيضاً وعلى لسان أمينة العام حسن نصر الله بأن لديهم خلايا نائمة في الاردن ستتحرك حال ضربت سوريا.

استقبل الأردن اللاجئين السوريين على أرضه منذ بداية الأزمة وسمح لهم بعرض روايتهم التي تدين النظام السوري، لاسيما أن أهل درعا، الذين أطلقوا الشرارة الأولى للثورة السورية، لهم صلات قرابة وجوار مع مناطق أخرى في الجانب الأردني (مثل الطرة–الشجرة–الرمثا)، وحصلت اشتباكات في أكثر من واقعة بين الجيشين السوري والأردني بسبب وجود مسلحين بحسب الادعاء السوري، أو بسبب محاولة لاجئين أو فارين من النظام، ومنهم عسكريون، الهرب إلى الأردن بحسب السلطات الأردنية، كما أن طياراً سورياً لجأ بطائرته الحربية إلى الأردن (جريدة الشرق الأوسط، 2012) ، ولجأ إليها أيضاً رئيس الوزراء السوري السابق رياض حجاب، حتى إن الملك الأردني عبدالله الثاني نفسه كان قد دعا الرئيس الأسد للتنحي، (جريدة الشرق الأوسط، 2011) فضلاً عن الاتهامات التي وجهتها سوريا في أكثر من مناسبة إلى الأردن بإيواء المسلحين وتدريبهم وتسليحهم بدعم ورعاية من السعودية وأميركا، حتى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استطاعوا السيطرة على كافة المواقع والمعابر الحدودية بين البلدين، ما أثار حينها مخاوف سورية من أن تكون درعا منطلقًا لهجوم أو هجمات نحو دمشق نفسها(الشرق الأوسط، 2013).

استقبل الرئيس السوري بشار الأسد وفداً أردنياً جاء ليعلن تأييده له(النجار، 2013)، وقامت الأجهزة الأمنية الأردنية بملاحقة ومحاكمة مقاتلين أردنيين حاولوا التسلل إلى سوريا أو عادوا منها ولا يزال معبر نصيب يشكّل شريانًا حيويًا للتواصل التجاري بين البلدين بل قناة للتواصل السياسي والأمني، كما قيدت السلطات الأردنية تحركات المعارضين السوريين على أراضيها بعد أن كانت قد حرصت في بداية الثورة على توفير مساحة واسعة من حرية التحرك والتعبير. (سويس إنفو. 2013)

وهاتان الصورتان في الموقف الأردني، لصالح النظام السوري أو ضده، ولصالح المعارضة أو ضدها، لم تكونا بالضرورة منفصلتين زمنيًا بشكل واضح، بل كانتا أحيانًا متداخلتين، ما دفع قوى سياسية وشعبية أردنية إلى اتهام حكومتهم بالتناقض. (حراكيون، 2013)وهاتان الصورتان أيضًا تعكسان حجم المخاوف التي كانت تُلحّ على صانع القرار الأردني، كي يكون حذرًا من أية حسابات خاطئة قد تنعكس سلبا على وضعه الداخلي أو الإقليمي.

اجتمعت في سوريا كل مخاوف الأردن السياسية والوجودية والاستراتيجية، ولا توجد خيارات سهلة يمكن الركون إليها، فالوقوف المطلق إلى جانب المعارضة السورية دون انتصار مطلق لهذه الأخيرة أو فشلها، سيُدخل الأردن في دوامة من العداوة والمواجهة مع أطراف في النظام الجديد من النظام القديم أو مع النظام القديم نفسه في حال استطاع الصمود أو أثبت قدرته على الاستمرار طويلاً ولو كان ضعيفاً أو عاجزاً، وفي حال قلّلت الاردن من أهمية المعارضة السورية، فإن انتصار هؤلاء أو تشكّل نظام جديد وفق شروط جديدة تقطع مع النظام السوري القديم، سيُعرّض الأردن لمخاطر تشكل نظام سوري بعيد عنه لا يراعي مصالح عمان في أدنى الأحوال، هذا إذا لم تتوتر علاقاته معها.

ويمكن وضع علامات زمنية رئيسية توضح الموقف الأردني والضغوط التي تعرض لها على سبيل الإجمال فقط في مساره من الأزمة السورية، مع الأخذ بالاعتبار أن كل مخاوف الأردن الاستراتيجية كانت حاضرة في جميع المراحل:

أولاً: مرحلة ما قبل جنيف1 قبل 2012، كان الأردن يعيش تحت تأثير الأحداث اليومية في سوريا خاصة مع بداية الأحداث في درعا، وانه تحت ضغط أجواء الربيع العربي الذي خضع له عدد من الدول العربية فضلاً عن الحراك الأردني نفسه، وكان الأردن أكثر انفتاحاً على المعارضة السورية لكنه كان لا يزال متمسكًا باستمرار قنوات حوار محدودة، وبتفاوت، مع نظام الرئيس بشار الأسد رغم غلبة عدم ثقته باستمرار حكم الرئيس بشار الأسد، وفي هذه المرحلة كانت دعوة الملك الأردني الشهيرة للرئيس الأسد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتنحي.

مرحلة ما بعد جنيف1: وهو اتفاق عقد في يونيو/حزيران 2012 يدعو إلى "عملية انتقال سياسي" في سوريا لإنهاء الحرب، وشكّل بيان الاتفاق قبلة وهدفاً للموقف الأردني لكنه أدخله في بعض من الحيرة تبعًا للغموض الذي لفّ الموقف الأميركي، فمن جهة هناك خارطة طريق أميركية– روسية للحل السياسي دون سواه للأزمة في سوريا، ولكن استمرت بالتوازي اللغة الأميركية المتصاعدة ضد النظام حتى بلغت شفير توجيه ضربة عسكرية لدمشق بسبب استعمال النظام للسلاح الكيماوي، كما أن الضغوط على المعارضة لم تتوقف لدفعها نحو الموافقة على الالتحاق بجنيف2، وكذلك لمحاربة "الإرهاب" كما هو التوصيف الأميركي المتمثل بالمجموعات "المتشددة كداعش والنصرة". وفي هذه المرحلة أكد الأردن على عدم تدخله في الشأن السوري مع تأييده للحل السياسي دون سواه، ولكن كانت المعارضة لا تزال تعزز من سيطرتها على معظم المناطق الحدودية ما بين سوريا والأردن، ولا تزال التقارير تتحدث عن تدريب أميركي– سعودي لجيش سوري معارض(القدس العربي، 2013) .

مرحلة ما بعد التراجع عن الضربة الأميركية الوشيكة لسوريا (14 سبتمبر/أيلول 2013)، أصبح الأردن بعد تلك المرحلة أكثر وثوقاً بالحل السياسي ويدعو له، ويؤكد رفضه لأي تدخل عسكري أجنبي لإنهاء الأزمة السورية، مع تأكيده بالمقابل على أهمية أن تتوحد المعارضة السورية "لتشارك مجتمعة في المسار السياسي"، وهو المضمون الذي أكد عليه الأردن في مؤتمر أصدقاء سوريا(جودة، 2014) . (الجزيرة نت، 2013)

استقر التقدير الأردني في ضوء الموازين الإقليمية والدولية، على تغليب الرأي الذي يرجح الحل السياسي وأن الخيارات العسكرية المتصلة بالأزمة السورية لا يزال الأردن في دائرتها، وأن الحسم السياسي قد يتطلب انخراطًا أردنيًا في الأزمة السورية. وإلى ذاك الحين هناك قناعة بأن النظام السوري قادر على البقاء، لأن وتيرة الانشقاقات في الجيش وفي أجهزة الدولة الأمنية إضافة إلى السياسية والدبلوماسية لم تكن في تصاعد بل حتى ليست منتظمة، وأن الفراغ الذي يخلفه النظام السوري كلما تراجع تقوم بملئه قوى متشددة لا يمكن التفاهم معها(الجزيرة نت، 2013).

فرضت الانعكاسات العسكرية والأمنية للأزمة السورية كثيراً من التهديدات على الأردن، فتبادل إطلاق النار بين القوات النظامية والمعارضة المسلحة على مقربة من الحدود تعد من أبرز هذه التهديدات التي جعلت الحدود في حالة استنفار عسكري وأمني من الجانب الأردني بعد تعرض الأراضي الأردنية لصواريخ وقذائف، أصابت في مناسبات عدة مواطنين عزل، وألحقت أضراراً بالممتلكات العامة والخاصة، والتي ترافقت أيضاً مع إرتفاع عمليات التهريب عبر الحدود بما فيها الأسلحة والمخدرات، وزيادة عمليات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التسلل من مختلف الجنسيات في ظل غياب تواجد الجيش السوري على الحدود الاردنية السورية (الدعمة، 2014).

عانى الموقف الرسمي الأردني من ارتباك إزاء التعامل مع تقلبات الثورة السورية الراهنة، حيث لا توجد قراءة موحدة لدى جهات صنع القرار السياسي أو الجهات العسكرية والأمنية، في حين تبدو غالبية الشارع الأردني منحازة للثورة السورية مع انقسامها حيال التدخل الأجنبي، ولهذا الموقف عدة مبررات ومنها ما يلي(عياد، 2011):

1. مراعاة مصالح الأردن الأمنية والاستراتيجية الحيوية مع سورية، وما تفرضه من خشية إقدام النظام السوري على الإضرار بها.
2. ضغوط سياسية داخلية وخارجية يتعرض لها صانع القرار الأردني في مواجهة هذا الملف الشائك.
3. قناعة مراكز القرار والتأثير في الأردن بأنّ النظام السوري يملك موازين القوى في الداخل، ولا توجد إشارات قوية على انهياره من الداخل، في ضوء قاعدته الأمنية والعسكرية والطائفية.
4. الرأي العام الأردني منقسما حيال الملف السوري، ولا يوجد إجماع على الموقف مما يجري في سوريا كما هو الحال مما جرى في مصر وليبيا وتونس.
5. خوف الأردن من أن يصبح ممرا لحرب لا يقدر عليها.

آليات الموقف الأردني من الثورة:

المتمعّن في اتجاهات الموقف الرسمي الأردني تجاه الثورة السورية يجدها مضطربة ومنقسمة ما بين تأييد الثورة ومساندتها ومعارضتها والوقوف إلى جانب النظام وفيما يلي تفصيل الموقفين:

الموقف الأول: المؤيد للثورة.

هناك مواقف عديدة تشير لوقوف المملكة لجانب الثورة السورية منها(عياد، 2011) و(أبو رمان، 2012):

1. احتضان المعارِضين السوريين في الأردن ومنحهم حرية الحركة والتحدث مع وسائل الإعلام المختلفة ومهاجمة نظام بشار الأسد بشكل علني.
2. ان الملك عبد الله الثاني هو أول زعيم يدعو الرئيس الأسد، بلغة غير مباشرة، إلى الاستقالة وتمهيد الطريق إلى مرحلة انتقالية.
3. إنّ السياسة الخارجية الأردنية داعم مباشر لقرارات الجامعة العربية ضد ما يرتكبه النظام السوري، ويؤيد المبادرة العربية.
4. إن المظاهرات المناوئة لنظام الأسد تجري أمام السفارة السورية في عَمان على مرأى ومسمع من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوى الأمنية دون نكير، بل إن الرئيس السوري يُشتَم في هذه المظاهرات التي تعرضها كافة وسائل الإعلام.

5. تُسيّر الحركة الإسلامية المعارضة بالتعاون مع آلاف اللاجئين السوريين مسيرات واعتصامات ضخمة ضد النظام السوري.
6. صوّت الأردن لمصلحة قرار يدين سوريا في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومن قبل في مجلس حقوق الإنسان.
7. شارك الأردن في مؤتمر أصدقاء سوريا الذي عقد في تونس، وفي أكثر من مناسبة.
8. استمرار العنف ضد المدنيين في المدن السورية، وساند مطالب الشعب السوري بالحرية والكرامة.
9. وقف الشعب الأردني منذ بداية الأحداث في درعا إلى جانب أشقائه السوريين فاستقبلهم في دياره واعتصم لأجل حريتهم وخرج في مسيرات تطالب بوقف مجازر النظام وطالب بفتح الحدود واستقبال الهاربين من الموت الزؤام.
10. الاستجابة الأردنية السريعة لطلب العقيد حسن مرعي الذي هبط بطائرته الـ «ميغ 21» في قاعدة الملك حسين الجوية في مدينة المفرق بمنحه اللجوء السياسي.

الموقف الثاني: المعارض للثورة.

هناك عدة مواقف تشير لعدم وقوف المملكة مع الثورة السورية منها(رضوان، 2012، أبو رمان، 2012، ناصر، 2011):

1. قناعة صانع القرار في عمان، كما يصرّح مسؤولون أردنيون ل(swissinfo.ch)، أنّ موقف الأردن يتمثل بالحذر من الانجرار إلى سيناريوهات غامضة ورهانات غير مضمونة في التعامل مع هذا الملف الشائك.
2. كثف الأردن من تضييقه على المعارضة والنشطاء السوريين في عمان، واعتقل وهدد أكثر من ناشط، واستبعد آخرين من الأردن.
3. اعتقاد صانع القرار الرسمي الأردني أن أكثر المستفيدين من سقوط القيادة السورية هم جماعة الإخوان المسلمين مما سيقوي الجماعة بالأردن التي تعيش حالة صراع وتوتر مع السلطة الرسمية.
4. رفض رئيس الوزراء الأردني عون الخصاونة لأي تدخل أجنبي من أي نوع في الأزمة السورية.
5. أعلن رئيس الوزراء الأردني عون الخصاونة بأن المملكة أبلغت الجامعة العربية رسمياً أنها لن تلتزم بأي نظام عقوبات اقتصادية عربي ضد سورية يمس مصالح الشعب الأردني.
6. رفض الأردن سحب السفير من دمشق أسوة بدول خليجية وعربية كثيرة.
7. أبقى الأردن على حدوده مفتوحة لحركة التجارة بين البلدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. تصدي الأردن بقوة لمحاولات تهريب السلاح عبر أراضيه.
9. سعي المسؤولين الأردنيين إلى احتواء مضاعفات ما وصفه الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، راكان المجالي، بالـ "صورة المجتزأة" لنقل "تصريحات الملك عبد الله حول سورية" في وسائل الإعلام والتي دعا فيها الرئيس السوري بصورة غير مباشرة إلى الاستقالة.

يسير الموقف الأردني حيال الأزمة السورية وتداعياتها على خيط رفيع من التوازنات بين الضغوط المتداخلة بين الخارج والداخل، فالحكومة الأردنية تتفق مع الأجندة العربية والمبادرة التي تصب نحو تنحي الأسد وتأييد العقوبات الدولية، وإن السياسة الأردنية تقاوم الضغوط التي تدفعها للانحياز الكامل لأحد الطرفين المتصارعين، وتسعى جاهدة للاستمرار في مسك العصا من المنتصف. لكنها لا تكتفي بانتظار التطورات، وإنما تستعد لمواجهة أسوأ سيناريوهات التدخل العسكري الأجنبي أو الحرب الأهلية المزمنة وما ينتج عنها من أزمات إنسانية.

وقد عبر الملك عبدالله الثاني ابن الحسين عن موقف الاردن من الازمة الاسورية حيث حذر جلالته من مخاطر استمرار انسداد أفق الحل السياسي لها على الأمن والاستقرار والسلام في الشرق الأوسط وتداعيات الوضع السوري على دول الجوار والمنطقة ككل جراء تصاعد حدة العنف والاقتتال وتفاقم معاناة الشعب السوري ودفعهم للجوء عن بلادهم، ما شكل تحدياً كبيراً لدول الجوار، خصوصاً الأردن الذي يستضيف نحو 3ر1 مليون منهم على أراضيه ، وما يترتب على وجودهم من الأعباء الاقتصادية التي يعاني منها الأردن جراء استضافة اللاجئين والتي انعكست على التوازنات الاجتماعية من جهة، وزادت الضغط على البنية التحتية والخدمات من جهة أخرى، خصوصا في مدن محافظات شمال المملكة.

وقد طالب وزير التخطيط والتعاون الدولي المهندس عماد الفاخوري المجتمع الدولي الى اتخاذ موقف اكثر عدالة مع الاردن بسبب خدماته المستمرة للمصلحة العامة الحيوية على المستوى العالمي بالنيابة عن المجتمع الدولي، مما اثر على مستواه الاقتصادي والاجتماعي. وحث الفاخوري في كلمة الاردن التي القاها في قمة الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2015 والذي عقد في مقر الامم المتحدة في نيويورك الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية على تحسين معايير التأهيل للبلدان متوسطة الدخل التي تأثرت بشدة من جراء الأزمات الإقليمية (مثل الأردن) للحصول على أدوات تمويلية مبتكرة وميسرة حيث أن للبلدان التي تندرج في هذه الفئة غير مؤهلة لها في الوقت الحاضر، وبين ان الاردن يستضيف اليوم أكثر من 4ر1مليون سوري، حيث يقطن 8 بالمئة فقط من السوريين في مخيمات اللاجئين، مما يجعل الأردن ثالث أكبر بلد في العالم من حيث حصة الفرد من تلقي اللاجئين. وقد أثر هذا بشكل كبير على الوضع المالي للبلد، حيث يقدر الأثر المالي الشامل للأزمة، بما في ذلك التكاليف المباشرة وغير المباشرة منذ عام 2011، بحوالي 6ر6 مليار دولار أميركي (الدستور، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكد الأردن موقفه الداعم لحل سياسي للازمة السورية وأنه لا يقبل التشكيك بمواقفه القومية المناصرة للشعب السوري. وقال وزير الدولة لشؤون الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة الدكتور محمد المومني إن مصلحة الأردن في سوريا أن تكون آمنة ومستقرة وقادرة على إبقاء مشاكلها داخل حدودها وان استمرار الازمة السورية افضى لتداعيات كبيرة على الاردن تمثلت باستضافة حوالي مليون ونصف المليون سوري على أراضينا وما ترتب على ذلك من أعباء اقتصادية ومالية وامنية واجتماعية حيث تبلغ تكلفة اللجوء 2.9 مليار دولار سنويا،إضافة الى انه يوجد في مدارسنا حوالي 140 ألف طالب سوري، عدى عن التأثيرات على القطاع الصحي والبنية التحتية، ناهيك عن العبء الامني والعسكري لحماية الحدود التي لا تحميها سوريا من جانبها الحدودي (بترا،2015).

اطلق وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور ابراهيم سيف خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2015 الهادفة ببعديها الإنساني والتنموي الى مواجهة الأزمة السورية وآثارها على المملكة.ويبلغ إجمالي التمويل المطلوب لتنفيذ هذه الخطة الوطنية حوالي 2ر87 مليار دولار أمريكي موزعة لدعم مباشر لموازنة الحكومة بقيمة 1ر061 مليار دولار، وتمويل برامج ومشاريع تنسجم مع أولويات وخطط التنمية الوطنية في القطاعات المتأثرة بتواجد اللاجئين السوريين بقيمة (916) مليون دولار، بالإضافة إلى الحاجة لحوالي (889) مليون دولار لتنفيذ مشاريع وتدخلات إنسانية تستهدف الأردنيين واللاجئين السوريين معاً.وشملت الخطة مشاريع وبرامج تنموية في قطاعات التعليم، والطاقة، والبيئة، والصحة، والعدل، والسكن، والمياه، والنقل، والحماية الاجتماعية، وسبل العيش الكريم، بالإضافة إلى متطلبات دعم الخزينة لتغطية الزيادة الحاصلة على الكلف الأمنية والدعم الحكومي للسلع والمواد المختلفة والخسائر المترتبة جراء تداعيات الأزمة السورية، كما ستغطي الخطة الأنشطة التي تلبي احتياجات اللاجئين السوريين والفئات الأردنية المتضررة من الأزمة السورية(الوكيل الإخباري، 2015).

أكد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين ناصر جودة إن جلالة الملك عبدالله الثاني نبه منذ بدايتها "بأنها ستطول لسنوات عديدة وان الحل الوحيد لها هو الحل السياسي"، لافتا الى ان غالبية الدول في الوقت الحالي اصبحت تنادي بالحل السياسي كمخرج وحيد للأزمة (وزارة الخارجية الأردنية، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مواقف الاحزاب الاردنية من الازمة السورية :

كانت أحزاب المعارضة من أوائل الأحزاب السياسية التي أعلنت موقفها من الأزمة السورية، حيث تم تشكيل لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية ،وتضم سبعة أحزاب هي «جبهة العمل الإسلامي»، «الشعب الديمقراطي»، «البعث العربي التقدمي»، «الشيوعي»، «الحركة القومية للديمقراطية المباشرة» ، «الوحدة الشعبية» و«البعث العربي الاشتراكي»،وكان موقف الأحزاب اليسارية والقومية مؤيد للنظام السوري، وتأكيدها على رفض المؤامرة التي يقودها الحلف (الصهيو–أمريكي) ضد سوريا،وكذلك برز موقف الحركة الإسلامية بشقيها، جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي المعارض لنظام الرئيس السوري بشار الأسد،الذي عمل على استخدام العنف من خلال مواجهة المظاهرات بالقتل والتدمير عندما خرجوا إلى الشوارع للمطالبة بالحرية والكرامة على واقع ثورات الربيع العربي بدءاً من تونس، ومروراً بمصر واليمن وليبيا(البرقأوي، 2011).

وقد بدأت ملامح الانقسام في مواقف الأحزاب اليسارية والقومية ، واتخاذها موقفاً مختلف كلياً عن موقف الأحزاب الإسلامية الرافض لممارسات النظام السوري وقتله المدنيين الذين يطالبوا بالحرية والديمقراطية، وقد نفذت الأحزاب اليسارية والقومية في لجنة التنسيق العليا اعتصاماً أمام السفارة الأمريكية في عمّان في الـ26 ديسمبر 2011، تحت عنوان «ارفعوا أيديكم عن سوريا» للتعبير عن رفض التدخل الأجنبي في سوريا، لكن اللافت في هذه الفعالية مهاجمة بعض المشاركين جماعة الإخوان المسلمين، وذراعها السياسي، حزب جبهة العمل الإسلامي، الذي عبّر عن رفضه للتدخل الأجنبي في سوريا مع تمسكه بشرعية مطالب الشعب السوري(البرقأوي، 2011).

لم يقتصر التباين في الموقف من الملف السوري على أحزاب المعارضة، إنما رافقتها بروز حالة انقسام بدت تسود أحزاب الوسط بين منند بنظام الأسد وقتله أبناء شعبه، وملتزم بالصمت تجاه تلك الأحداث الدامية في سوريا، فحزب الوسط الإسلامي والمجلس الوطني للتنسيق الحزبي الذي يضم بضعة أحزاب حددا وجهة نظرهما مما يجري على الأرض السورية برفض ممارسات نظام الأسد وتأييد حقوق الشعب السوري، مطالبين الدول العربية بسحب السفراء العرب من سوريا وإستبعاد سفراء النظام السوري من عواصمها. حيث أكّدت بعض الأحزاب كـ(دعاء، العدالة والتنمية، الرفاه، الحرية والمساواة، نشامى الوطن) فقدان النظام السوري لشرعيته منذ اللحظة الأولى التي توجّه فيها الجيش والدبابات لدكّ المدن السورية وقتل أبناء سوريا، فيما لم تتبنَ أحزاب وسطية أخرى موقفاً واضحاً من أحداث سوريا، واكتفت بالاختباء وراء جدار الصمت.إذا، يمكن للمتابع أن يختزل المشهد الحزبي في الساحة الأردنية حول الملف السوري بثلاثة توجهات، الأول يتمثّل بالموقف الرافض لبعض الأحزاب السياسية الإسلاميون، بعض قوى الوسط، لممارسات النظام السوري ضد المدنيين والتدخل الأجنبي، التوجه الثاني كذلك، أحزاب قومية ويسارية تؤيّد نظام البعث وترفض التدخل الخارجي، وما بين هذين الموقفين يوجد أحزابا لم يكن لها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقف محدد إزاء ما يجري في سوريا من إزهاق للأرواح وسفك للدماء(البرقأوي، 2011).

وقد أبقت الحركة الإسلامية تحالفها مع الجبهة الوطنية للإصلاح التي يتزعمها رئيس الوزراء السابق "أحمد عبيدات"، وتضم كذلك الأحزاب المؤيدة للنظام السوري، وناشد الإخوان المسلمين (حزب جبهة العمل الإسلامي) الرئيس بشار الأسد مع اندلاع بداية الاحتجاجات في سوريا في آذار 2011 بالاستماع إلى مطالب شعبه بالحرية والإصلاحات السياسية، فوصفهم العديد من القوى السياسية بالمملكة بأنهم يجاملون النظام السوري. وفي 2011/4/25 أصدروا بيان أدانوا فيه استخدام العنف ضد المتظاهرين، وطالبوا الرئيس السوري بالاستجابة إلى شعبه ومحاسبة الجهات الرسمية والأمنية المسؤولية عن قتل المواطنين، وبإفساح المجال للمهجّرين السوريين والمطارَدين بالعودة إلى ديارهم، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي في السجون السورية، وإعادة الحقوق إلى أصحابها. وأكد البيان على شرعية مطالب الشعب السوري في وقف احتكار السلطة بيد حزب أو فئة، وبيّن أنه لا تعارض بين الإصلاح والمواقف السياسية الصحيحة في مواجهة المشروع الصهيوني، وأن الوقوف في وجه الأعداء لا يتم إلا بالإصلاح الحقيقي. وبينت الجماعة أنه لا بد من الاعتراف بالاستبداد في المنطقة العربية، وأن الشعوب ماضية بعزم لإنجاز التغيير المطلوب، وأنه ليس أمام الأنظمة إلا التوجه الحقيقي نحو إصلاح جذري وجاد أو الاستسلام للتغيير الكلي(العظم،2011).

عُقد في 2011/6/1 اعتصام حاشد دعا إليه الإسلاميون الأردنيون فيما وُصف بأكبر مظاهرة احتجاجية ضد النظام السوري منذ اندلاع الثورة السورية، حضره النائب أبو سكر وعدد من قيادات الإخوان، على رأسهم "سالم الفلاحات" الذي طالب الجيش السوري بأن يوجه ضرباته ضد إسرائيل لا ضد المدنيين العزّل، تلاه اعتصام شهداء حماة بتاريخ 2011/6/9، ثم اعتصام آخر لجبهة العمل الإسلامي في 2011/6/12 حضره حوالي مئتي شخص من الأردنيين والسوريين معاً، وشارك فيه "سالم الفلاحات" و"صالح العرموطي"، وكان للأطفال حضورهم فشاركوا بالهتافات وإلقاء الشعر.وفي ذات التاريخ،2011/6/12، أصدر ما يزيد على سبعين كاتباً ومثقفاً أردنياً بياناً أدانوا فيه ما أسموه الصمت الذي تعتصم به قيادة رابطة الكتّاب الأردنيين حيال جرائم نظام بشار الأسد ضدّ الشعب السوري، وتبرؤوا من صمت الهيئة الإدارية التي يترأسها القاضي المعروف "سعود قبيلات"، واعتبروا ذلك انحيازاً للنظام السوري الذي يتخفى تحت شعارات الممانعة والمقاومة البراقة لكن الفارغة من المحتوى الحقيقي. وأكدوا أن "مساندة ثورة عربية وإشاحة الوجه عن ثورة أخرى هو تعبير صارخ عن ازدواجية وانتقائية مرفوضتين من قبلنا" (موقع الجزيرة، 2011). وأضافوا: "لن ننتظر أن يصل عدد الشهداء إلى ١٠٠ ألف كي نعلن موقفاً صريحاً، كما لن ننتظر صوراً أخرى كصورة الشهيد الطفل حمزة الخطيب الذي سيبقى تعذيبه وصمة عار ليست في جبين النظام السوري فقط بل في جبين كل من تقاعس عن إعلان موقف واضح من هذه الجريمة النكراء، كي نرفع صوتنا"(العظم،2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصدرت لجنة شعبية أردنية تشكلت بتاريخ 2011/7/5 لمساندة الشعب السوري ، بيانها الأول الذي ركز على نظرية "المؤامرة الصهيونية والإمبريالية" الهادفة إلى تفكيك سورية، وقرر المجتمعون اختيار لجنة متابعة مكونة من النائب طلال المعايطة، والنواب السابقين منصور مراد ويوسف الصرايرة وصلاح الزعبي وتيسير شديفات، والدكتور عازم القدومي (نقيب أطباء الأسنان)، والمحامي سميح خريس (أمين سر نقابة المحامين)، والدكتور إبراهيم علوش، عامر التل، سامي السيد، ركان محمود (رئيس نادي الكرمل)، إسماعيل النوباني، المحامي محمد سليمان البشابشة، المحامي محمد عزمي خريف، فراس محادين، ضرار البستنجي، هيفاء حيدر، سالم قبيلات، الدكتور رباح الشبول، الدكتور رياض زريقات، الدكتور زيد الطراونة (عضو مجلس نقابة أطباء الأسنان)، الدكتور سفيان التل، المحامي عبد الله زريقات، الدكتور خالد بقاعين، الدكتور مناف مجلي، الدكتور زهاء الحمود، كوثر عرار، ضرغام هلسه، المهندس جورج حدادين، الدكتور يعقوب الكسواني، رسمي الجابري، الصيدلي أحمد العجلوني، عطا الشراري، خلدون البرغوثي، الدكتور نضال الطعاني، الدكتور فايز الخلايلة، أحمد أبو شأويش، راشد الرمحي(الحقبة الدولية،2011).

فيما عبرت بعض الشخصيات الوطنية والحزبية عن موقفها من الأزمة السورية من خلال اللقاء الوطني المكون من شخصيات وطنية تقدمية ونقابية وممثلين عن الأحزاب والتيارات والقوى اليسارية والقومية، في 30-6-2015 التطورات التي تشهدها المنطقة العربية، والناجمة عن تداعيات المؤامرة الامبريالية الصهيونية الرجعية على الوطن العربي، والتي أخذت ملامحها بالتشكل، في إعادة تقسيم الوطن العربي إلى كيانات مذهبية وطائفية، بعد الحراك الشعبي الواسع عن مساره خدمة للمشروع الامبريالي الصهيوني الرجعي ومقدمة لتصفية القضية الفلسطينية، باستخدام العناصر الأكثر تطرفاً لوضع الوطن العربي أمام خيارات صعبة تعود الى تمزيق نسيجه الإجتماعي وتفتيت وحدته الوطنية بالحروب الأهلية والطائفية (الطيعة نيوز،2015).

ويرى الباحث أن عكس الموقع الجغرافي للأردن ومواقفة القومية والعروبية والأزمات التي مرت بالإقليم آثار سلبية على الوضع الإقتصادي والإجتماعي الأردني ووضعت الأمن الوطني الأردني أمام تحديات كبيرة منذ تأسيس الدولة، والقت الأزمة السورية بضلالها على الأردن وخاصة أزمة اللاجئين وبأعداد هائلة تفوق كل امكانياته، وتعتبر التحدي الأكبر للأمن الوطني الأردني في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية، كما أن دخول تنظيمات ذات أيدولوجيات مختلفة للقتال مع طرفي الصراع يجعل من الأزمة صراع مذهبي وطائفي، واتساع دائرة الصراع بين أكثر من جهة ومنظمة، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الأعباء والتحديات للأمن الوطني الأردني.

تعتبر الأزمة السورية وعلى المدى المتوسط والبعيد من أكثر التحديات التي تواجه الأمن الوطني الأردني نظراً لتعقيداتها الداخلية والتجاذبات الدولية حولها مما يصعب التكهن بما ستؤول اليه نتائجها،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحتى لو تم الحسم لأحد الأطراف ستبقى المنطقة بحالة عدم استقرار لفترة طويلة مما يزيد من انعكاساتها مستقبلا على الأمن الوطني الأردني .

وقد اتخذت وزارة الخارجية الاردنية قراراً في 25/ايار /2014 قراراً بإستبعاد السفير السوري واعتباره شخص غير مرغوب فيه ، حيث ان هناك اسبابا كثيرة دفعت القيادة الاردنية إلى اتخاذ هذا القرار في هذه المرحلة بالذات ولعل أهمها(حداد، 2014):

1. سلسلة التصريحات والاتهامات والانتقادات اللاذعة والمتعاقبة التي ساقها السفير سليمان للحكومة الاردنية على ادائها وتدخلها بالأزمة السورية وسرقتها للمعونات الدولية للاجئين السوريين.
2. النشاطات المكوكية المريبة التي قام بها السفير " سليمان " في الساحة الأردنية ، وانعكاساتها السلبية داخل الاردن امنيا واجتماعيا.
3. إلقاء القبض على عناصر مخابراتية وأمنية تتسلل إلى الاراضي الاردنية بغطاء من الملحقية العسكرية في السفارة السورية وبعلم ورعاية السفير " سليمان " شخصيا.
4. ضبط أسلحة ومواد متفجرة على الحدود السورية الأردنية من اجل هزّ استقرار الاردن أمنياً .
5. الضغوطات الغربية وخاصة الامريكية من جهة ، اضافة إلى الضغوطات العربية وخاصة السعودية من جهة ثانية ، في ضرورة اتخاذ الاردن موقفا واضحا وصريحا وعلنيا في خياراته السياسية المتأرجحة..
6. الاخبار المسّربة عن نّية الحكومة الاردنية فتح قنصلية للائتلاف السوري في عمان لمتابعة شؤون اللاجئين السوريين في الاردن، وخروجه الدائم والمتكرر عن الدور الدبلوماسي المتعارف عليه ، وذلك عبر استقباله لبعض رموز الأحزاب السياسية والشخصيات العشائرية والقبلية الأردنية ، وتأمين زيارات ولقاءات لهم عالية المستوى مع اركان النظام السوري ، محاولة لتبنّي وتقمّص وجهة نظر المؤامرة الكونية على النظام السوري للتأثير فيها بالساحة الأردنية.

إن تأخر حل الأزمة السورية واستمرار أعمال العنف وارتفاع وتيرة العنف ينذر بعواقب على الشعب السوري والدول المجاورة، فإن تأخر الحل يشير الى تدفق مزيداً من اللاجئين إلى الاردن، ومزيداً من الضحايا والدمار داخل سوريا، وتحويلها إلى بؤرة خصبة للصراعات لا سيمّا المتطرفة منها، فالصراع في سوريا قد تحوّل من صراع بين المعارضة والنظام إلى صراع داخلي في ظل وجود العديد من التنظيمات مختلفة الرأي والفكر والمنهج، فقد برز على الساحة السورية تنظيمات تتبع لتنظيم القاعدة مثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جبهة النصرة وتنظيم داعش تحوي آلاف الإرهابيين من جنسيات متعددة، وبالتالي فإن تأخير الحل يعني تنامي هذه التنظيمات المتطرفة التي من الممكن أن تحاول تصدير أفكارها إلى الخارج، لذا فإن الاردن سعى ويسعي دوماً لضرورة الحل بأسرع ما يمكن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

المحددات الجيوسياسية المؤثرة على السياسية الاردنية تجاه الازمة السورية

تأثر الأردن بمحيطه الجيوسياسي وبعلاقاته الدولية وبالعوامل والتأثيرات الناجمة عن وضعه الجغرافي والديمغرافي والاقتصادي، بما في ذلك واقع الثروات الوطنية والمساعدات الخارجية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية وتداعيات ذلك على تركيبة وبنية المجتمع الأردني اجتماعياً وسياسياً، كما شكلت المشاريع الصهيونية ومخاطرها واستمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تحدياً كبيراً أمام القيادة السياسية، شكلت هذه العوامل وأخرى، محددات لسياسات الأردن الخارجية وألقت بظلالها وتأثيراتها المختلفة على صانع القرار وهو ما يؤكد حاجة الأردن المستمرة إلى تحقيق التوازن في شبكة علاقاته الخارجية عربياً وإقليمياً ودولياً بهدف تحقيق استقراره السياسي.

وسيتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: المحدد السياسي والامني المؤثر على موقف الاردن من الازمة السورية.

المبحث الثاني: المحدد الاقتصادي والاجتماعي المؤثر على الموقف الاردني من الازمة السورية.

المبحث الثالث: مشكلة اللاجئين السوريين كمحدد للسياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول

المحدد السياسي والامني المؤثر على موقف الاردن من الازمة السورية

على الرغم من الطبيعة الدولية والإقليمية للتأثيرات التي ستنتج عنها الأزمة السورية، ولا سيما على القوى الكبرى من الولايات المتحدة وروسيا والصين وأوروبا بفعل العوامل الجيواستراتيجية، إلا أن دول منطقة الشرق الأوسط هي الأكثر تأثراً بتطورات الأوضاع، وذلك بفعل العوامل الجيوسياسية ، مما يجعل أهمية الطرفين في إدارة الأزمة السورية من زاوية التوازنات الجيوسياسية والجيواستراتيجية أداة لتفاعلاتها الدولية.

يعرف الأمن الوطني الأردني على انه الأمن الشامل الذي يؤمن حالة الأستقرار والإزدهار السياسي والإجتماعي والإقتصادي ويحافظ على سلامة الأردن من أي تدخل خارجي، وبما أن الأزمة السورية أزمة عابرة للحدود وتتسارع وتتضخم ومن السهل تصديرها للخارج بسبب تداخل التركيبة الديموغرافية لدول الجوار، فهي تؤثر تأثيراً مباشراً على الأمن الوطني الأردني نتيجة لتدفق اعداد كبيرة من اللاجئين ومحاولة الهروب من الأزمة داخلياً عبر تحويلها إلى أزمة إقليمية كما حدث في لبنان وتركيا.

المطلب الاول : المحدد السياسي المؤثر على موقف الاردن من الازمة السورية

تنعكس اهمية سوريا على الفواعل الدولية والاقليمية التي جعلتا كل من الطرفين فاعلاً في ادارة الازمة السورية، من خلال توفيرها نقاط وثوب للقوى الروسية والصينية ناهيك عن اهمية ايران في الازمة السورية الى جانب روسيا والصين، لذا كان على الولايات المتحدة اعتماد حليف يمسك بالشرق الاوسط لصالحها، فوظفت علاقتها بالجماعات الاسلامية منذ الخمسينات، خدمة لمصالحها الجيوستراتيجية في المنطقة، فوفقا لحسابات صناع القرار الامريكيين، وان يشكل تسليم الحكم في الدول العربية وتركيا الى الاسلاميين سدّا منيعاً في وجه ايران، ومن ثم في وجه وصول الصين وروسيا الى المتوسط والمحيط الهندي، ووصول اوروبا الى قلب افريقيا، وكان الدور المرسوم لتركيا في ظل حزب العدالة والتنمية هو ان تقود العالم العربي ضمن هذا التوجه، فتتحد ثلاث عواصم اسلامية (انقرة، الرياض، القاهرة) في مثلث يمنع الاختراق الايراني في اتجاه المتوسط.(واكيم، 2011: 80)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية لادارة الازمة السورية:

يتكون المعسكر الاول المؤيد للنظام السوري من روسيا والصين، والمعسكر الثاني الغرب والولايات المتحدة، فمن ناحية المعسكر الاول، عارضت كل من روسيا والصين في مجلس الامن التدخل العسكري الاجنبي في سوريا، فعلى ما يبدو ان الدولتين تخشيان توسع نطاق المبرر القانوني للتدخلات الغربية في المستقبل في مناطق تعدها روسيا والصين واقعة في نطاق نفوذيهما.

اذ شكلت الازمة السورية منذ عام 2011، نقطة اشتباك بين نظم اقليمية ونظم دولية، وامتزج التنافس الدبلوماسي بين اطراف دولية واقليمية بعراك عضوي على الساحة السورية، وتبدى الفارق بين سياسات ادارة النشاط الدبلوماسي اليومي وبين النشاط الدبلوماسي في لحظات التحولات الاستراتيجية.

دخلت العلاقات الدولية مرحلة الانتقال الاولى من التفرد القطبي الذي ساد مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة الى مرحلة التعدد القطبي، ويبدو ان الازمة السورية شكلت الباردة الاولى في هذا الاتجاه، وهو امر ليس مفصولاً عن منظور استراتيجي تبلور لدى كل من روسيا الاتحادية والصين على النحو التالي: (عبد الحي، 2012: 2)

فيما يتعلق بروسيا: فإن القادة الروس يرون ان سقوط النظام السوري بمثابة ضربة خطيرة لهيبتهم الدبلوماسية في المنطقة، اذ تعارض روسيا فكرة التدخل العسكري الدولي في سوريا، خوفاً من ان يستخدم ذلك ضدها مستقبلاً، وبشكل عام تخشى روسيا ايضاً من ان يؤثر ظهور الحركات الاسلامية المتطرفة على استقرار الوطن الروسي، ولا سيما شمال القوقان.

واظهرت روسيا مقاربتها للازمة السورية من منظور جيوستراتيجي بحت، اذ لا ترى روسيا في منطقة الشرق الاوسط مكاناً لتعظيم مصلحتها وامنها القومي اكثر ما تراه في محيطها الاقليمي، ولا سيما بعض دول اسيا الوسطى، لكنها تعد سورية من المناطق ذات الحساسية بالنسبة اليها، فهي ترى في موقعها الجيوسياسي موطئ قدم على شواطئ المتوسط، يتيح منفذ لاسطولها البحري في البحر الاسود في قاعدة (سيفاستوبول) الى مياه البحر المتوسط.ان الموقف الروسي من الازمة السورية، نابع من منظور استراتيجي قائم على التوازنات الجيواستراتيجية ، ويمكن ان يعزو ذلفك الى استراتيجية الولايات المتحدة في تطويق روسيا.هناك اعتبارات لموقف روسيا من دعم النظام السوري تتعلق بالطاقة، يشرح احد المراقبين هذا الامر قائلاً" هناك عاملاً اخراً لا ينتبه له، روسيا هي مورد الطاقة الرئيس لاوروبا لا سيما من الغاز، هناك مشاريع اميريكية واروبية لبناء مصدر للطاقة، للغاز، من قطر والعراق عبر سوريا الى اوروبا، اذا حدث هذا وخرجت روسيا من سوريا تستطيع ان تتصور اي روسيا ستكون فعلياً دولة من الدرجة العاشرة، سوريا تدافع عن حالها بسوريا"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحتاج الموقف الصيني من الازمة السورية تحليل الموقف الصيني لنظرة ابعد من مجرد ربط سياسة الدولة العظمى بعلاقاتها المباشرة مع الدولة موضوع التنازع (سوريا)، بل لابد من توسيع دائرة التحليل للربط بين الازمة السورية ومشكلات اخرى تدور بين القوى الكبرى.

يشكل الموقف الصيني بتبني الفيتو مرتين في الازمة السورية التي بدأت في عام 2011 (مع روسيا) احد ردود االفعل المباشرة على الاعلان الاميريكي عن تحول في الاستراتيجية الاميريكية نحو منطقة المحيط الهادئ الاسيوية، ورغم ان الاشارات من الادارة الاميريكة تكررت في غير موضع عن هذه الاستراتيجية، فإن التعبير الواضح عنها جاء في مقال كتبته وزيرة خارجية الولايات المتحدة "هيلاري كلينتون" في مجلة فوريجن بوليسي (Foreign Policy) في تشرين الثاني 2011 وجاء فيه "ان علينا ان نعمل بشكل فطن ومنظم خلال السنوات العشر القادمة في استثمار الوقت والجهد لنضمن لانفسنا الوضع الانسب لضمان استمرار قيادتنا وضمان مصالحنا وتقدم قيمنا، ومن اهم واجباتنا خلال العقد القادم ان نركز جهداً دائباً ومتواصلاً في الاستثمار الدبلوماسي والاقتصادي والاستراتيجي وغير ذلك في منطقة الهادئ الاسيوية، وهي الاستراتيجية التي عبر عنها بشكل مماثل الرئيس اوباما في كانون الثاني 2012 بالحديث عن مراجعة دفاعية تقوم على تركيز القوات الامركية في اسيا والمحيط الهادئ".(وزارة الدفاع الامريكية، 2012)

ويرى مراقبون بأن تفسير الموقف الصيني من الازمة السورية والذي تجلى بتبني الفيتو مرتين (مع روسيا) لا يتعلق مبدئياً بالعلاقة السورية الصينية المباشرة، التي لا يرون انه يمكن اعتبارها استراتيجية بالمقاييس التقليدية، بل ان مشكلات اخرى غير الازمة السورية تدور بين القوى الكبرى ومن بينها الصين انعكست على المشهد السوري.

لذلك، فإن التوافق الروسي الصيني تجاه الازمة السورية يبدو انه يأخذ بعداً استراتيجياً مهماً لكلا الطرفين، فالعلاقة بين الصين وروسيا (العامل الابرز في الازمة السورية) واثر وحدة الموقف على تأامين مصالح الدولتين من هذه الناحية، لا يؤكد وجود مصالح اقتصادية مشتركة بينهما مهمة للدولتين يعزز ايضا من فرص التنسيق على المسرح الدولي، فضلاً عن اختلاف البلدين مع الولايات المتحدة في عدد من الموضوعات، وابرزها على المستوى الاستراتيجي: رفضهما للتفرد الاميركي وسعيهما لعالم متعدد الاقطاب، فالبلدين يصران على ضرورة ادارة العلاقات الدولية عبر تعددية قطبية ولاسيما في الشرق الاوسط.

وعلى صعيد التفاعلات والتوازنات في اطار المعسكر المناهض للنظام السوري، يظهر التأييد الغربي من خلال الولايات المتحدة واروبا: ففيما يتعلق بالولايات المتحدة الامريكية، يمكن القول ان الموقف الامريكي من الازمة السورية وبعد اكثر من عام على بدايتها ظل يتلخص في الحديث عن امكانية الحل السياسي، والتهديد باجراءات اضافية ما لم يشرع النظام في اصلاحات سياسية حقيقية ويستجيب للضغوط الخارجية، اي ان الولايات المتحدة لم تصل بعد وربما في المستقبل القريب الى درجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مطالبة الرئيس بشار الاسد بالرحيل كما حدث مع الرئيس المصري السابق "حسني مبارك" وكذلك العقيد الليبي "معمر القذافي"، فالتصريحات الاميركية المتتابعة وموقف الادارة الاميركية، بحسب اخر مشروع اميركي قدم الى مجلس الامن في السادس من اذار 2012، تتركز حول "انهاء العنف ، وفتح ممرات المساعدات الانسانية"، كما ان "الخيارات المفتوحة" التي يتحدث عنها وزير الدفاع الامريكي بما في ذلك "تدخل عسكري متعدد الاشكال بما فيه توجيه ضربة عسكرية"، كل ذلك لا يزال بعيداً عن جوهر السياسة الامريكية وتشديد اوباما على أهمية ان يكون الحل دبلوماسياً.(العلان، 2015)

التوازنات والتفاعلات الجيوسياسية لادارة الازمة السورية:

انتجت الازمة السورية وواقعاً جيوسياسياً معقداً في الاقليم، برز في التنافس بين تركيا وايران، اذ اسهمت المرونة السابقة في النظام الدولي في اعطاء الدول الاقليمية ادواراً اكثر فعالية تعبر به عن سياستها وطموحاتها في المناطق الحيوية لمصالحها المباشرة، فقد وقفت ايران امام هذا الواقع الجيوسياسي الجديد الى جانب سوريا سياسياً ولوجستياً، فاتحة الابواب لاستمرار الاشتباك جيوستراتيجياً مع دول مركزية في مجلس التعاون الخليجي من جهة، واستطراداً مع تركيا، ابرز الفاعلين الجيوستراتيجيين الاقليميين في المنطقة.

وضعت الازمة السورية كلاً من تركيا وايران في مفترق الطرق، كاشفة الاجندات الاقليمية للطرفين مؤكدة ما كان يروج له البعض بأن وجود حلف يضم ايران وسوريا والعراق وحزب الله في جبهة واحدة ما هو الا محاولة لاحتواء الصعود التركي انذاك ضمن المحور الايراني في المنطقة العربية.

شكّلت الفترة 2002-2012 خروج حقيقي للسياسة الخارجية التركية عن الدائرة الغربية (الاطلسية والاوروبية) ، لا سيما بعد احتلال العراق عام 2003، وظهور معضلة امنية بالنسبة الى تركيا على حدودها الجنوبية، من هنا بدأت الرؤية الجيوسياسية التركية تركز على الدائرة الشرق اوسطية كدائرة فاعلة في سياستها (متعددة الابعاد)، واستطاعت تركيا تحقيق قفزات نوعية على مستوى تطور العلاقات بينها وبين دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، لا سيما فيما يتعلق بمستوى التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع هذه الدول، التي وجد فيها الدور التركي ترحيباً وقبولاً شعبياً لاعتبارات ثقافية عدة.(الياس، 2012)

ينطلق الموقف التركي تجاه الازمة السورية من خلال عدة منطلقات:(باكير، 2012: 1)

1- عناصر متعلقة بطبيعة النظام التركي الجديد: ولا سيما فيما يتعلق بالحكم من حيث تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة اذ ستبدو تركيا في حال انها اتخذت موقفاً مغايراً مساند للنظام السوري ضد الشعب في تناقض مع ما تدعو اليه منذ سنوات في المنطقة، بشأن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المفاهيم وهو الامر الذي سيفوض من صدقيتها الداخلية والخارجية التي استثمرت فيها منذ عام 2002 (صعود حزب العدالة والتنمية)، فضلا عن ان مثل هذا الموقف يتعارض مع المصالح التركية مستقبلاً.

2- عناصر متعلقة بالسياسة الخارجية: اذ كانت تركيا قد اسهبت في السنوات الاخيرة في الحديث عن الشرعية والحقوق الشعبية في سياستها الخارجية، وهو الامر الذي رفع نبرة انتقاداتها في وجه الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على غزة ، وهو الامر نفسه الذي دفعها للاشتباك مع اسرائيل فيما بعد.

3- لا تنحصر علاقة تركيا مع سوريا في النظام فقط، اذ ترى ان مطالب الشعب السوري بالحرية والديمقراطية مشروعة، وان الصداقة مع النظام السوري لا يمكن ان تتم على حساب الشعب السوري ولا سيما في حال رفض تطبيق اصلاحات سريعة وجذرية.

اتخذت ايران، موقفاً مؤيداً للنظام السوري في مواجهته التحركات الشعبية في سورية، منذ انطلاقها في اذار عام 2011، وظهر ذلك التأييد من خلال التبني الكامل للرواية الرسمية للاحداث، وشن حملة اعلامية مماثلة للنموذج الاعلامي السوري، ووصف الحركات الشعبية بالمؤامرة الاجنبية التي تستهدف صمود ومقاومة سورية، من قبل الصهاينة والغرب، والنظر الى الاحداث على انها "فتنة شبيهة بما حدث في ايران في العام 2009".(وكالة انباء فارس، 2011)

يضع النظام السياسي الايراني كل ثقله خلف النظام السوري، ويقدم تفسيراً شبيهاً لذلك الذي يقدمه النظام السوري من الحراك السوري الداخلي قد يكون مشروعاً، لكن هناك من يسيء الاستفادة منه لتسوية حسابات مع النظام السوري، ويبدو تسوية الحسابات تلك مرتبطة بالسياسة التي تنتهجها سوريا، ولا سيما المرتبط منها بدعم حركات المقاومة المسلحة كحزب الله وحماس والجهاد الاسلامي. (الزويري، 2012: 5)

وبحسب وجهة نظر ايران، يقوم منطق دعمها لسورية على أسس شملتها الاستراتيجية الاقليمية لايران، وضمن مجالات مختلفة، فقد كانت الدولة السورية من اوائل الدول التي تلقت دعما من الثورة الاسلامية الايرانية ذات الطبيعة المضادة للاستكبار والصهيونية، وبالمقابل فقد كانت سورية في طليعة الدول التي ساندت ودعمت ايران في الحرب العراقية على ايران، كما وقفت بشكل رسمي وعملي الى جانب ايران في المحافل الدولية الاقليمية، وتفسر وجهة النظر هذه دعم ايران للنظام السوري من خلال القول، "ان الاستراتيجيات والسياسيات الاقليمية الخاصة بالدولة السورية كانت متطابقة الى حد كبير مع الاستراتيجيات والسياسات الاقليمية الايرانية وفي الكثير من التطورات والاحداث".(موسوي، 2012)

افرزت الازمة السورية حالة من التنافر بين دولتين اقليميتين، لكل منهما مصالحها في المنطقة، فايران ترى ان تركيا تريد التخلص من النظام السوري ودعم الاسلاميين لتسلم السلطة، وان ذلك هو جزء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من اجندة امريكية في المنطقة، تحاول الولايات المتحدة من خلالها اعادة تعريف مصالحها عبر التيار الاسلامي (المعتدل) الذي يمتلك قواعد شعبية عريضة، في المقابل، كانت تركيا ان ما يحدث في سوريا وبسبب الحدود المشتركة يفرض عليها التدخل، فالسوريون الفارون من العنف ذهبوا الى تركيا، وبذلك فرض على الاخيرة التدخل. وانتجت الازمة السورية واقعاً استراتيجياً معقداً برز في التنافس بين تركيا وايران وصولاً الى استقطاب تركي ايراني، وأدى وجود في المحور الايراني السوري بعد سنوات من العداء مع النظام السوري، الى صبغ هذا المحور بصورة معينة، واقتصرت تحالفات ايران على سورية والعراق، وحزب الله في لبنان، في حين عمدت تركيا الى احتضان المعارضة السورية وتعزيز الضغوط على نظام الاسد، هادفة الى انتاج نظام سياسي يتقاطع معها، من خلال فهم ضمني غير مصرح به للاغلبية الديمقراطية على انها اغلبية مذهبية، واسهمت الازمة السورية في تلاقٍ خليجي تركي على الهدف نفسه، كما أسهم انضمام السعودية لداعمي الانتفاضة السورية، وهي التي عارضت الثورات العربية جميعها في تأكيد طابع الانقسام المحوري حول النظام السوري. (الزويري، 2012: 10)

شكلت الأزمة السورية تحدياً حقيقياً للأمن الوطني الأردني بكافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، حيث تقدر تكلفة استضافة اللاجئين بأكثر من (2,5) مليار دولار سنوياً، كما أن أعداد اللاجئين ساهمت في إرتفاع نسبة السكان في الاردن بحوالي (10%)، مما شكل ضغطاً على البنية التحتية، بالإضافة إلى نشر المزيد من القوات المسلحة الاردنية ونشرها على الحدود الشمالية لضبطها.

إن وجود تنظيمات مسلحة متعددة منها متطرفة ومنها تكفيرية منخرطة في الصراع الدائر في سوريا تشكل تحدياً حقيقياً للأمن الوطني الأردني، وقد يرتقي هذا التحدي إلى تهديد بأية لحظة ممّا يتطلب المزيد من المتابعة الدقيقة لما يجري داخل سوريا والاستعداد لمواجهة ذلك في اللحظة الحاسمة.

كان الاردن دوماً يرفض الزج بنفسه في الصراع الدائر في سوريا وينادي دوماً بالمجال السياسي ولم يقف إلى جانب النظام أو المعارضة بالرغم من الاتهامات المتكررة له بدعم المعارضة عسكرياً، فقد رفض الاردن قرار جامعة الدول العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، ولم يغلق الحدود بوجه الفارين من الحرب، إلا أنه يجب التفريق بين عدم التدخل والحفاظ على المصالح الحيوية، ولا يستطيع الاردن النأي بنفسه عمّا يحصل في الصراع الدائر في سوريا لأن تداعياته حتماً ستنعكس عليه، وأن أي حل أو تسوية للأزمة السورية تستوجب أن يكون الأردن جزءاً منها حتى لا يتفاجئ بحلول تكون على حسابه وتعرض المصالح الحيوية الاردنية للخطر.

كانت السياسة الاردنية متوازنة وفق معطيات أرض الواقع لما يجري داخل سوريا، فقد أكد الاردن وقوفه إلى جانب الشعب السوري ومساندته للجهود السياسية التي تضمن انتقال السلطة سلمياً لتجنيب سوريا الحرب الأهلية والدمار والخراب، ولكن فشل المجتمع الدولي في التوصل إلى قرار بشأن سوريا فرضت الأزمة السورية نفسها على الاردن، وأصبحت تشكل تحدياً للأمن الوطني الأردني، وهذا يفرض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الاردن أن يراعي مصالحه الحيوية، وبالتالي يجب أن يكون جزءاً من الحل أو التسوية للأزمة السورية.

كرّس جنيف2 حدين يتقاطعان مع إجماع دولي سيتحكمان بالموقف الأردني إلى حد بعيد، أولهما: ضرورة دخول الطرفين السوريين المتنازعين في "عملية انتقال سياسي" كما ينص جنيف1(وهذا يرضي المعارضة)، وثانيهما: "محاربة الإرهاب" في سوريا –أي: "التيارات الإسلامية المتشددة– والتي أصبحت جزءًا من الأجندة الإقليمية والدولية، وأجندة دول عربية عدة، وهو ما يطمح إليه النظام السوري.ولكن ليس من المتوقع أن يخرج الأردن تماماً من سياسة الغموض التي دُفع إليها بفعل مسار الأزمة السورية والمسار الدولي والإقليمي لها، وبالتالي لن تخرج عمّان من دائرة التشكيك في نواياها من قبل دمشق وحلفائها، لأن نتائج جنيف2 وربما ما يليه ليس من المتوقع أن تحسم وجهة الحاجة الإقليمية أو الدولية للدور الأردني المحاذي لسوريا والمشاطئ لأزمتها، فلا يزال الأردن مركزاً أساسياً للمعارضة السورية عسكرياً وسياسياً، ولا يزال الجهة المفضلة والأكثر ائتمانًا من واشنطن والسعودية على أية خطوات تصعيدية محتملة ضد النظام السوري، فالأردن أسير المحور الذي ينتمي إليه والمتمثل بالسعودية وأميركا، ويخشى أن يدفع به أحد الطرفين إلى المزيد من التورط في الشأن السوري دون مسار واضح أو التيقن مما ستؤول إليه الأوضاع هناك.(شقير، 2014)

وستظل الاردن إلى ذاك الحين ممسكة بخيط من العلاقة مع النظام السوري القائم وستواصل ضبط الحدود وضبط الحراك السياسي للمعارضة السورية على أراضيها ولكن بالمقدار الذي لا يُغضب الرياض أو لا يتعارض مع سياسة واشنطن في المنطقة، وسيبقى معبر نصيب –أو ما يماثله– مفتوحًا للبضائع وللتعامل عبره بالسياسة والأمن مع دمشق عند الحاجة، إلا إذا تبدلت قواعد اللعبة باتجاه القطع مع الرئيس الأسد.

المطلب الثاني : المحدد الامني كمحدد للسياسية الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية

يعتبر البعد الأمني من أهم مقومات الأمن الوطني الأردني فلا يمكن فصل الأمن عن التنمية لأن كلاهما مرتبط بالآخر فلا تنمية بدون أمن والعكس صحيح، أما انعكاسات الأزمة السورية على الجانب الأمني فهي:

1. زادت عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات وغيرها من الممنوعات الى الأردن بسبب العمليات وعدم سيطرة النظام السوري على الحدود، حيث يتم يومياً ضبط كميات من السلاح وأجهزة اتصال لا يستهان بها(مقابلة وزير الداخلية حسين المجالي مع جريدة الرأي الأردنية، 2013/9/15)، كذلك تم ضبط 6 مليون حبة مخدرات من قبل قوات حرس الحدود وحدهم (قائد قوات حرس الحدود، 2013/11/19).
2. وجود تنظيمات ارهابية متشددة متسللة تدخل الى الأردن بصفة لاجئين وتنشر افكارها ووجود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤيدين لها وكذلك امكانية زرع خلايا نائمة في الداخل الأردني باستخدام اللاجئين والتنظيمات يؤثر سلباً على منظومة الأمن الأردني.

3. الجماعات السلفية والجهادية في الأردن التي تغادر الى سوريا بهدف الجهاد سيعودوا الى الأردن بعد ان انغمسوا في أيدولوجيات الجماعات المتشددة كجبهة النصرة وغيرها وعادوا بفكر متشدد وبخبرات قتالية عالية.
4. ارتفاع معدلات الخروق الأمنية والتخوف من إزدياد نسبة الجريمة لا سيما وان الأعداد الكبيرة من اللاجئين تتطلب جهوداً أمنية في المخيمات وخارجها.
5. التحديات الأمنية التي يفرضها وجود حزب الله والتنظيمات الإيرانية في داخل سورية، وانتشار العديد من الجماعات الاسلامية والجهادية خاصة في جنوب سوريا.
6. أن الأزمة السورية ستؤدي إلى اختلال كبير في ميزان القوى الإقليمي لصالح إسرائيل وهو ما سيترك أثره الكبير على أمن المنطقة.
7. التأثير المباشر وغير المباشر للعمليات العسكرية بين قوات النظام والمعارضة، خصوصاً تلك القريبة أو المتاخمة للحدود، حيث تتعرض الأراضي والقرى الأردنية لسقوط القذائف وإطلاق النار المتبادل بين أطراف النزاع مما يؤدي لخسائر مادية وبشرية.
8. أدى تدفق اللاجئين وانتشارهم وظروفهم إلى رفع درجات التأهب والإنذار لدى الأجهزة العسكرية والأمنية وحالة الإستعداد التي لها تأثير على برامج الوحدات والمرتبات إضافة الى الكلفة العالية، حيث يبلغ معدل الجهد المبذول من قبل قوات حرس الحدود وحدهم 250آلية و 856 فرد وضابط يوميا لحراسة الحدود ونقل اللاجئين(قائد قوات حرس الحدود، 2013/11/19) .
9. أظهرت الأزمة ناحية ايجابية في مدى الإحترافية والمهنية للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأردنية في التعامل مع الأزمة.

رغم التحديات والإنعكاسات السلبية للأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني، إلا أن الأزمة عكست آثار ايجابية على الأردن، وانه من غير الممكن مقارنة الإيجابيات بالآثار السلبية التي عكستها الأزمة على الأمن الوطني الأردني، فقد أثرت الأزمة في تغيير الكثير من أفكار الأردنيين وقناعاتهم بأن الأمن أهم عنصر في الحياة وانه سبب الكرامة الإنسانية والرفاه الحقيقي، وبينت الأزمة أن التكوين الديمغرافي السكاني في الأردن نقطة قواه على عكس الكثير من الدول التي اصبح التكوين الديمغرافي والأيدولوجي مصدر قلق وتهديد لأمنها الوطني، مما يدل على وعي وثقافة الشعب الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحركات المتطرفة وأثرها على السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية:

شكلت التطورات على الساحة الاقليمية فيما بعد الثورات العربية "الربيع العربي" بيئة ملائمة لزيادة نشاط التنظيمات الارهابية وتنمية قدراتها العسكرية، وذلك من خلال عمليات التجنيد والتشغيل والدعاية على مستوى العالم، بالاضافة للفوضى العارمة التي اجتاحت المنطقة العربية واعتبرت بيئة خصبة لتنامي وتطور تلك التنظيمات، حيث كان من المفترض ان تكون الثورات بداية عهد جديد في واقع البلدان العربية بعد سقوط انظمة الفساد والاستبداد من خلال ايجاد علاقات عربية اكثر تقارباً وتنسيقاً في سياستها الخارجية وعلاقتها التجارية والاقتصادية.

وتمثلت تلك التنظيمات بصعود تنظيم "الدولة الاسلامية في العراق والشام– داعش" بشكل يدعو للقلق والتشاؤم من هذ الظاهرة، الى حد الربط بينها وبين نهاية الثورات خصوصاً بعدما بات هذا التنظيم في صدارة المشهد السياسي الامني واحتلاله للموصل في العراق في مطلع شهر تموز 2014، كما ويعتبر التنظيم هو الاقدم بين كل التنظيمات المسلحة البارزة على الساحة الاقليمية على وجه العموم وعلى الساحتين العراقية والوسرية على وجه الخصوص. (العلان، 2015)

يتبنى تنظيم "داعش" الفكر السلفي الجهادي التكفيري المتشدد، وتعود اصوله الى عام 2004 حين شكل "ابو مصعب الزرقاوي" تنظيماً اسماه "جماعة التوحيد والجهاد" واعلن مبايعته لزعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن في حينها ليصبح ممثل تنظيم القاعدة في المنطقة او ما سمي "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين"، وقد برز التنظيم على الساحة العراقية لإبان الاحتلال الامريكي للعراق على انه تنظيم جهادي ضد القوات الامريكية.(بيبرس، 2015: 185)

وتمثلت اسباب ظهور تنظيم الدولة "داعش" نتيجة الغزو الامريكي للعراق وطائفية المالكي والصراع السعودي الايراني، اما سرعة تمدده فهو نتيجة لعدة اسباب منها، سياسة المالكي كانت سياسة اسيرة اعتبارات طائفية ما أوجد حاضنة لـ"داعش" لا سيما في مناطق الانبار وعند بعض القبائل السنية التي تعالى المالكي على مطالبهم الحياتية والمعيشية، كما ان داعش تحقق دخلاً من النفط الذي سيطرت عليه في شمال سوريا وفي مناطق عراقية، وهي مناطق تضم حوالي 2000 بئر بترولي وبلغ الدخل في عام حوالي 800 مليون دولار.(عبد الحي، 2014)

وتظهر عملية اتجاهات المصالح والعداوات التي تحدد مسار العلاقات الدولية بالاضافة الى طبيعة التفاعلات الدولية التي لها اكبر اثر فيما يجري في منطقة الشرق الاوسط عموماً والعرب خصوصاً، فالعوامل المختلفة من ثقافة وحضارة وتنوع، وتطلعات الشعوب كلها تلعب ادوار مختلفة، اما الجهة الجنوبية من الاردن وهي سيناء تضم ايضا صورة حول التنظيمات الموجودة هناك، والجهة الغربية اسرائيل التي لا يؤمن جانبها في كل الظروف والاحوال ونزاعها مع الفلسطينيين وتهربها من استحقاقات العملية السلمية. (العلان، 2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ظل الواقع المأزوم عن الحدود الاردنية المحاطة بالتنظيم من ثلاث جهات والتي ستشكل عبئاً اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً جديداً على الاردن بفعل فاتورة الدفع الجديدة التي سيتحملها الاردن للدفاع عن حدوده التي لم يكن يحسب لهذه الفاتورة الاقتصادية الجديدة اي حساب.وسيترتب على ذلك كله تحولات استراتيجية عميقة المدى والتأثير على المنطقة بشكل عام ، سواء فيما يتعلق باتساع نطاق التنظيم الى خارج حدود العراق وسوريا، او بمشاركة قوى من الاقليم في العمليات العسكرية التي تنفذها القوات العراقية ضد داعش من خلال التنسيق الامني او عبر الدعم اللوجستي، في ظل اختلاف مواقف الدول وسياستها بدرجات متفاوتة حول هذا التنظيم ومخاطره ووسائل مواجهة تهديداته.(دياب، 2014) والمحلق رقم (2) يبين اهم الحركات المتفرقة في سوريا.

وفيما يلي بيان التأثير الداعشي الحدودي مع الاردن:

- اقامة شبكة علاقات جهادية لداعش: ويظهر هذا واضحاً من خلال التنظيمات التي تؤيده وتقدم له يد العون والتي اعلنت هذا بصراحة مثل احرار السنة في لبنان، ثم مجلس شورى انصار الشريعة بالاردن الذي يقوم بالحشد والدعم المعنوي من اجل مناصرة داعش وهذه العلاقات توفر له التمويل والمقاتلين.(بكر، 2014)
- التنافس الجهادي في المنطقة: وهذا يعني ان قيام دولة الخلافة الاسلامية يعني بطلان جميع التنظيمات والإمارات الاخرى لا بل حتى الدول وهذا سيشكل حالة من عدم الاستقرار خاصة الاستقرار الحدودي.

تفجير الصراعات: ستشهد هذه المنطقة توجهات جديدة سواء من الجماعات او من الدول التي تدعم هذه الجماعات وتخلقها لاقامة حالة توزان بما يكفل استقرار هذه الانظمة التي تحاول ايجاد رد فعل مساوي وقوي لمثل هذه الحركات الجهادية، حتى تعيق حالة تقدمها من خلال ايجاد الصراعات لها مع تنظيمات متشابهة خصوصاً ان صعود داعش بهذه الطريقة قد حول المنطقة الى تسوناي جهادي ولا احد يعرف حدود هذا التطور.

ورغم أن الأردن يؤكد أنه لن يتدخل مباشرة في ضرب سوريا، وقد أثبتت التجربة السابقة عندما همت واشنطن بضرب دمشق أنه سيتمسك بهذه السياسة إلى حد بعيد، إلا أنه ليس من المتوقع أن يكون سلبيًا في موقفه هذا، بل سيبنى سياسيًا على أي تطور ميداني أو سياسي يحققه أحد الطرفين، ويبدو أن هناك تفهمًا ضمنيًا من النظام والمعارضة السوريين للسياسة الأردنية المتبعة، فالأخيرة، أي المعارضة، تكتفي بما يقدمه الأردن لها من خلال البوابة السعودية والأميركية، أما النظام فلا يريد استعداء الأردن فتتحول مخيمات اللاجئين هناك –القائمة في الأردن حاليًا أو تلك التي قد تنشأ على الحدود– إلى خزان للمسلحين المناوئين للنظام السوري. وبهذا ستبقى المعادلة الأردنية في التعامل مع القضية السورية البقاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على شاطئها وعدم الذهاب بعيدًا في دعم أي من الطرفين بما لا يحتمله الطرف الآخر أو حلفاؤه، وذلك بوصفها مشكلة أمنية استخباراتية من حيث الإدارة اليومية لما استقر عليه الوضع السوري ما لم يتبدل، وبوصفها مشكلة سياسية فيما يتعلق بمسارها المستقبلي وتطوراتها الإقليمية، لاسيما منها الجزء المتصل بالتفاوض أو ببناء سياسات جديدة على كل متغير جديد يأخذ مكانه في هذه الأزمة.وهذه السياسة التي يمكن أن تُسمّى "الغموض البنّاء" تجاوزًا، مسموح لها أن تختزن أخطاء وتناقضات ما دامت تحقق أولوية الأردن كما يراها، والمتمثلة بانتهاء الأزمة السورية بأسرع وقت وبنظام مستقر لا حظّ كبيرًا فيه للإسلاميين، يشارك الأردن في ورشة بنائه ليحظى ببعض منافعه وليكون صديقًا له، وينتمي لمحور "الاعتدال" بنسخته الجديدة، لا لسواه.

فرضت الأزمة السورية نفسها على الاردن بحكم الجوار وتدفق اللاجئين السوريين، وساهمت في زيادة الأعباء الاقتصادية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الأردني بالرغم من المساعدات الدولية، إلا أن الاردن يجد أنها لم تكن بالقدر المطلوب، وبالتالي كان الاردن ينادي بأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه الأزمة في سوريا، وبضرورة حل الأزمة السورية منذ البداية، لأنه كان يدرك بأن الحرب الأهلية قادمة لا محالة في ظل إصرار النظام السوري على استخدام الحل الأمني الذي قابلته المعارضة بالرد بالمثل وتخوفه من تقسيم سوريا إلى دويلات مركبة طائفياً، إلا أن تقاطع المصالح للدول الفاعلة حال دون ذلك، ممّا نتج عنه إمتداد الصراع إلى كافة أرجاء سوريا وعدم التوصل إلى حل شامل للازمة السورية.

نظراً لأهمية البعد السياسي في الأمن الوطني فإن الأزمة السورية من أهم مصادر القلق للسياسة الداخلية والخارجية الأردنية، وهي في صميم عمل الحكومة الأردنية وأولويات الملك مع الزعماء الدوليين والإقليميين، وأهم الإنعكاسات في هذا المجال ما يلي:

1. إنشغال رأس الدولة جلالة الملك بشرح ابعاد الأزمة السورية في المحافل الدولية من خلال الزيارات والاجتماعات الرسمية والمؤتمرات، ركز خلالها على البعد الانساني وعلى حجم المأساة السورية وتبعاتها على الاردن.
2. ركزت الحكومة نشاطها الدبلوماسي على الصعيد الخارجي والداخلي لشرح وتوضيح تداعيات الأزمة السورية على الأردن وما يعانيه من تحديات بسبب قضية اللاجئين، وقد حققت الدبلوماسية الأردنية نجاح في التعامل مع الأزمة رغم التجاذبات والمواقف الإقليمية والدولية حول الأزمة.
3. تعرض الأردن لضغوطات سياسية خارجية لتنفيذ أجندة سياسية بخصوص الأزمة السورية.
4. ظهور حالة من الانقسام بين القوى السياسية مثل لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة، حيث أيّد التيار القومي واليساري الأردني النظام السوري في مقابل موقف التيار الإسلامي الذي أيد المعارضة السورية.
5. أسهمت تخوفات الحكومة الأردنية من احتمالات سقوط النظام السوري أو بقائه، في إرباك المشهد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي الداخلي ومسيرة الإصلاح.

6. التغيرات المتسارعة في البيئة الإستراتيجية والعلاقات الدولية المؤثرة في الأزمة السورية، وخاصة التقارب التركي الإيراني والأمريكي وتداعيات مؤتمر جنيف2 وانعكاساته في السياسة الإقليمية ومنها الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

المحدد الاقتصادي والاجتماعي المؤثر على الموقف الاردني من الازمة السورية

أثَرت الأزمة السورية بشكل خطير على حياة المواطن الاردني، ولا يخفى على أحد محدودية موارد الدولة الأردنية وإمكاناتها، وهذا يضعها أمام تحدي كبير للصمود في وجه الأحداث المتتالية والجارية في البيئة الإقليمية والدولية، مع الحفاظ على أمنها الوطني ودورها القومي مرتكزةً بذلك على لُحمة شعبها وقيادتها.

تداعيات الأزمة السورية، تفرض على الأردن إعادة تقدير سياساتها الداخلية والخارجية، وتعديل استراتيجياتها بما يضمن المحافظة على أمنها الوطني، واستقرار شعبها الذي هو رأسمالها. بالإضافة الى اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير، التي من شأنها ضمان وحدة وسلامة أراضيها، والموازنة بين دورها القومي ودورها الوطني.

المطلب الاول: المحدد الاقتصادي المؤثر على الموقف الاردني من الازمة السورية

ساهمت الأزمة في مزيد من الضغوط على الوضع الاقتصادي في البلاد الذي يعاني في الأصل من العجز والديون والبطالة، وقد انعكس تأثيرها في المجال الإقتصادي بما يلي:

1. اصبح الطلب على استهلاك الطاقة كبير جدا نتيجة لتدفق اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة، مما يحمل الميزانية الأردنية تكاليف باهضة وقد خلقت ازمة اقتصادية للأردن وزادت المديونية الأردنية الى درجة عالية جداً .
2. أدت الأزمة السورية إلى تراجع في قطاع النقل البري، وتراجع حجم تدفق البضائع بين البلدين، وخاصة تجارة الترانزيت من المنتجات الزراعية الأردنية التي تضررت بشكل كبير، حيث بلغت الخسارة في هذا القطاع عام 2012 نحو ما يزيد على 100 مليون دينار أردني(تقريرمركز الشرق الأوسط للدراسات،2013/10/6).
3. زادت الأزمة من تفاقم المشكلة المائية وتبرز الحاجة لتوفير مصادر مائية جديدة(القطاونه، 2012)، بالاضافة الى خدمات الصرف الصحي التي تعتبر من الضروريات حيث تتطلب اعادة تأهيل ورفع القدرة الإستيعابية لها.
4. يشكل توفير الخدمات الصحية والعلاجية للسوريين مجاناً المسجلين لدى المفوضية، عبئاً كبيراً على الموازنة وعلى النظام الصحي في المملكة، اضافة لتقديم المطاعيم المضادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للأمراض المعدية والسارية، وعليه فإن القيمة الاجمالية تصل الى 42 مليون دولار اميركي(جريدة الدستور،2013/10/9).

5. يزيد منافسة السوريين للعمالة الأردنية في قطاعات مختلفة من نسبة البطالة في الاردن، حيث يعيش عدد كبير من اللاجئين خارج المخيمات المخصصة لهم، وتضم هذه النسبة عمالة تتمتع بكفاءة ومزايا تنافسية عالية، ويقدر عدد الأطفال السوريين العاملين في الأردن 30,000 طفل(تقرير منظمة اليونسيف،2013/10/12).
6. تتحمل الميزانية الأردنية مبالغ طائلة نتيجة الدعم الحكومي للسلع الرئيسية، علماً بأن كلف الدعم السلعي للاجئين تبلغ 130 مليون دينار (وكالة الأنباء الأردنية بترا،2013).
7. حصول الأردن على بعض التسهيلات والمساعدات من بعض الجهات المانحة والبنك الدولي.

قبل الصراع السياسي في سوريا كان يمكن أن يبلغ معدل النمو السنوي 4% بدلاً من 3% في عام 2013. وقد يبدو للبعض أن هذه الانخفاض فى معدل النمو البالغ نقطة مئوية واحدة أمراً هيناً، لكن الأمر ليس كذلك خاصة إذا ما علمنا أن هذا الانخفاض فى معدل النمو يعني خسارة تراكمية في الدخل تكاد تعادل المنح التي حصلت عليها الأردن لدعم الميزانية في العام الماضي ، كان السبب الرئيسي لارتفاع التضخم هو ارتفاع أسعار الإيجارات نظراً لبحث العائلات السورية عن مساكن في الأردن (إذ أن مخيم الزعتري الواقع على الحدود مع سوريا يستضيف فقط ربع مجموع اللاجئين). وبدون الصراع، كان يمكن أن ترتفع الإيجارات في العام الماضي بنسبة 2.7% فقط وليس 7.7% كما حدث بالفعل.

من المرجح أن القطاع غير الرسمي نما في الأردن لأن اللاجئين السوريين، الذين يحظر عليهم القانون العمل في الأردن، يبحثون عن فرص عمل في سوق العمل غير الرسمية بشكل أساسي. وكان لهذه الزيادة في الأنشطة غير الرسمية نتائج سلبية على الاقتصاد الأردني، أهمها مزاحمة العمالة الأردنية (حيث يغلب على اللاجئين السوريين قبول أجور منخفضة) وخسارة الإيرادات الضريبية التي كان يمكن للحكومة أن تحصلها لو أن نفس النشاط كان يتم في القطاع الرسمي. وهناك أيضاً تكلفة اللاجئين السوريين أنفسهم لأنهم يتنازلون عن كل أشكال الحماية التي تقترن بالعمالة الرسمية.

كان للأزمة تكلفة أيضاً على الميزان التجاري الأردني. فقد زادت الواردات لتلبية الاحتياجات المصاحبة لزيادة السكان – فارتفعت الواردات غير الطاقة بأكثر من 11% في عام 2013. وفي نفس الوقت، انخفضت الصادرات بسبب فقدان مسار رئيسي للصادرات عن طريق سوريا إلى أوروبا وبلدان المنطقة الأخرى. وبالفعل، هبطت الصادرات المجمعة إلى لبنان وتركيا وأوروبا بنسبة 30% في عام 2013. لكن ما خفف التأثير على الحساب الجاري هو الإغاثة المقدمة من وكالات المعونة والتحويلات من الأفراد لدعم اللاجئين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حاولت مؤخراً دراسة أعدتها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة حساب تأثير الصراع السوري على المالية العامة في الأردن. وتشير تقديرات الدراسة إلى أن إنفاق الحكومة الأردنية قد زاد بحوالي 1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 وعام 2014 لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين السوريين – بما في ذلك توفير المياه والكهرباء والأمن والرعاية الصحية والخدمات التعليمية.وتقدر الدراسة أن إعادة جودة الخدمات العامة إلى مستوياتها السابقة على الأزمة كان يمكن أن تؤدي إلى إنفاق إضافي من المالية العامة قدره 0.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 و 1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 – وهي ليست تكاليف استثمارية، وإنما مصروفات لازمة لضمان عدم سوء الأحوال بالنسبة للأردنيين مقارنة بالوضع السابق على تدفق اللاجئين (صندوق النقد الدولي، 2014).

الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للازمة السورية على الاردن:

وصل عدد اللاجئين السوريين المتواجدين في المملكة منذ اندلاع الازمة السورية وحتى شهر كانون ثاني من عام 2014 (587461) لاجئاً منهم (136024) في مخيمات اللجوء بالزعتري ومريجب الفهود وحديقة الملك عبد الله والسايبر ستي ومنشية العليان(جريدة الراي،2013)، وبلغت الكلفة المباشرة لاستقبالهم على الاقتصاد الاردني نحو 700 مليون دولار سنوياً، وكلفة احتياجات البنى التحتية 870 مليون دولار سنوياً، فيما يصل اجمالي التكلفة السنوية حوالي 2.1 مليار دولار(جريدة الراي،2013)، ويؤكد المسؤولون الاردنيون ان ما تلقاه الاردن من مساعدات لا يعادل 30% من قيمة الكلفة الحقيقية التي تحملها للتعامل مع تداعيات الازمة واستيعاب اثارها وتقديم افضل الخدمات للاجئين السوريين في شتى المجالات(جردية الدستور، 2014).

التعليم:

اتخذت الحكومة الاردنية منذ بداية ازمة اللاجئين السوريين عدد من الاجراءات للتسهيل على اللاجئين السوريين، مثل السماح لابناء اللاجئين السوريين ممن يحملون وثائق لجوء صادرة من مفوضية اللاجئين بالدراسة في المدارس الحكومية في المدن والبلدات التي يقيم فيها اللاجئون السوريون، وذلك جنباً الى جنب مع الطلبة الاردنيين، حيث بلغ عددهم خلال العام الدراسي 2012-2013 حوالي 25 الف طالب (خارج مخيم الزعتري)، وتعاني عدد كبير من المدارس الحكومية في شمال المملكة من مشاكل اكتظاظ الغرف الصفية، وعودة نظام الفترتين، وخصوصاً في المدارس التي استقبلت اعداداً من الطلبة السوريين، مما يستدعي زيادة عدد الغرف الصفية، والى توسعة المرافق الصحية والمختبرات المدرسية، وغيرها من لوازم واثاث ومعدات، لمواكبة التزايد في اعداد الطلبة، وتلافي الاثر السلبي لهذا التزايد على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نوعية التعليم، وعلى اثر ذلك تم ابرام اتفاقية مع منظمة اليونيسيف، تتكفل بموجبها المنظمة المذكورة بتكاليف الدراسة، من اجور معلمين وكتب مدرسية، ومرافق وخدمات تعليمية، وتمويل او توسعة مدارس جديدة، وصيانة غرف صفية في مدارس قائمة في المدن والبلدان التي يدرس فيها طلبة سوريين، كما قامت الحكومة الاردنية بالسماح والتعاون مع منظمة اليونيسف وحكومات دول اخرى كدولة البحرين بانشاء مجمعات تعليمية داخل المخيمات المخصصة للاجئين (العلان، 2014).

الصحة:

يعاني القطاع الصحي الحكومي في الاردن من صعوبات اساسية نتيجة للاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها المملكة، وفرض تدفق اللاجئين السوريين الى المملكة الاردنية الهاشمية باعداد كبيرة اعباء هائلة اضافية على موارد وامكانيات وكوادر وزارة الصحة التي تحملت مسؤولية معالجة المصابين من اللاجئين، وتقديم الرعاية الصحية لمختلف شرائح اللاجئين السوريين والمقيمين السوريين على اراضي المملكة، في المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية الشاملة والاولية في المدن والبلدات التي يتواجد فيها هؤلاء اللاجئين، وقد شهدت هذه المستشفيات والمراكز تضاعف اعداد المراجعين لها من طالبي العناية الطبية من اللاجئين، كما شهد الطلب على الادوية والاسعافات الطبية تزايداً متنامياً، مع تفاقم ازمة اللجوء يوماً بعد يوم.

اشارت سجلات وزارة الصحة الاردنية الى ان (14708) مريض سوري راجعوا مستشفيات وزارة الصحة خلال الربع الاخير من العام 2012 في محافظات الشمال، كما تم ادخال 3641 حالة الى المستشفيات الحكومية لتلقي العلاج في حين تم اجراء عمليات جراحية لحوالي 305 مريضاً اما الذين راجعوا المراكز الصحية فقد وصل عددهم الى 27218 مراجعاً من اللاجئين السوريين(تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة الاردنية، سميح المعايطة لوكالة cnn الامريكية Arabic.cnn.com)، كما عملت وزارة الصحة من خلال برامج التطعيم الوطني على تقديم المطاعيم المضادة لامراض السل والحصبة وشلل الاطفال والتيفوئيد وغيرها، واذ يعاني بعض السوريين من امراض وفيروسات جديدة فقد تطلب ايجاد الحلول السريعة لتوفير المعالجة والمطاعيم اللازمة في المستشفيات والمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة.

وللدلالة على بعض هذه الضغوط التي تعرض لها قطاع الصحة الاردني فقد تجاوزت نسبة اشغال مستشفى المفرق الحكومي بحلول شهر نيسان 2013 نسبة 110% مقارنة مع 70% قبل دخول اللاجئين الى المحافظة، الامر الذي تطلب توفير اسرّة اضافية في المستشفى لمواجهة الاختلالات التي افرزتها عمليات تدفق اللاجئين السوريين الى البلاد، كما بلغ عدد مراجعي عيادات المستشفى وقسم الاسعاف والطوارئ في المستشفى المذكور (326) الف مريض عام 2012 مقارنة مع (175) الفا عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2010، ما ادى الى مضاعفة جهود الكوادر الطبية والتمريضية الى جانب استنزاف العلاجات التي توفرها وزارة الصحة لطالبيها المرضى الاردنيين(جريدة القدس العربي،2013).

كما أعاد قدوم اللاجئين السوريين للاردن العديد من الامراض السارية التي تم التخلص منها كالملاريا وشلل الاطفال والحصبة، ولذا كان على وزارة الصحة منع وصول هذه الامراض وتفشيها بين افراد المجتمع الاردني عن طريق التطعيم للاطفال والمواليد، وقد تعاونت الحكومة الاردنية منذ بداية الازمة مع وكالات الامم المتحدة كمنظمة الصحة العالمية، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الصحة، سواءاً في المجتمعات المحلية التي يتواجد فيها السوريين او في مخيم الزعتري للاجئين، من اجل تقديم الرعاية الصحية المناسبة للاجئين بأفضل نوعية، وتخفيفاً للضغوطات الواقعة على عاتق القطاع الصحي الحكومي ذو الامكانيات المادية المتواضعة، ومنعاً لتأثير الوضع الصحي للاجئيين سلباً على صحة المجتمع المحلي، مثل ازدحام المستشفيات والمراكز الصحية، او انتقال الامراض المعدية والسارية والخطرة الى صفوف الاطفال والمواطنين، ومن هذه الامراض: السل، والحصبة والتهاب الكبد الفيروسي بنوعيه (ألف وباء) والتدرن الرئوي اليفوئيد واللاشمانية والايدز(جريدة الدستور، 2012)، وقد نفذت وزارة الصحة الاردنية وبالتعاون مع شركائها في المخيمات والمجتمع المحلي عدة حملات تطعيم استهدفت الاف الاطفال السوريين ضد عدة امراض منها: شلل الاطفال، والحصبة وفيروس التهاب الكبد وغيرها.

كما اجريت مئات العمليات الجراحية الكبرى للمصابين السوريين المدنيين والعسكريين في المستشفيات الحكومية في محافظات اربد والمفرق والزرقاء مثل الكسور والاصابات المختلفة بالاعيرة النارية، كما تقوم وزارة الصحة بالتعاون مع شركائها من المنظمات الدولية وكالات الامم المتحدة وفرق مستشفيات الميدان التابعة للدول المانحة بعقد دورات تدريبية لمقدمي الخدمات الصحية من مختلف الجهات العاملة بالمجال الصحي في المخيم على ادارة الجهود الصحية المختلفة.

كما تقوم فرق وزارة الصحة بالكشف الصحي الدوري على مرافق المخيم لضمان موافقة معايير الصحة والسلامة العامة فيما يخص الغذاء والدواء والصرف الصحي والتزام معايير الصحة العامة في المطابخ الملحقة بالمخيم ومستودعات تخزين الاغذية فيه، وتقوم بفحص مياه الشرب الموردة للمخيم للتأكد من مطابقتها لمواصفات الصحة والسلامة وخلوها من التلوث والجراثيم، وذلك لضمان صحة قانطي المخيم ومنعاً لانتشار الامراض المعدية الى المجتمع المحلي.

كما تقوم وزارة الصحة بالتعاون مع اليونيسيف بالعديد من الجهود الادارية لمواكبة المتطلبات الصحية لمختلف شرائح اللاجئين، ومن ذلك: مراجعة مدونة وطنية لتسويق بدائل لبن الام، ومناقشة انشطة بناء القدرات لوزارة الصحة على تعزيز الرضاعة الطبيعية، واجراء دراسة عن واقع وفيات الاطفال، وتحديد الاجراءات اللازمة لتحسين رعاية الاطفال حديثي الولادة، وخفض معدل وفيات الاطفال حديثي الولادة في مستشفى الرمثا، اربد، المفرق، والزرقاء(جريدة الرأي الاردنية، 2013).

بلغ عدد المواليد السوريين خلال عام 2013م في مستشفى المفرق الحكومي 1549 مولوداً، كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلغ عدد مراجعي المستشفى من اللاجئين السوريين للعام ذاته 14620 مراجعاً ومراجعة، فيما سجل قسم الطوارئ في المستشفى مراجعة حوالي 9 الاف، بينما نفذت الكوادر الطبية في المستشفى خلال العام 2012 (463) عملية للاجئين السوريين من الاطفال والنساء(قناة العربية،2013).

الطاقة:

نتيجة لتدفق اعداد متزايدة من اللاجئين السوريين الى اراضي المملكة فقد عانى قطاع الطاقة من ضغوط متزايدة واصبح من الضروري مواكبة الاحتياجات المتزايدة بزيادة القدرة الانتاجية لتوفير الطاقة الكهربائية وتجنب النقص فيها الامر الذي استدعى ان تقوم شركة كهرباء من اجل زيادة الطاقة الانتاجية لها ان تستخدم مولد التوبين الغازي بقدرة انتاجية تصل الى 146 ميجا واط وبكلفة انشائية بحوالي 105 مليون دولار.

ويقوم بعض اللاجئين السوريين داخل المخيم باستجرار الكهرباء من محولات الكهرباء في مخيم الزعتري باجراء توصيلات من اعمدة الكهرباء بانفسهم من اجل تزويد خيمهم وكرفاناتهم بالانارة، ما يؤدي الى حدوث "تماس كهربائي" اسفر عنه في عدة حالات اشتعال بعض الخيم التي يمتد اشتعالها ليطال اعداد كبيرة منها وفي بعض الاحيان تحصل اصابات بالارواح او اصابات بالحروق المختلفة او احتراق ممتلكات اللاجئين(تصريح وزير الصحة الاردني عبد اللطيف الوريكات،2013).

المياه:

يعتبر الاردن من افقر اربعة دول مائياً في العالم، حيث بلغ حصة الفرد حوالي 135م مكعب في السنة، في حين يبلغ خط الفقر العالمي للمياه في السنة (1000م مكعب)، كما ان معدل الطاقة السنوية للمياه المتجددة والقابلة للتطوير يقدر بحوالي (780) مليون متر مكعب، منها حوالي (505) مليون متر مكعب مياه سطحية و(275) مليون متر مكعب مياه جوفية(جريدة الدستور،2014)، تواجه قطاع المياه جمله التحديات ويمكن اجمالها بالتالي:

- اتساع الفجوة بين الطلب على المياه والمتاح منهاز
- تدني حصة الفرد السنوية من المياه المتاحة لجميع الاستعمالات اقل منها من 15% من خط الفقر المائي العالمي.
- ضعف كفاءة اداء انظمة التزويد والتوزيع المائي.
- ارتفاع نسبة الفاقد من المياه.
- ارتفاع نسبة النمو السكاني والهجرات الاقليمية القسرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثرت ازمة تدفق اللاجئين السوريين على قطاع المياه، حيث اصبح توفير مصادر مائية وخدمات الصرف الصحي من التحديات التي تتطلب اعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي، كما ان انشاء المخيمات ضمن مناطق الاحواض المائية يشكل خطراً على المياه الجوفية، الامر الذي يتطلب اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة تلوث هذه المصادر، بالاضافة الى اهمية توسعة ورفع القدرة الاستيعابية لشبكات المياه والصرف الصحي، خاصة في المحافظات الشمالية التي تشهد زيادة سكانية مضطردة نتيجة لتواجد السوريين، حيث ان الازمة السورية وتدفق مئات الاف اللاجئين السوريين للاردن ادى لتفاقم الازمة المائية في الاردن والذي يعاني اصلاً من شح موارده وندرتها وتسبب في تناقص الكميات المخصصة للفرد الواحد الى حوالي 100 لتر يومياً، كما ان هذا الكم من اللاجئين زاد الاعباء المالية على الخزينة اذ قدرت كلفة المياه لهم بحوالي 360 مليون دينار، كما قدرت وزارة التخطيط حاجة هذا القطاع الى 18.6 مليون دولار لتمويل مشارع لضمان توفير مصادر مياه مستدامة والحد من التلوث(جريدة الراي الاردنية، 2013)، كما اثر ذلك على خدمات الصرف الصحي في المجتمعات المحلية الوطنية واللاجئة وشكل ضغوطاً قاسية على نظام توريد المياه للمواطنين بشكل ملموس(التقرير السنوي لوزارة المياه والري، 2012 :11)، وقد قامت الحكومة الاردنية بحساب التكلفة المالية والاقتصادية للاجئين السوريين في مجال المياه فتبين ان التكاليف المباشرة قصيرة المدى للاجئ السوري هي 310 دولارات والكلف البعيدة المدى بحدود 290 دولاراً وبرقم اجمالي وصل الى 600 دولار(جريدة الدستور الاردنية،2013).

قدّرت الحكومة الاردنية الاحتياجات من المياه للاغراض المختلفة بحوالي 1.400 مليار متر مكعب لكافة مناطق المملكة، فإن الطلب الاستثنائي لوجود اللاجئين السوريين، اضاف عجزاً اجمالي يقدر بحوالي 550 مليون متر مكعب سنوياً، حيث تم التعامل مع هذا العجز من خلال برنامج التقنين، حيث توزع المياه على المواطنين بواقع يومين في الاسبوع، وجلب مصادر مياه جديدة، فقد بلغ اجمالي ايرادات سلطة المياه لعام 2012 حوالي 161 مليون دينار بينما بلغ اجمالي الانفاق 586 مليون دينار بعجز يبلغ 425 مليون دينار(جريدة الدستور الاردنية،2013)، حيث لم تستطع سلطة المياه تسديد المستحقات المالية المترتبة عليها خلال العام 2012 لشركات الكهرباء والمقاولين ومصفاة البترول بسبب العجز المالي الذي تعانيه، لان سعر الكهرباء تضاعف لترتفع فاتورة الكهرباء الى نحو 85 مليون دينار بعد ان كانت نحو 50 مليون دينار، وبلغت تكلفة المتر الواحد من المياه على السلطة 37 قرشاً بدل اثمان كهرباء، كما لم تتمكن السلطة من توفير سوى 13 بالمئة من مصادر المياه الجديدة في حين ان نسبة الطلب ارتفعت لعام 2013 الى ما نسبته 24 بالمائة(تصريح امين عام وزارة المياه والري).

وتقدر كمية مياه الشرب التي تضخ يومياً من الابار داخل او من خارج مخيم الزعتري للاجئين والتي تنقل بواسطة الصهاريج تقدر بحوالي 4200-4500 متر مكعب، وذلك باحتساب معدل 35 لتر/ اليوم/ للفرد وهي كمية كبيرة جدا الامر الذي يهدد باستنزاف الابار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان لزيادة عدد اللاجئين السوريين الذين باتوا يتدفقون الى اراضي المملكة باعداد متزايدة اثره الضاغط على المواد التموينية الاساسية التي تدعمها الحكومة الاردنية من طحين ومياه وكهرباء وغاز منزلي وقدرت وزارة التخطيط حاجة الحكومة الاردنية الى مبلغ 243.7 مليون دولار تعويض مخصصات الدعم لهذه المواد الاساسية ضمن موازنة الدولة خلال العام 2013.

قطاع العمل:

يلاحظ منذ اندلاع الازمة ان هناك عملية احلال للعمالة السورية في السوق المحلي ومنافستها للعمالة المحلية في مختلف المهن والقطاعات(جريدة الحياة اللندنية، 2013)، وحتى داخل المحال التجارية بدافع توفير مصادر دخل لاسرتهم، فضلاً عن كونها تتقاضى اجوراً تعادل نصف تلك التي يتقاضاها العامل الاردني مما اسهم في ايجاد بطالة محلية بدأت تظهر اثارها على بعض الاسر الاردنية لفقدانها مصادر دخلها، وما يؤكد ذلك مخالفة مديرية عمل المفرق لوحدها لمدئة صاحب محل قاموا بتشغيل لاجئين خلال تلك الفترة(جريدة الراي، 2013)، ويمكن اجمال العواقب التالية التي خلفتها ازمة اللاجئين على قطاع العمل:

- ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما في صفوف الشباب والعمال ذوي المهارات المتدنية.
- اشتداد المنافسة، وازدياد الضغط على الاجور، وتدهور ظروف العمل، وزيادة العمل غير المنظم.
- ازدياد اسوأ اشكال عمل الاطفال بين اللاجئين وثمة ادلة تثبت ظهور العمل الجبري.
- نضوب سبل العيش في اقتصادات المجتمعات المحلية المضيفة جراء الظروف المتوترة لسوق العمل، وانخفاض الدخل، وارتفاع اسعار السلع والخدمات.
- ضعف ادارة وتنظيم سوق العمل، وضعف قدرة الحكومتين على التصدي بطريقة ملائمة للوضع(جريدة الراي الاردنية،2013).
- ارتفاع اسعار المواد الغذائية المختلفة لزيادة الطلب بينما تضاعفت اجور السكن واسعار الشقق والمنازل وشحت المساكن القابلة للتأجير ما شكل اعباء مضاعفة على المواطن الاردني في وقت تمر فيه المملكة بظروف اقتصادية صعبة، فضلاً عن المسيرات الشعبية التي كانت تنطلق في مختلف مدن المملكة احتجاجاً على انتشار الفساد السياسي والاداري وفشل السياسات الحكومية تتصاعد فيها المطالب الاقتصادية والمطالبة بالاصلاح السياسي.

فيما يتعلق بالعمالة السورية وتأثيرها على سوق العمل الاردني، فقد تضاربت تقديرات اعداد السوريين اللاجئين وغير اللاجئين الذين دخلوا الى سوق العمل، فيما تشي تقديرات وزارة العمل الاردنية ان تعداد العمالة السورية في الاردن يتراوح ما بين 150–160 الف عامل(البنك الدولي، 2013)، مقارنة مع 2333 عامل سوري مسجلين لدى وزارة العمل الاردنية قبل اندلاع الازمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حين يقدر خبراء اقتصاديون فرص العمل التي استحوذت عليها العمالة السورية في الاردن بنحو 50 الف وظيفة(وزارة العمل الاردنية، 2010)، ووفقاً لوزارة العمل الاردنية عام 2013، كان هناك حوالي 160,000 سوري يعملون بشكل غير قانوني في المفرق واربد، وكان هناك حملات من قبل الشرطة ومفتشي العمل المحلي لمنع السوريين من العمل دون تصاريح عمل.(الوزني، 2013)

وتعتبر العمالة السورية منافس جيد في كثير من المهن في السوق الاردني نظراً لقلة كلفتها مقارنة بغيرها من العمالة الوافدة، الا ان تقصير ارباب العمل بتسجيل تلك العمالة رسمياً لدى وزارة العممل او الحصول على تراخيص لها، مما يعني تضييع ايرادات مباشرة لوزارة العمل في مجال تصاريح العمل والتي يستخدم الجزء الاكبر منها على برامج التأهيل والتدريب للشباب الاردني بما يتناسب واحتياجات سوق العمل الاردني.

ويُقدر الاراد الضائع على الخزينة من عدم ترخيص العمالة السورية بنحو 11 مليون دينار اردني سنوياً، يذهب منها ما يقرب من نحو 2,7 مليون دينار لصندوق تأهيل وتدريب العمالة الاردنية لدى صندوق التدريب المهني والحرفي، ناهيك عن ما يتركه ذلك من اثر على عدم اشراك تلك العمالة في الضمان الاجتماعي وما يترتبه ذلك من فرص ضائعة في تحصيل ايرادات مباشرة لمؤسسة الضمان الاجتماعي في شكل اشترامكات واقتطاعات والتي تصل الى ما يزيد عن 16 مليون دينار سنوياً.(الوزني، 2013)

واذا ما اخذ بعين الاعتبار ان ما يقارب 44,8% من السوريين في الاردن هم في سن العمل (21,2% رجال- 23,6% نساء) ممن تتراوح اعمارهم 18-59 سنة حسب تعداد عام 2015، يمكن القول ان تلك النسبة تسربت الى سوق العمل الاردني بطريقة او اخرى، في ظل تواجد ما يزيد عن 80% من اللاجئين السوريين خارج المخيمات موزعين في العديد من المحافظات. وهذه الارقام مرشحة للازدياد بسبب استمرار الازمة وتوافد اللاجئين بكل الطرق القانونية وغير القانونية مما يشكل تحدياً كبيرا للسياسة العامة للدولة في مجال ايجاد فرص عمل للاردنيين، ناهيك عن نسبة الاطفال السوريين العاملين في العديد من المهن حيث ينتشرون بشكل ملفت في محلات صيانة السيارات بمختلف انواعها الى جانب البيع على الشوارع الرئيسية داخل المدن.(العلان، 2015)

وهناك تقديرات غير رسمية تشير الى ان عدد الاطفال السوريين في سوق العمل الاردني يقارب 30 الف طفل، في حين بلغ عدد الاطفال السوريين في الاردن حسب تعداد شهر نيسان 2015 من عمر (0-17) سنة ما يقارب 280,915 الف طفل، ويشير ذلك الى تفاقم ازمة العمل في الاردن بعد تخطي تلك الاعداد من الاطفال سن 17 سنة ودخولهم معترك العمل.

أثر عدم الاستقرار السياسي في المنطقة منذ اوائل عام 2011 سلباً على الاردن، نجم عن ذلك انخفاض في عائدات السياحة والتحولات وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وقد اضاف ارتفاع تكاليف الطاقة، وخاصة في اعقاب الهجمات المتكررة على خط الغاز المصري في سيناء، والذي أدى الى تعطيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصدر الاردن الرئيسي من الغاز الطبيعي، وارغام الحكومة الاردنية على اللجوء الى استيراد الوقود الثقيل لتوليد الكهرباء، ما ادى الى اعباء مالية كبيرة على المملكة، اذ انخفضت مستويات النمو الى اقل من نصف المتوسط للسنوات 2000–2010، والتي ثبتت عند معدل 2.3% في عام 2011، واتسع العجز في الحساب الجاري ليصل الى نسبة 12.0% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع 6.1% في عام 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

مشكلة اللاجئين السوريين كمحدد للسياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية

بدأ الاردن باستقبال اعداد متزايدة من الاسر السورية وغالبيتهم من سكان محافظة درعا السورية التي بدأت بالنزوح الى اراضي المملكة الاردنية بعد شهور قليلة من بدء الصراع، وكان دخولها في تلك الفترة عبر مراكز الحدود بطريقة مشروعة عبر مركز حدود الرمثا التي كانت نقطة الدخول الرئيسية لهم نظراً لقرب المسافة التي لا تزيد عن كيلو متر واحد بين مدينتي درعا السورية والرمثا الاردنية، ومنذ بداية الازمة السورية أكدت الحكومة الاردنية استعدادها للحفاظ على حدودها مفتوحة امام تدفق المواطنين السوريين الذين كانوا لا يحتاجون اصلاً في دخولهم اراضي المملكة الى تأشيرة دخول او اذن اقامة او تصريح عمل(تقرير منظمة العفو الدولية، 2013 :9)، وفي وقت مبكر من عمر الازمة السورية شكلت الحكومة الاردنية لجنة فنية لدراسة آليات الاستعداد لتطورات الوضع السوري وانعكاساته على الاردن، فاجتمعت في 2011/5/2 اللجنة الفنية المكلفة من قبل مجلس الوزراء الاردني بوضع خطة للتعامل مع فرضية لجوء مواطنين سوريين ولاجئين من جنسيات اخرى من الاراضي السورية الى الاراضي الاردنية، وقررت ان تتولى القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية ووزارات ومؤسسات الدولة المختلفة ادارة شؤون اللاجئين المسموح لهم بالدخول الى الاراضي الاردنية من خلال الشريط الحدودي ونقاط العبور الى مراكز الايواء المعدة لذلك، وتنظيم عملية الايواء في هذه المراكز وتشكيل لجنة عليا لادارة ازمة اللاجئين يرأسها وزير الداخلية وبعضوية وزراء الخارجية والصحة ومدير المخابرات العامة ومدراء الامن العام والدرك والدفاع المدني، والقيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية.

وفي تلك الفترة المبكرة المتمثلة بالاشهر الستة الاولى من عمر الازمة السورية التي كانت العائلات الاردنية تقوم باستضافة اقاربها وانسابها من ابناء العائلات السورية النازحة بسبب الاحداث الدائرة، بينما تسارعت الجهود الاهلية المتمثلة ببعض الجمعيات الخيرية المحلية الى تقديم المساعدة للعائلات السورية المقيمة في المدن الاردنية بجهودها الخاصة او بالتعاون مع جهات دولية تقوم بتوزيع المساعدات على الاسر السورية المستضافة في المحافظات الاردنية وذلك انطلاقاً من الشعور الاخوي مع الاشقاء السوريين الذين لجأوا للمملكة طلباً للامن والامان(جريدة الدستور الاردنية، 2011)، غير ان الامور الامنية في سوريا كانت تزداد سوءاً، حيث يشتد النزاع المسلح بين الحكومة ومتمردي المعارضة، وتتسع دائرة العنف المتبادل، وتمتد المظاهرات لتشمل مدناً جديدة، لتتبعها الحملات العسكرية وبالتالي المواجهات الدامية، ويتواصل قصف الاحياء السكنية، ويمتد الى احياء جديدة مخلفة مزيداً من الضحايا والخسائر بالارواح والممتلكات، ويطال الدمار الذي يخلفه القصف العشوائي الاحياء التي كانت مزدهرة بأهلها واعمالها، لتستحيل خراباً واطلالاً، وفي كل يوم يمر يزداد عدد النازحين من الاسر السورية، وكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يفر الى البلد الاقرب الى جهته، وبينما يفر اهالي الشمال السوري من محافظات ادلب وحمص وحلب الى تركيا، وتفر العائلات الدمشقية الى لبنان، بينما تكون وجهة سكان محافظة درعا الى الاردن انطلاقاً من محافظاته الشمالية: اربد والمفرق، وسكان الاخيرة من اشد سكان محافظات الاردن فقراً، وقد اصبح عبء استضافتهم لاقاربهم السوريين سديد الوطأة امام ضعف الامكانيات المادية لغالبيتهم، حيث اصبحت العائلات السورية فيها تزايد مطرد، وتواجههم عدة مشاكل جراء ذلك، أهمها توفير اجرة المنازل للاجئين ومصاريفهم اليومية، مع كون طبيعة العائلات السوريين كثيرة الافراد، وممتدة وفقيرة وغالبيتهم من الاطفال والنساء غير المتعلمات، أو ان مدخراتهم التي حملوها معهم نفذت، خصوصاً مع ارتفاع تكاليف المعيشة في الاردن نسبة اليها في سوريا مضافاً لذلك شح فرص العمل المناسبة لهؤلاء في محافظات المفرق واربد(موقع منظمة ميرسي كوريس. WWW.MERCYCORPS.ORG)، كما ان معظمهم يعاني من اوضاع صحية وحالات مرضية مزمنة نفسية وجسدية ويحتاجون الى تناول الادوية بشكل دائم، وهم بحاجة الى التأمين الصحي والرعاية الصحية ليتمكنوا من دفع اثمان المعالجات وكلف الادوية المرتفعة، وكانت المساعدات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات خيرية ونقابات مهنية واتحادات ومنظمات دولية دون المستوى المطلوب، وفي ازاء الظروف الصعبة التي كان تمر بها العائلات السورية المقيمة في الاردن في تلك الفترة المبكرة من عمر الصراع الدائر في سوريا كان معظم اللاجئين السوريين يترددون كثيراً في تسجيل اسمائهم كلاجئين لدى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وذلك خوفاً على ذويهم واقاربهم في سوريا من ان يقوم النظام السوري بالانتقام منهم.

وكاستجابة للحكومة الاردنية للجهد الذي يقوم به المواطنون الاردنيون ومنظمات المجتمع المدني، وتخفيفاً منها للعبء الذي يقع على كاهل مواطنيها جراء اللجوء السوري، بدأت الحكومة الاردنية في مطلع العام 2012 تعمل عبر مظلتها الهيئة الخيرية الهاشمية، والتي اعلنت رسمياً في ذلك الحين بإطلاق مصطلح اللاجئين على السوريين الذين قدموا للمملكة على اثر الاحداث السورية بالتعاون مع منظمات اهلية لتقديم المساعدات للسوريين، وتوقيع اتفاقيات مع مؤسسات المجتمع المدني في الاردن بهدف تنظيم عمليات جمع التبرعات للعائلات السورية بعد ان اعتبر قيام الجمعيات بجمع التبرعات لصالح لاجئين سوريين بشكل مباشر يشكل مخالفة قانونية، كما بدأت المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف بالتعاون مع الهيئة للوصول الى المحتاجين من اللاجئين السوريين وتقديم المساعدات للمحتاجين من الاطفال السوريين كالخدمات النفسية والتعليم العلاجي بينما قدمت الهيئة الخيرية الاردنية الهاشمية مساعدات نقدية للاسر السورية وقامت بدفع اجور مساكنهم، بينما قامت وزارة الصحة الاردنية بإلغاء الرسوم المفروضة على علاج اللاجئين السوريين في مستشفيات الحكومة والمراكز التابعة لها(جريدة الدستور، 2012)، وسمحت للطلبة السوريين بالانتظام للدراسة في المدارس الحكومية.

وتحسباً لتفاقم أزمة اللجوء السوري واعترافاً منها بوجود لاجئين سوريين على اراضيها كأمر واقع، مع ما يفرضه ذلك الاعتراف من اعتبارات سياسية تتعلق بحقوق اللاجئين التي تضمنها لهم مواثيق حقوق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانسان العالمية ويحميها القانون الدولي راحت الحكومة الاردنية تفكر باتخاذ التدابير الادارية للتعامل مع هذا الواقع وذلك بتكليف وزير الداخلية/ رئيس المجلس الاعلى للدفاع المدني بإدارة ازمة دخول اللاجئين بالتنسيق مع المركز الوطني للامن وادارة الازمات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بحيث يتم غلق الشريط الحدودي مع الجمهورية السورية، وتحديد مراكز حدود الرمثا وجابر كمناطق عبور لاستقبال اللاجئين بينما يتم تجميع اي لاجئ يعبر الشريط الحدودي ليتم نقله الى مناطق التجمع والاستقبال الاولية، حيث تم الاتفاق على اقامة مخيم للاجئين السوريين بهدف ايواء العائلات التي من المتوقع ان تنزح من سوريا جراء تصاعد اعمال العنف، وتخفيفاً للعبء المناط بالهيئة الخيرية الاردنية الهاشمية والتي راحت في تلك الفترة من عمر الازمة السورية تقوم باستئجار بيوت لايواء العائلات السورية المنتشرة في احياء المدن والبلدات في شمال المملكة وقيامها بتوزيع المعونات عليها.

إن التداخل الجيوسياسي بين عدد من انماط التنافس الاقليمية والدولية المحتدمة في اقليم الشام والعراق وتركيبته الاثنية المعقدة، يعود في الدرجة الاولى لكون الدولة لم ترقى بعد الى مستوى الدولة الوطنية الحديثة، فمعظم الانظمة والحركات السياسية لا تزال تعمل خارج نطاق الدولة الوطنية، وتمثلت بالطوائف والعشائر والمذاهب الاسلامية، وليس كدولة مواطنة ومواطنين متساوين بالحقوق والواجبات، ومطبقين للقوانين الناظمة ومهيأين لقيادة المجتمعات المدنية.

هذا بدوره شكل قضايا حاسمة تتعلق بالامن، والاقتصاد، والسكان ومدى تأثيرها على الوضع الجيوسياسي للدول وخاصة الاردن، والتطرق للاحداث الاقليمية المحيطة بالمملكة الاردنية تسارعاً وتطوراً يتم بناءاً على حسابات دقيقة من صانع القرار السياسي الاردني، وذلك عبر دراسة الواقع والمستقبل ووضع الخطط والسياسات الاستراتيجية للحيلولة دون وقوع الاردن في مستنقع الاحداث الدامية، فالاردن شكل نقطة تحدي ومواجهة عبر حدوده الشمالية والشرقية والتي تعتبر نقطة ضعف للخارطة الاردنية عبر واقعه الجيوسياسي.(العلان: 2015)

أنشأت الحكومة الاردنية مخيم الزعتري في مدينة المفرق مع مفوضية الامم المتحدة للاجئين في شهر تموز 2012 وبمساحة تزيد عن ثمانية كيلو مترات مربعة، بطاقة استيعابية تصل الى ما يقرب من 80 الف لاجئ، ومنذ افتتاح مخيم الزعتري في العام 2012، تم تسجيل 350.000 الف لاجئ سوري، الا ان العديد منهم غادر المخيم من خلال ثلاث طرق، إما بالطريق القانوني من خلال الرعاية من قبل الاردنيين، والثاني من خلال العودة التي تنظمها الحكومة لسوريا، والثالث هو من جانب اللاجئين انفسهم ببساطة الخروج من المخيم، وتتوقع التقديرات الحكومية ان اكثر من 90.000 لاجئ قد غادر الى سوريا في عام 2013، على الرغم من ان العديد منهم عادت الى الاردن.(مفوضية الامم المتحدة للاجئين، 2013)

ويعتبر مخيم الزعتري شبه مدينة، حيث يضم أكثر من 17000 الف وحدة سكنية ويعمل اكثر من 270 معلماً اردنياً في مدارس المخيم الابتدائية والثانوية، وقد طورت 33 مساحة صديقة للاطفال،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك ما يقرب من 1000 مشروع في شوارع الزعتري ، ويولد عشرة اطفال في المخيم كل يوم، فالامر يعادل بناء مدينة في حجم مدينة كامبيردج في انجلترا، وقد تزايد عددد المدرسين في المخيم ليصل الى 462 معلم ومعلمة مقابل 20 الف طالب يدرسوا في مدارس المخيم، موزعين على ست مدارس للاناث وست مدارس للذكور.(جريدة الغد الاردنية، 2015) وكما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

عدد اللاجئين السوريين في المخيمات الاردنية عام 2015 (بالالف)

مخيم الزعتري	82.841
مخيم الازرق	17.967
مخيم الامارات الاردني	5.779

المصدر: جريدة الغد، 2015

حسب بيانات عام 2014 لمفوضية الامم المتحدة للاجئين بلغ عدد اللاجئين في مخيم الزعتري 80.000 الف لاجئ، هذا بدوره يقود العدد المتزايد من اللاجئين حسب بيانات 2015، حيث بلغ مجموع اللاجئين السوريين في المخيمات حتى اذار 2013 ما يقارب 106.587 لاجئ سوري، واعتباراً من شهر اكتوبر عام 2014 هناك حوالي 435.000 الف لاجئ يقيمون خارج المخيمات.

جدول رقم (2)

عدد اللاجئين السوريين في محافظات المملكة حسب تعداد 2014(%):

عمان	اربد	المفرق	الزرقاء	جرش	عجلون	الكرك	مأدبا	معان	البلقاء
27.5	23.4	12.5	8.5	8.1	1.6	1.6	1.5	1.5	3.2

المصدر: العلان، الهام عبد الرحيم(2015)، **اثر التحديات الاليمية على الواقع الجيوسياسي الاردني 2000-2015**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، عمان.

يظهر الجدول اعلى نسبة لجوء سوري في العاصمة عمان وبلغت 27.5 % تليها محافظة اربد 23,4% ثم المفرق 12,5%، وتعتبر اربد والمفرق مناطق حدودية مع سوريا ومن اكثر المناطق تأثراً بالازمة السورية وذلك لعدة اسباب منهنا، ان هذه المناطق تعاني ولفترات طويلة من سوء الاحوال الاقتصادية المتمثلة بالفقر والبطالة وسوء الاحوال المعيشية قبل الازمة ونزوح اللاجئين السويين اليها، وما بعد الازمة زادت الاحوال سوءاً، بمعنى ان عدد اللاجئين السوريين شكلوا اضافة 10% الى فئة السكان، في حين ان النسبة في بعض المدن في شمال الاردن حتى الان يجتاز حاجز 10 % مثل محافظة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفرق واربد والعاصمة عمان، هذا يضاف الى عدد السكان الاردنيين والبالغ عددهم حوالي ستة ملايين نسمة في العام2014.

جدول رقم (3)

عدد اللاجئين السوريين في محافظات المملكة حسب تعداد 2015(%):

عمان	اربد	المفرق	الزرقاء	البلقاء	جرش	عجلون	الكرك	وعان	مأدبا
27,9	22,8	12,1	8,2	3,3	1,7	1,5	1، 5	1,2	1,8

المصدر:العلان، الهام عبد الرحيم(2015)، **اثر التحديات الاليمية على الواقع الجيوسياسي الاردني 2000-2015**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، عمان.

حسب احصائيات المفوضية العليا للاجئين السوريين طرأت تغييرات ملحوظة ما بين زيادة او نقصان في نسبة عدد اللاجئين السوريين في محافظات المملكة لعام 2015، حيث زادت النسبة في العاصمة عمان وبعض المحافظات على النحو التتالي: في عمان 27,5-27,9 وفي مأدبا 1,5-1,8. وفي البلقاء 3,2%-3,3%، وقد ظهرت نسبة تواجد جديدة في محافظة الطفيلة بنسبة 0,3% ومحافظة العقبة بنسبة 0,5%، هذا التواجد لم يكن في العام 2014 مما يشير الى انتقال اللاجئين السوريين لمناطق جديدة قد تتوافق مع سبل معيشتهم وتتوائم مع متطلبات حياتهم بعيداً عن الاكتظاظ في بعض المحافظات الككبيرة، أما الزيادة االملموسة في عمان العاصمة والمحافظات القريبة منها (البلقاء- مأدبا) فيشير الى انتقال اللاجئين السوريين الى المناطق التي تتوفر فيها فرص عمل أكثر وسبل معيشة افضل.

وتفيد التقارير ان 500 شركة سورية قد انتقلت الى الاردن منذ عام 2011(مفوضية الامم المتحدة، 2012)، هذا بدوره يدفع للتأكيد على ان الاستثمارات والمشاريع السورية تمركزت ضمن العاصمة لما تتمتع به عمان من تواجد المؤسسات الحكومية والشركات المختلفة الضرورية لانشاء المشاريع المختلفة، فيما يطرأ انخفاض طفيف على نسبة اللاجئين السوريين في المحافظات التالية: اربد 22,8%-23,4%، المفرق 12,1%-12,5%، الزرقاء 8,5%- 8,2%، جرش 1,8%- 1,7%، عمجلون 1,6- 1,5%، الكرك 1,6%- 1,5%، معان 1,5- 1,2%، هذا الانخفاض يؤكد على ما تم طرحه خلال الدراسة على ان محافظات اربد والمفرق تعاني من سبل معيشة صعبة وبطالة ظاهرة بين السكان هذا بدوره يدفع اللاجئين السوريين للبحث عن مناطق اكثر ملائمة لظروفهم المعيشية وتتوفر فيها فرص عمل اكثر. (العلان،2015) والمحلق رقم (1) يبين انتشار اللاجئين السوريين في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4)

عدد اللاجئين السوريين في محافظات الاردن للعام 2015 (بالالف)

عمان	174,972
اربد	143,031
المفرق	75,810
الزرقاء	51,248
البلقاء	20,702
مأدبا	11,172
جرش	10،738
عجلون	9,387
الكرك	9,398
معان	7,278
العقبة	3,121
الطفيلة	2,047

المصدر: العلان، الهام عبد الرحيم(2015)، **اثر التحديات الاليمية على الواقع الجيوسياسي الاردني 2000-2015**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، عمان.

يبين الجدول اعلى تعداد سكاني للاجئين السوريين في العاصمة عمان حيث بلغ 174,972 الف لاجئ يليها محافظة اربد بتعداد سكاني بلغ 143,034 الف لاجئ سوري ومن ثم محافظة المفرق 75,810 الف لاجئ سوري، في حين التعداد الاقل كان من نصيب محافظة العقبة حيث بلغ 3,121 الف لاجئ ومحافظة الطفيلة 2,047 الف لاجئ، والمجموع الكلي للاجئين السوريين في محافظات المملكة لعام 2015 يمثل 509,517 الف لاجئ ، وبالاضافة عدد اللاجئين السوريين في المخيمات الثلاث (الزعتري، الازرق، الاماراتي الاردني) يصبح المجموع الاجمالي 616,104 الف لاجئ. هذه الارقام والاحصائيات تبنى على اساس التسجيل القانوني للاجئين السوريين، لكن على ارض الوواقع العدد اكبر بكثير منذ ذلك، حيث يتم دخول اللاجئين السوريين بطرق غير شرعية ولا يتم تسجيلهم ضمن المفوضية، وبناءاً على بعض الدراسات المتفرقة تمت الاشارة الى ان عدد اللاجئين السوريين في الاردن تعدى الثلاث ملايين لاجئ.(العلان، 2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

السيناريوهات المتوقعة للازمة السورية

ويتبنى الباحث في هذه الدراسة السيناريوهات التي طرحها سيث كابلان، المحاضر بجامعة جونز هوبكنز والمتخصّص في دراسات الدول الهشّة(وكالة رويترز، 2014)، والذي يرى أن هناك سبعة سيناريوهات لن يخرج عنها مستقبل سوريا بعد الصراع العسكري المستمر منذ عام 2011 ولا يزال مستمراً حتى عام 2015:

السيناريو الاول : انتصار نظام الرئيس السوري بشار الأسد: مع أنه سيناريو محتمل بالنظر لاستمرار روسيا وإيران في دعمه وتدخّل مقاتلي حزب الله لمساعدته في القتال ضد المعارضة، فإنه يبدو صعْب التحقيق، في ضوء عجز قوات النظام السوري عن استِعادة الأراضي التي فقدتها في الشمال والشرق.

السيناريو الثاني : انتصار المعارضة المعتدلة: ويتطلب نجاح هذا السيناريو وقف المساعدات التي تقدمها إيران وحزب الله وإقناع العلويين في سوريا بأنهم سيكونوا آمنين إذا تخلّوا عن أسلحتهم ، وقيام المجتمع الدولي بتزويد قوات المعارضة المعتدِلة، مثل الجيش السوري الحر باسلحة تحقق لها تفوق نوعي يمكّنها من بسط نفوذها على مساحات أكبر في سوريا، بحيث تديرها دون رغبة في الإنتقام ممّن خسروا أمامها. ويرى الباحث أن هذا السيناريو صعْب التحقيق، نظرا للإنقسام الشديد في صفوف المعارضة المعتدِلة وتغلغُل جماعات متطرِّفة في مناطق تسيْطر عليها المعارضة المعتدلة.

السيناريو الثالث : انتصار المعارضة المتطرفة: وسيؤدي مثل ذلك السيناريو إلى انتشار أجواء من التطرّف وأعمال الإنتقام التي ستُسفر عن موجة أكبر من نزوح اللاجئين السوريين هرَباً من تطرّف ميليشيات منضوية تحت لواء تنظيم القاعدة، حيث سيجد ملايين السوريين من العلويين والمسيحيين أنفسهم مضطرِّين للهرب إلى تركيا ولبنان.

السيناريو الرابع : العقدة المستعصية: وهو السيناريو الأكثر احتمالاً من وجهة نظر سيث كابلان ، الذي يبرر من خلال :"يعجز طرفا الحرب الأهلية السورية عن السيطرة على مُعظم أنحاء البلاد حتى الآن. فإذا تمكّن أيّ من الطرفيْن من إحراز مكاسِب رئيسية، فسيلجأ الطرف الآخر إلى تعزيز قُدراته العسكرية بالإستِعانة بالخارج، بحيث يمكنه استعادة ما فقد، وبالتالي، قد يقتنِع طرفا الصِّراع بأنه لا يمكن حسْم الموقف عسكريا وأنه لابد من التفاوض بجدية للتوصّل إلى حل سياسي".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيناريو الخامس: تفكيك سوريا وتقسيمها الى دويلات: إذا امتد أمَد الحرب الأهلية السورية وبقِي الوضع على ما هو عليه، فإن نظام الأسد مدعوما بالعلويين وكثير من المسيحيين السوريين وبعض من النّخبة السُنية القديمة، سيحتفظون بسيطرتهم على منطقة دمشق وضواحيها ومُعظم المنطقة الساحلية المُطلّة على البحر المتوسط، وستساندهم إيران وروسيا، التي تحتفظ بقاعدة بَحرية لها في طرطوس. ووفقا لهذا السيناريو، يتوقّع السيد كابلان أن يُسيطر السُنّة السوريون على مساحة من أراضي سوريا، تمتد من الشمال الغربي وحتى الحدود مع العراق، بما في ذلك شمال حلب، وستحظى المنطقة بمساندة دول كالسعودية وقطر وتركيا. فيما قد يحاول أكراد سوريا السَّعي للإستقلال في الشمال الشرقي أو تشكيل تحالُف مع أكراد شمال العراق.

السيناريو السادس: الصراع الإقليمي: وتزيد احتمالات هذا السيناريو، إذا امتد أمَد الحرب الأهلية السورية واتّسع نِطاقها في شكل صراع سُني – شيعي من خلال تطرّف سُنّي داخل العراق ولبنان، يدفع بالمنطقة كلها إلى عُنف طائفي و تناحُر مذهبي، قد يشمل أكثر من خمسين مليونا من المسلمين في منطقة الهلال الخصيب.

السيناريو السابع: الفوضى في سوريا: إذا تواصل الصراع وامتدّ أمَد عجْز الدولة عن بسط سيطرتها، حيث ستنشَأ فئة من تجّار الحرب وزعماء الميليشيات المسلّحة وتصبح لهم مصالح اقتصادية في تمديد الصراع، مما يُجبر السوريين الذين نزحوا على عدم العودة، فيما سيُحرم السوريون في الداخل من خدمات التعليم والعمل وسط شيوع حالة من الفوضى العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

السياسة الخارجية الأردنية هي نتاج لتداخل وتأثير متغيرات داخلية وإقليمية ودولية تعمل على توجيه السلوك السياسي الاردني الخارجي ،وأهمها الشح في الموارد وضعف التجربة الدولية على مستوى أجهزة الدولة واقتصارها على الملك، وفي سبيل التعاطي مع ذلك قامت السياسة الخارجية الأردنية على مرتكزين، محاولة المواءمة في العلاقات العربية والدولية، ومحاولة الحصول على اعتراف عربي بدور الأردن المتميز داخل دائرة الإجماع الغربي، يضاف الى ذلك التعقيدات والازمات التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط.

إندلعت الثورة السورية الحالية منذ آذار 2011 امتداداً لما يسمى الربيع العربي وقد انطلقت في جنوب سوريا وبالتحديد محافظة درعا قرب الحدود الأردنية، افرزت الأزمة تداعيات كثيرة على البيئة الإستراتيجية إضافة إلى الكثير من المتغيرات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، ففي الداخل السوري اشتدت العمليات العسكرية ضراوة بين المعارضة والجيش واقتتال الجماعات المسلحة مع بعضها لأسباب ايدولوجية، وانعكس تأثيرها على المجتمع السوري من نزوح ولجوء وتشرد، إضافة الى انعكاساتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وتميزت الأزمة السورية بالعالميه من حيث تواجد القوى، وسجلت تحولاً وانعطافاً بطبيعة الصراع الدائر، فقد تشكل الجيش السوري الحر وتبعه تشكيل العديد من المليشيات المسلحة التي تصدت للقوات الحكومية في معظم المدن، والتي اصبح هدفها الرئيسي اسقاط النظام، كذلك دخول عدد كبير من المسلحين من عدة دول وخاصة الجماعات الاسلامية والتكفيرية التي ينتمي جزء منها الى تنظيم القاعدة وهو ما يعرف بدولة العراق والشام(داعش)، وجبهة النصرة التي تعتبر اكبر واقوى جبهة تقاتل على الأرض السورية، وبدأت المعارضة المسلحة تتلقى الدعم والتأييد المادي والسياسي من عدة دول إقليمية ودولية، فقد نشطت المعارضة على الصعيد السياسي بتشكيل المجلس الوطني السوري والإتلاف السوري ثم تشكيل حكومة في المنفى الا انها لم تكون ذات تاثير فعال على الساحة السورية.

انعكست تأثيراتها على مستوى الإقليم والعالم وخاصة دول الجوار ومنها الأردن، حيث نزح أعداد كبيرة من الشعب السوري الى دول الجوار، كان من البديهي أن تلقي الأزمة السورية بظلالها على الأردن في ضوء تدفق أعداد كبيرة من لاجئي سوريا على البلاد، الأمر الذي ضاق معه الأردن ذرعا لهؤلاء اللاجئين بعد أن اصبحوا يشكلون تحديات كبيرة على الامن الوطني الأردني بكافة ابعاده السياسية، والاقتصادية، والأمنية والاجتماعية، والذي يعاني اصلا من أزمة مالية حادة، لذا اتخذت الاحزاب السياسية الاردنية مواقف واضحة تجاه الازمة السورية تصب في اتجاه حل الازمة السورية من خلال تنحي النظام الحالي عن السلطة ، وتحقيق مطالب الشعب السوري بالحرية والديمقراطية والوحدة الوطنية، وانهاء حالة الحرب في سوريا ، وعدم التدخل الاجنبي في سوريا .

بداية التعامل الاردني مع الأزمة السورية لم تكن مدروسة بشكل صحيح بل أظهرت ضعفاً في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كيفية استقبال الأعداد الهائلة من اللاجئين السوريين، وخصوصاً في الشهر الاول، حيث كان التركيز على التخفيف من معاناة الشعب السوري بالمقام الأول، بالرغم من موقف الاردن القومي إلا أن وسائل الإعلام الأردني لم تكن بالمستوى المطلوب، ولم تعكس الصورة الواقعية لقضية اللاجئين السوريين، وكيف تم التعامل معها قيادة وحكومةً وشعباً، وخطورة تأثيرها على إقتصاد الاردن، وأمنه، واستقراره.

وفي ضوء التحليل السابق لموضع الرسالة يخلص الباحث الى ان المحددات الجيوسياسية قد شكلت محددات رئيسية في التأثير على توجهات ومواقف الاردن تجاه الازمة السوية والذي كان وما زال ينادي بضرورة ايجاد حل سلمي توافقي بين اطراف الازمة السورية ، حيث ان موقع الأردن الجغرافي والديمغرافي الحساس في قلب الشرق الأوسط فرض عليه تداعيات كثيرة ووضع الأمن الوطني الأردني أمام تحديات كبيرة منذ تأسيس الدولة، فقد عانى الأردن على مر العقود السابقة من الأزمات التي حدثت في الإقليم بدءاً من حرب 1948 ونكبة عام 1967، وحرب لبنان عام 1982 وحرب الخليج الأولى والثانية وحرب لبنان عام 2006، ونتيجة لمواقفه القومية ووقوفه دوما الى جانب الأشقاء العرب دفع الكثير على حساب مقوماته الداخلية، وفرزت الأزمة تداعيات كثيرة على البيئة الإستراتيجية إضافة إلى الكثير من المتغيرات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، ففي الداخل السوري اشتدت العمليات العسكرية ضراوة بين المعارضة والجيش واقتتال الجماعات المسلحة مع بعضها لأسباب ايدولوجية، وانعكس تأثيرها على المجتمع السوري من نزوح ولجوء وتشرد، إضافة الى انعكاساتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد انعكست تأثيراتها على مستوى الإقليم والعالم وخاصة دول الجوار ومنها الأردن، حيث نزح أعداد كبيرة من الشعب السوري الى دول الجوار، كان من البديهي أن تلقي الأزمة السورية بظلالها على الأردن في ضوء تدفق أعداد كبيرة من لاجئي سوريا على البلاد، الأمر الذي ضاق معه الأردن ذرعا لهؤلاء اللاجئين بعد أن اصبحوا يشكلون تحديات كبيرة على الامن الوطني الأردني بكافة ابعاده السياسية، والاقتصادية، والأمنية والاجتماعية، والذي يعاني اصلا من أزمة مالية حادة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

خرجت الدراسة بالنتائج التالية :

- بينت الدراسة وجود تأثير للمحددات الجيوسياسية المرتبطة بالموقع الجغرافي ، ووجود حدود مشتركة بين سوريا والاردن مما ساهم في تدفق اعداد كبيرة من اللاجئين السوريين الى الاردن ، وانتشار الجماعات المتطرفة بشكل كبير في الجانب السوري ، وخصوصاً تنظيم (داعش) الذي يشكل خطر كبير على الاردن ، يضاف الى ذلك التبعات الاقتصادية للازمة السورية على الاردن ، على توجهات السياسية الخارجية الاردنية تجاه الازمة السورية .
- إن من أهم تداعيات الأزمة السورية زيادة حدّة الاستقطاب الإقليمي والمذهبي واتساع دائرة الصراع لأكثر من جهة على المستويين الإقليمي والدولي مما وضع السياسة الخارجية الاردنية أمام تحديات يصعب مواجهتها وخصوصاً في عدم وضوح ما ستؤول اليه هذه الازمة.
- أظهرت الأزمة السورية موقف الحكومة الأردنية والشعب الأردني المتوحد اتجاه قضية اللاجئين، وتكفيل العديد من الأسر الأردنية لبعض الأشخاص والعائلات السورية إنما يدل على الحس القومي والعربي العالي لدى الاردنيين.
- بداية التعامل مع الأزمة السورية لم تكن مدروسة بشكل صحيح بل أظهرت ضعفاً في كيفية استقبال الأعداد الهائلة من اللاجئين السوريين، وخصوصاً في الشهر الاول، حيث كان التركيز على التخفيف من معاناة الشعب السوري بالمقام الأول.
- بالرغم من موقف الاردن القومي إلا أن وسائل الإعلام الأردني لم تكن بالمستوى المطلوب، ولم تعكس الصورة الواقعية لقضية اللاجئين السوريين، وكيف تم التعامل معها قيادة وحكومةً وشعباً، وخطورة تأثيرها على إقتصاد الاردن، وأمنه، واستقراره.
- تعتبر الأزمة السورية في الحاضر وعلى المدى المتوسط والبعيد من أكثر التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الاردنية نظراً لتعقيداتها الداخلية والتجاذبات الدولية حولها مما يصعب التكهن بما ستؤول اليه نتائجها، وحتى لو تم الحسم لأحد الأطراف ستبقى المنطقة بحالة عدم استقرار لفترة طويلة مما يزيد من انعكاساتها مستقبلا على الأمن الوطني الأردني .
- أظهرت الأزمة السورية ناحية ايجابية في تفاعل مكونات الشعب الأردني الحكومة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأحزاب والنقابات بالإهتمام بالقضايا التي تؤثر على الأمن الوطني الاردني، وتفاعل كل هذه الاطياف مع الشعب الأردني المتأثر الاول لبحث تداعيات الأزمة، على الرغم من وجود بعض الإنقسامات في المواقف من الأزمة السورية.

- أظهرت الدراسة عدم وجود رؤيا استراتيجية وعدم التخطيط السليم والتعامل العشوائي في بداية الأزمة عرض الكثير من مقومات الأمن الوطني للخطر خاصة الأمن المائي والانضباط المجتمعي، فتم انشاء اول وأكبر مخيم في منطقة غير ملائمة جغرافيا، ولم يتم السيطرة على انتشار اللاجئين وتدقيقهم.
- نتيجة للتجاذبات الدولية حول الأزمة السورية، وعدم توفر الإرادة السياسية الدولية لحل الأزمة، وعدم حسم الموقف لأي من الطرفين قد يؤدي الى طول مدة الأزمة السورية لسنوات عديدة، وقد تكون تداعياتها على الأمن الوطني الأردني كبيرة جداً في المستقبل اذا لم تتخذ اجراءات من الحكومة لضبط حركة وانتشار اللاجئين والسيطرة على الحدود.
- فرضت الأزمة السورية نفسها على الاردن بحكم الجوار وتدفق اللاجئين السوريين، وساهمت في زيادة الأعباء الاقتصادية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الأردني بالرغم من المساعدات الدولية، إلا أن الاردن يجد أنها لم تكن بالقدر المطلوب، وبالتالي كان الاردن دوماً ينادي بأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه الأزمة في سوريا.
- كان الاردن على الدوام ينادي بضرورة حل الأزمة السورية منذ البداية، لأنه كان يدرك بأن الحرب الأهلية قادمة لا محالة في ظل إصرار النظام السوري على استخدام الحل الأمني الذي قابلته المعارضة بالرد بالمثل وتخوفه من تقسيم سوريا إلى دويلات مركبة طائفياً، إلا أن تقاطع المصالح للدول الفاعلة حال دون ذلك، ممّا نتج عنه إمتداد الصراع إلى كافة أرجاء سوريا وعدم التوصل إلى حل شامل للازمة السورية.
- تشكل الأزمة السورية تحدياً حقيقياً للأمن الوطني الأردني بكافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، حيث تقدر تكلفة استضافة اللاجئين بأكثر من (2,5) مليار دولار سنوياً، كما أن أعداد اللاجئين ساهمت في إرتفاع نسبة السكان في الاردن بحوالي (10%)، مما شكل ضغطاً على البنية التحتية، بالإضافة إلى نشر المزيد من القوات المسلحة الاردنية ونشرها على الحدود الشمالية لضبطها.
- إن وجود تنظيمات مسلحة متعددة منها متطرفة ومنها تكفيرية منخرطة في الصراع الدائر في سوريا تشكل تحدياً حقيقياً للأمن الوطني الأردني، وقد يرتقي هذا التحدي إلى تهديد بأية لحظة ممّا يتطلب المزيد من المتابعة الدقيقة لما يجري داخل سوريا والاستعداد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمواجهة ذلك في اللحظة الحاسمة.

- كان الاردن دوماً يرفض الزج بنفسه في الصراع الدائر في سوريا وينادي دوماً بالحال السياسي ولم يقف إلى جانب النظام أو المعارضة بالرغم من الاتهامات المتكررة له بدعم المعارضة عسكرياً، فقد رفض الاردن قرار جامعة الدول العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، ولم يغلق الحدود بوجه الفارين من الحرب، إلا أنه يجب التفريق بين عدم التدخل والحفاظ على المصالح الحيوية.
- لا يستطيع الاردن النأي بنفسه عمّا يحصل في الصراع الدائر في سوريا لأن تداعياته حتماً ستنعكس عليه، وأن أي حل أو تسوية للأزمة السورية تستوجب أن يكون الأردن جزءاً منها حتى لا يتفاجئ بحلول تكون على حسابه وتعرض المصالح الحيوية الاردنية للخطر.
- كانت السياسة الاردنية متوازنة وفق معطيات أرض الواقع لما يجري داخل سوريا، فقد أكد الاردن وقوفه إلى جانب الشعب السوري ومساندته للجهود السياسية التي تضمن انتقال السلطة سلمياً لتجنيب سوريا الحرب الأهلية والدمار والخراب، ولكن فشل المجتمع الدولي في التوصل إلى قرار بشأن سوريا فرضت الأزمة السورية نفسها على الاردن، وأصبحت تشكل تحدياً للأمن الوطني الأردني، وهذا يفرض على الاردن أن يراعي مصالحه الحيوية، وبالتالي يجب أن يكون جزءاً من الحل أو التسوية للأزمة السورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق(1)

اعداد اللاجئين السوريين في الأردن

المصدر: (2015) www.sfari.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

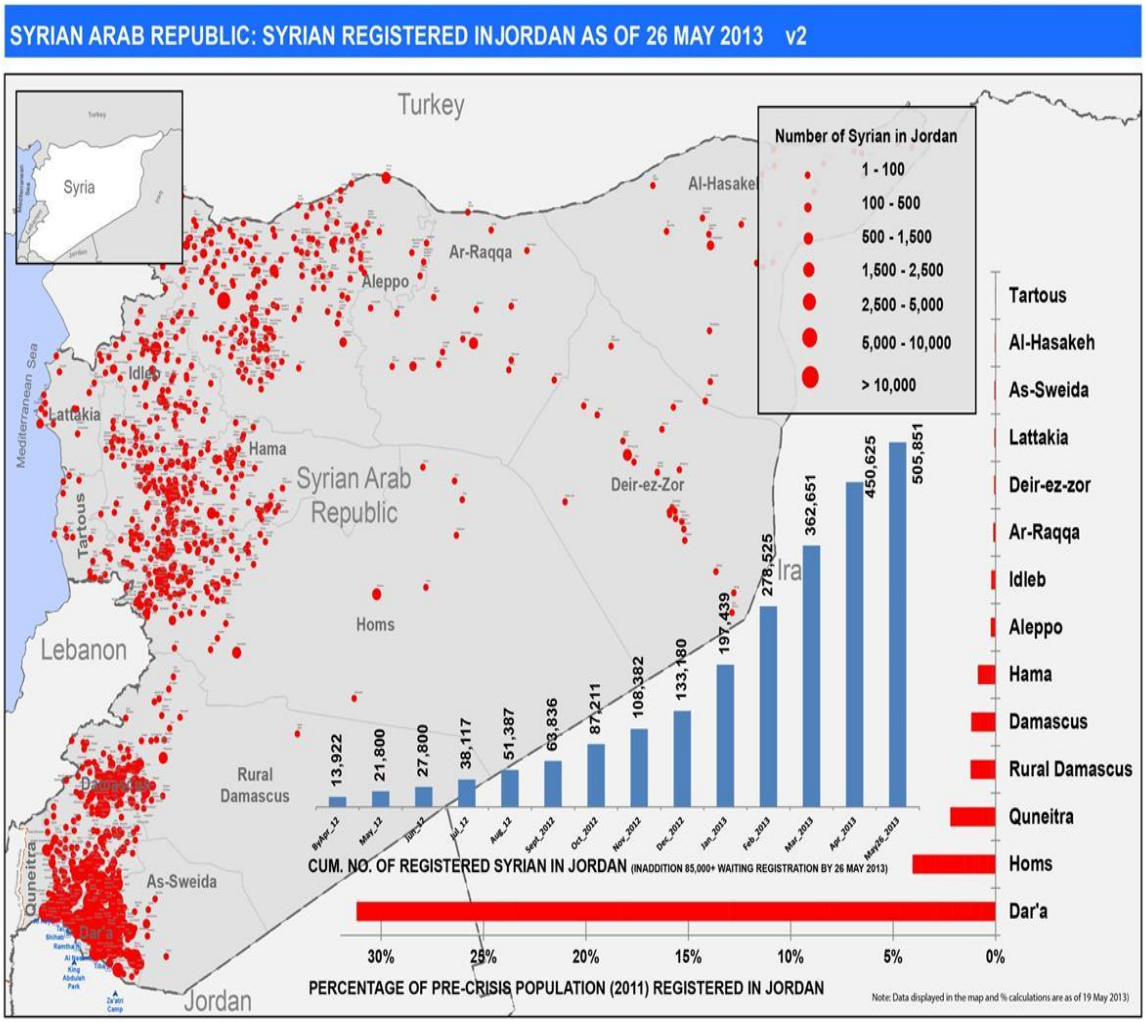

المصدر: (2015) www.sfari.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق(2)

الجماعات المتطرفة في جنوب سوريا

الوحـــــــــــدة	الموقـــــــع	التصنيـــف
لواء فجر الاسلام	القنيطرة	جهادي
كتيبة فجر الشام	درعا	جهادي
كتيبة الحق	درعا	اسلامي
كتيبة آل البيت	درعا	اسلامي
كتيبة البيطار	درعا	اسلامي
كتيبة صقور الجولان	درعا	اسلامي
لواء الشهيد رضوان	درعا	اسلامي
كتيبة احمد أمل	درعا	اسلامي
كتيبة اسود التوحيد	درعا	اسلامي
كتيبة سعد بن ابي وقاص	درعا	اسلامي
كتيبة شهداء داريا	درعا	اسلامي
كتيبة ابو عمر المقدسي	درعا	اسلامي
كتيبة أسد الله	درعا	اسلامي
كتيبة مجاهدي الوادي	درعا	اسلامي
كتيبة عمر بن الخطاب	درعا	اسلامي
كتيبة زياد بن حارثة	القنيطرة	اسلامي
كتيبة السيدة عائشة	درعا	اسلامي
كتيبة أبو دجينة	القنيطرة	سلفي
كتيبة شهداء الحق	درعا	سلفي
كتيبة الرحمن الرحيم	درعا	سلفي
كتيبة رايات الحق	درعا	اسلامي
كتيبة ابو بكر الصديق	درعا	جهادي
كتيبة الخرسه	درعا	اسلامي
كتيبة احرار الصنمين	القنيطرة	اسلامي
لواء احفاد الرسول	القنيطرة/ درعا	اسلامي
كتيبة عمر بن عبد العزيز	درعا	اسلامي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كتيبة الفرقان	القنيطرة	اسلامي
كتيبة فتح الباري	درعا	سلفي
كتيبة القادسية	درعا	سلفي
كتيبة فرسان السنه	درعا	سلفي
كتيبة مجاهدي حوران	القنيطرة	اسلامي
كتيبة صلاح الدين الايوبي	القنيطرة	سلفي
لواء نصر جولان	القنيطرة	سلفي
لواء حيتان	درعا/ القنيطرة	اسلامي
كتيبة المجاهدين	درعا	سلفي
كتيبة انصار المجاهدين	درعا	سلفي
كتيبة الحماد	درعا	سلفي
كتيبة الحازم	درعا	سلفي
كتيبة صلاح الدين	درعا	اسلامي
كتيبة عمر المختار	درعا	اسلامي
كتيبة أسد الدين	درعا	اسلامي
كتيبة حمزة سيد الاسود	درعا	اسلامي
كتيبة المهام الخاصة	درعا	اسلامي
كتيبة عائشة ام المؤمنين	السويداء	جهادي
كتيبة احفاد الامام النووي	درعا	اسلامي
الوحدة	الموقع	التصنيف
كتيبة الامام النووي	درعا	اسلامي
لواء حوران	القنيطرة	اسلامي
كتيبة مهمات العمليات الخاصة	القنيطرة	اسلامي
لواء اسامة بن زيد	القنيطرة	اسلامي
كتيبة الشهيد احمد مراوي	القنيطرة	اسلامي

المصـــــــــــــــــــدر : **http://www.gerasanews.com/index.php?page=article&id=137067**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع:

القران الكريم.

المراجع العربية:

الكتب:

- أبو عامر،علاء، (2004)**العلاقات الدولية الظاهرة والعلم الدبلوماسية والاستراتيجة**، الطبعة الأولى، عمان: دار الشروق للنشر.
- ابوعيشة، محمد، (1999) **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (دراسة المفاهيم والنظريات)**، ط1، بيروت، دار الجيل.
- أحمد، عطية الله (1968)، **القاموس السياسي**، الطبعة الثالثة، دار النهضة، القاهرة.
- بدوي، محمد طه (1972)، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة، بيروت.
- بركات، نظام وآخرون، (1984) **مبادئ علم السياسة**، عمان دار الكرمل للنشر والتوزيع.
- بيومي، علي، (2004) **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي** ، دار الكتاب الحديث مصر.
- تليلان، أسامة عيسى ، (2000) ، **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية**، وزارة الثقافة، عمان.
- جينس، لويد، (1989) **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد سيد سليم،جامعة الملك سعود، الرياض.
- حبيب، مجدي، (1997) **سيكولوجية صنع القرار** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة.
- حداد، أمجد عقيل (2001)، **نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية**، دار وائل للنشر والتوزيع.
- حداد، غسان محمد،(2001) **من تاريخ سوريا المعاصر**، الطبعة الأولى، عمان، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحسين، بن طلال (1978)، **مهنتي كملك: أحاديث ملكيّة**، ترجمة عارف طوقان، الشركة العربية للطباعة، بيروت.

- الحلوة، محمد (1984)، **العلاقات الدولية، في، كتاب علم السياسة**، دار الكرمل، عمان.

- حمادة، بسيوني إبراهيم، (1993)، **دوروسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- الحمداني، قحطان أحمد سليمان (2004)، **الأساس في العلوم السياسية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

- دورتي، جيمس وبالتسغراف، روبرت،(1985) **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** (ترجمة وليد عبد الحي)، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع:الكويت.

- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، (1979) **مختار الصحاح**، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.

- الربابعة، غازي (1981)، **إستراتيجية القوتين العظميين في الشرق الأوسط**، مطابع الدستور، عمان.

- ربيع، حامد (1974)، **سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي**، المؤسسة العربية للنشر، بيروت.

- الرشواني، منار (200)، **سياسة التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.

- الرفوع، فيصل عدة (1999)، **العلاقات الأردنية – المصرية: 1952-1970**، دار مجدلاوي للنشر، عمان.

- الرمضاني، مازن إسماعيل،(1991) **السياسة الخارجية – دراسة نظرية**، جامعة بغداد.

- الرمضاني، مازن اسماعيل (1991)، **السياسة الخارجية**، جامعة بغداد، بغداد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الرمضاني، مازن إسماعيل، (1991) **السياسة الخارجية (دراسة نظرية)**، دار الحكمة للطباعة، بغداد.

- الرويشي، محمد أحمد (2003)، **سكان العالم العربي: الواقع والمستقبل**، الجزء الأول، مكتبة العبيكان.

- زهران، جمال علي، (د.ن) **الإطار النظري لصنع القرار السياسي ورؤية استرتيجية لصنع القرار التنموي في مصر** ، جامعة قناة السويس.

- السلمي، علي،(1971) **العلوم السلوكية في التطبيق الإداري**، دار المعارف،القاهرة.

- سليم، محمد السيد (1989)، **تحليل السياسة الخارجية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

- سليم، محمد السيد (1997)، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة ا لمصرية، القاهرة، الطبعة لاثانية.

- شفيق، منير ، (1981)، **في الوحدة والتجزئة**، دار الطليعة، بيروت.

- شنوده، إيميل، (1997)، **الاتجاهات التربوية الحديثة**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

- صلاح الدين الشامي (1968)، **الوطن العربي: دراسة جغرافية**، مكتبة الانجلو المصرية.

- الظاهر، نعيم إبراهيم (1995)، **سياسة بناء القوّة في الاردن**، وزارة الثقافة، عمان.

- عامر مصباح، (2006)، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، ديوان المطبعات الجامعية : الجزائر.

- عبدالفتاح، فكرت نامق (1981) **سياسة العراق الخارجية: 1953-1958**، دار السيرة بغداد.

- عبدالهادي، راضي، وآخرون (1973)، **الوطن العربي في أفريقيا**، وزارة التربية، عمان.

- العربي، محمود أحمد، (2008)، **السنة والشيعة**، الطبعة الأولى، مصر القديمة، إبداع للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العزام، عبدالمجيد، (1998)، **عملية صنع الساسة الخارجية الأردنية**، وزارة الثقافة، عمان.

- العمرو، ثروت سلامة (2004)، **المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن: 1985-1995**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- العيثاوي، ياسين، (2009)، **السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية**، دار اسامة للنشر والتوزيع،ط1، عمان.

- عيسى، محمود خيري وغالي، بطرس (1979)، **المدخل في علم السياسة**، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة.

- فان دام، نيقولاوس،(1995) **الصراع على السلطة في سوريا**، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة مدبولي.

- القبّاع، عبدالله سعود (1986)، **السياسة الخارجيّة السعودية**، مطابع الفردوس.

- كانتور، روبرت،(1989) **السياسية الدولية المعاصرة**، عمان، ترجمة: أحمد ظاهر، مركز الكتب.

- الكتاب الأبيض، (1991)، **الأردن وأزمة الخليج: آب 1990- آذار 1991**، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

- كولار، دانيال ، (1980)، **العلاقات الدولية**، ترجمة خضر خضر، دار الطليعة بيروت.

- كيله، سلامة، (2013)، **الثورة السورية واقعها، صيرورتها وآفاقها**، بيروت، اطلس للنشر والانتاج الثقافي، ط1

- محافظة، علي، وآخرون (2006)، **التربية الوطنية**، جرير للنشر والتوزيع، عمان.

- محمد، فاضل زكي (1975)، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، مطبعة شفيق، بغداد.

- مشاقبة، أمين (2002)، **في التربية الوطنية: النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية**،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطبعة السابعة، دار الحامد للنشر والتوزيع.

- مشاقبة، أمين وآخرون (1998)، **السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات**، دار الحامد، عمان.

- المشاقبة، أمين، والحديد نشأت، (2002)، **السياسة الخارجية الأردنية: ثوابت ومرتكزات، في السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي**، أمين المشاقبة (تحرير)، ، دار الحامد، عمان.

- مشاقبة، أمين، (2012) ، النظام السياسي الأردني، مطابع الدستور، الطبعة الثانية.

- مصطفى، عبدالجبار (1982)، **الفكر السياسي الوسيط والحديث**، وزارة التعليم العالي، بغداد.

- مطاوع، محمد(2014) ، **الغرب وقضايا الشرق الاوسط من حرب العراق اللى ثورات الربيع العربي الوقائع والتفسيرات**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان.

- مقلد، إسماعيل صبري، (1971) **العلاقات السياسية الدولية..دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت ، جامعة الكويت .

- المقلد، اسماعيل صبري،(1982). **نظريات السياسة الدولية**، جامعة الكويت، الكويت.

- مكريدس، روي (1960)، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة حسن صعب، المكتبة الأهلية، بيروت.

- **المنجد في اللغة والأعلام**، (1992)، الطبعة الثالثة والثلاثون، دار الشروق، بيروت.

- النعيمي، أحمد نوري،(1975) **السياسة الخارجية التركية(بعد الحرب العالمية الثانية)**، دار الحرية للطباعة، بغداد.

- نهار، غازي صالح (1993)، **القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج العربي**، آب 1990- آذار 1991، المكتبة الوطنية، عمان، الطبعة الأولى.

- واكيم، جمال، (2011)، **صراع القوى الكبرى على سوريا- الابعاد الجيوسياسية لازمة عام**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2011، بيروت، دار المطبوعات للنشر والتوزيع.

- وثائق وزارة الإعلام الأردنية، (1983)، **الوثائق الأردنية لعام 1968-1972**، دائرة المطبوعات والنشر، عمان.

- وزارة الثقافة والاعلام (1978)، **الكتاب السنوي 1977**، المديرية العامة للمطبوعات والنشر.

الرسائل الجامعية:

- البياتي، عارف محمد (1988)، **السياسة الخارجية السورية حيال الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية.

- الرمضاني، مازن (1991)، **السياسة الخارجية، دراسة نظرية**، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، بغداد.

- الزين، حيدر، (2000)، **دور البرلمان الأردني في السياسة الخارجية**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

- العبيدي، خميس ناصر محمد،(1993)، **نوع عملية صنع القرار التنظيمي ودور المعلومات فيها**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

- العزاوي، أنس أكرم محمد، (1999) **نظم المعلومات ودورها في عملية صنع القرار السياسي الخارجي،حرب تشرين عام 1973، نموذجاً للدراسة**، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، (غير منشورة).

- العلان، الهام عبد الرحيم(2015)، **اثر التحديات الاليمية على الواقع الجيوسياسي الاردني 2000-2015**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، عمان.

- القرعان، صالح أحمد (1993)، **الموقف الأردني من أزمة الخليج**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

- نوايسة، عناد أحمد (1994)، **الوسطية في السياسة الخارجية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدوريات والمجلات:

- إبراهيم، حسنين توفيق،(1986)، السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 86.

- إبراهيم، سعد الدين (1984)، مصر والعرب 1967-1982، **ركن الدراسات الإستراتيجية والسياسية**، الأهرام.

- أبو ديّة، سعد (1990)، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.

- أبو طالب، حسن، (1987)"أسس صنع السياسة الخارجية السعودية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 90 أكتوبر.

- أبو عامود، محمد سعد (1988) صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية ، **المستقبل العربي**، بيروت ، العدد112 ، السنة السادسة.

- الأزعر، محمد خالد،(1992) السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية: توازنات ما بعد حرب الخليج"، **مجلة مستقبل العالم الإسلامي**، العدد 7.

- باكير ، علي حسين(2011)، السياسة الايرانية تجاه الازمة السورية، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الاهرام، القاهرة.

- باكير، علي حسين،(2012) الثورة السورية في المعادلة الايرانية التركية المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، **المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية**، الدوحة.

- بريزات، موسى (1991)"التحديات الخارجية للنظام الدولي"، **مجلة الندوة**، عمان، العددان 2 و 3 كانون الأول.

- بطرس، سمير، (1980)"السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط: أفكار حول طبيعتها الأمبريالية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 13، آذار.

- بكر، علي(2014)، العنف في العراق وصعود النمط الداعشي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

198، المجلد 49.

- بيبرس، سامية (2014)، تنظيم "داعش" وتنامي مخاطر تهديده للامنا لعومي العربي، **مجلة شؤون عربية –الامانة العامة لجامعة الدول العربية**، العدد 159.

- تصريح العقيد زاهر ابو شهاب، مدير مخيم اللاجئين السوريين بالزعتري، **جريدة الدستور**، عدد16718 يوم 2014/1/26.

- تصريح امين عام وزارة المياه امين عام سلطة المياه المهندس باسم طلفاح، **جريدة الراي اليوم**، 2013/3/4.

- تصريح مدير عمل محافظة المفرق بمخالفة 981 منشأة، وانذار 312 مؤسسة، بالاضافة الى التنسيب باغلاق 50 منشأة اخرى لمخالفتها اشتراطات وزارة العمل ، **جريدة الراي الاردنية**، بتاريخ 2013/5/31.

- تصريح مدير مستشفة المفرق الحكومي، **جريدة الدستور**، العدد 16817 يوم 2014/1/26

- تصريح مدير مستشفى المفرق الحكومي، **جريدة الرأي الاردنية**، نشر بتاريخ 2013/4/5.

- تصريح منسق مخيمات اللجوء في المملكة انار الحمود، **جريدة الراي الاردنية**، بتاريخ 2013/3/17.

- تصريح نقيب تجار المواد الغذائية الاردني سامر جوابرة في مؤتمر صحفي يوم الاحد 2013/3/18، **صحيفة الرأي**.

- تصريح وزير التخطيط الاردني، الدكتور ابراهيم سيف، **جريدة الدستور الاردنية**، يوم 2013/12/5.

- تصريح وزير الداخلية الاردني حسين المجالي، **جريدة الراي**، بتاريخ 2013/9/24.

- تصريح وزير الصحة الاردني عبد اللطيف الوريكات بتاريخ 2013/3/8، **جريدة الراي الاردنية**، يوم 2013/3/9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تصريح وزير الصحة الدمكتور عبد اللطيف ووريكات، **جريدة الدستور**، بتاريخ 2012/3/5.

- تصريح وزير العمل نضال قطامي، **صحيفة الرأي الاردنية**، بتاريخ 2013/5/31.

- تصريح وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر، **جريدة الدستور الاردنية**، يوم 2013/12/3.

- تصريح وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر، **جريدة الدستور الاردنية**، يوم2013/12/5.

- **التقرير الاستراتيجي 2011-2012 (2013)**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، القاهرة.

- **جريدة الدستور الاردنية** ، العدد الصادر بتاريخ 2011/10/31.

- **جريدة الدستور** العدد المنشور بتاريخ 2012/4/10.

- **جريدة الدستور** بتاريخ 2012/9/19.

- **جريدة الدستور**،2013/10/9

- حتي، ناصيف يوسف، (1987)، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.

- حرب، جوزيف،(2012) سيناريوهات لمخارج الأزمة السورية، **صحيفة عكاظ**، العدد 4076 تاريخ آب.

- الدلال، سامي،(2012) إستشراق آفاق الصراع في سوريا، **البيان**، العدد 302، آب.

- دياب ، احمد (2014)، المواقف العربية والاقليمية من ازمة العراق بعد صعود داعش، **مجلة شؤون عربية**، عدد 159.

- راشد، سامح،(2011) حصاد الربيع العربي في عامه الاول، الأمانة العامة لشؤون الدول العربية، **مجلة شؤون عربية**، العدد 148 ، شباط.

- رضوان، خليل،(2012) الأردن ينتهج سياسة "مسك العصا من المنتصف" بانتظار سيناريوهات حل الأزمة السورية،**المستقبل**، الاثنين 5 آذار، العدد 4275.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رفاعي، مجاهد، (2012)، **الأزمة السورية**، جريدة الأيام

- الرمضاني، مازن،(1986) "العرب والاتحاد السوفييتي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بغداد، العدد (1).

- الزويري، محجوب، (2012)، ايران الثورية والثورات العربية: ملاحظات عن السياسة الخارجية الايرانية ومالاتها، سلسلة تقيم حالة، معهد الدوحة، **المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية**.

- زيارة السفير الاماراتي لمخيم رباع السرحان،(2012) **جريدة الدستور**، بتاريخ 2012/2/12.

- سامر الياس، (2012) تركيا والربيع العربي برغماتية امام امتحان سوري صعب، **مجلة الشرق الجديد**.

- سليم، محمد السيد (1984) تحليل السياسة الخارجية، **بروفيشنال للإعلان**، القاهرة.

- **الشؤون المدنية العسكرية**، (2013)، مخيم الزعتري، عمان

- **صحيفة الشعب اليومية**(2011) ، سفير أمريكي سابق فى حوار مع ((سانا)) يؤكد ان العقوبات على سوريا غير مجدية، بكين.

- عبد الحي، وليد،(2012) محددات السياسيتين الروسية والصينية تجاه الازمة السورية، الدوحة، **مركز الجزيرة للدراسات**.

- العلكيم، حسن حمدان،(1992) بيئة صنع القرار الخارجي السعودي ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بغداد، العدد 7، نوفمبر.

- عمر الحضرمي (2008)، العلاقات الأردنية – السعودية: من التكوين إلى التدوين، **وزارة الثقافة**، عمان.

- قاسمية، خيرية وآخرون (1982)، السياسة الأمريكية والعرب، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.

- قيود متزايدة وظروف قاسية ، محنة الفارين من سوريا الى الاردن، **تقرير منظمة العفو الدولية**،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.(2013)

- الكيال، محمد سامي، (2013)، دراسة بعنوان: عوامل السلم والنزاع الأهلي في سوريا، **مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا**، دمشق.

- ليلى شرف، (1991)، "موقف الأردن من أحداث الخليج: الموقف الرسمي، الشعبي، وموقف المثقفين، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 148.

- المجالي ،حسين، (2013) وزير الداخلية الأردني، **جريدة الرأي الأردنية**، 2013/9/15

- **مجلة الوقائع العراقية**، العدد 1، 1958/7/23.

- محمود، خالد وليد، (2013)، دراسة بعنوان: الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة، **المركز العربي للأبحاث والدراسات**، الدوحة، قطر

- المصالحة، محمد، (2005)، الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الأردنية (من واشنطن إلى وادي عربة)، عمان: **مركز الدراسات البرلمانية (داميا)**.

- مطر، حسام (2015)، الدور الاقليمي لحزب الله– المحددات والقيود الحرب السورية نموذجاً، **جريدة الأخبار**، العدد 1594.

- مقلد، ماهر،(2014). سوريا من يهتم؟، **صحيفة الاهرام**، عدد 46767، القاهرة،

- موسوي، سيد حسين،(2012) اميركا والازمة السورية، **مجلة شؤون الشرق الاوسط**، العدد 141، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية.

- نخلة، أميل، (1983) الاستقرار الداخلي والأمن الإقليمي العربي، ترجمة صفاء صالح العمر، **مجلة دراسات الخليج العربي**، العدد (2–4).

- نعيسة، غياث(2012)، سوريا: الحراك الثوري في شهره العاشر، **مجلة الثورة الدائمة**، سوريا.

- نقرش، عبدالله،(1994) "الموقف الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي"، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، مجلة 21، العدد 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هاربر، اندرو، 2013، **مفوضية اللاجئين في الاردن**، عمان

- هيئة تحرير مجلة السياسة الدولية، (1971) مؤلفات جديدة، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 22، أكتوبر/ تشرين الأول.

التقارير والمؤتمرات:

- البنك الدولي، **تقرير الاقتصاد العالمي**، 2013.

- **التقرير السنوي لوزارة المياه والري** لعام 2012 .

- **تقرير تأثيرات العمالة السورية على سوق العمل الاردني**، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.

- **تقرير مركز الشرق الأوسط للدراسات**،2013/10/6).

- **تقرير منظمة اليونسيف**،2013/10/12.

- **تقرير هيومان رايتس وو تش عن اوضاع اللاجئين الفلسطينين الفارين من سوريا الى الاردن** على الموقع الالكتروني. www.hrw.org

- **تقرير/ مختارات مجلس النواب**، 16 (1963/4/21).... 1102.

- جامعة الحسين، **مؤتمر دراسات فكر الحسين بن طلال وتراثه**، (2004) ، الحسين بن طلال والنظام الإقليمي العربي، المجموعة الثالثة.

- الحضرمي، عمر (2008)، العلاقات الأردنية – السعودية: من التكوين إلى التدوين، **وزارة الثقافة**، عمان.

- عياد، حازم، (2011) الثورات العربية والعلاقات الأردنية– السورية، **السبيل**، الاثنين، 5 كانون الأول.

- فهد، معن(2014)، الثورة السورية قصة البداية، **مركز عمران للدراسات الاستراتيجية**، تركيا.

- قائد قوات حرس الحدود، **ايجاز زيارة كلية الدفاع**، 2013/11/19

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **مختارات مجلس النواب**، 16 (1963/4/21)، 1102.

- مسرد التنمية البشرية، (2011) برنامج الامم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية الاردن**.

- مقابلة مع الانسة تالا قطان **مسؤولة الشؤون بمكتب مفوضية اللاجئين** بعمان يوم 26 شباط 2013.

- وزارة العمل الاردنية ، **تقرير سوق العمل الاردني بالارقام** لعام 2010.

المواقع الألكترونية:

- الدستور، عمان، (2015)، وزير التخطيط يحث الجهات المانحة لمضاعفة جهودها التنموية تجاه الأردن، نقلا عن الرابط – **http://www.addustour.com/**

- (بترا)، (2015)، الاردن يؤكد موقفه الداعم لحل سياسي للازمة السورية ويحذر من لغة دمشق الاتهامية، وكالة الأنباء الأردنية: نقلا عن الرابط: **http://petra.gov.jo/Public**

- إبراهيم درويش، "سي آي إيه" توسع برنامج تدريب مقاتلي المعارضة السوريين في الأردن، القدس العربي، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2013. **http://www.alquds.co.uk/?p=90247**

- اتفاق أميركي–روسي على تدمير كيميائي سوريا، الجزيرة نت، 14 سبتمبر/أيلول 2013 /**http://www.aljazeera.net/news**.

- أمريكا ترحب بدعوة الخطيب للحوار وصحيفة سورية تصفها بأنّها "مناورة" سياسية"، بي بي سي، 2013/2/5، انظر: **http://www.bbc.co.uk**

- الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السوري، الموقع الإلكتروني **WWW.wikipedea.org** .ar. تاريخ 26 شباط 2013 .

- البحيري، أحمد كامل، (2015) "الثورة الممتدة": الخريطة السياسية للقوى الفاعلة على الساحة السورية: نقلا عن الموقع:http://www.siyassa.org.eg/

- البخيت، معروف، 2013، محاضرة لرئيس الوزراء الأسبق الدكتور معروف البخيت في الجامعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاردنية بتاريخ 30 كانون الأول 2013، استرجعت الساعة 2200 يوم 15 كانون ثاني 2014 من الموقع الالكتروني لجريدة الغد **http://www.alghad.com**

- البرقأوي، احمد(2011)، الاحزاب السياسية الاردنية– انقسام في الموقف حيال الملف السوري، **صحيفة السبيل** ، عمان.

- التحضير لحملة امنية واسعة في مخيم الزعتري بعد تقارير عن انتشار الدعارة والمخدرات ، موقع اخبار بلدنا الالكتروني نشر يوم2013/3/9 على الموقع **http://www.sarayanews.com/**

- تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة الاردنية، سميح المعايطة لوكالة cnn الامريكية منشور على الموقع الالكتروني للقناة على الرابط **Arabic.cnn.com**

- تصريح مدير العلاقات والتعاون الدولي في مفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على البيبي سكاي نيوز عربية منشور **www.skynewsarabia.com** على الموقع الالكتروني

- تصريح مدير مديرية الامراض السارية في وزارة الصحة الاردنية الدكتور محمد العبدلات، منشور على الموقع قناة العربية نت يوم 2013/5/17، على الرباط **www.alarabiya.net**

- تصريح وزير التخطيط الاردني ابراهيم سيف بتاريخ 2013/11/7 منشور بجريدة الحياة اللندنية على الموقع الالكتروني . **www.elaph.com**

- تصريح وزير الداخلية حسين المجالي بأن الاجهزة الامنية تمكنت من ضبط الايقاع الامني داخل مخيم الزعتري للاجئين السوريين والقضاء على التجاوزات من اتجار البشر والزواج القاصرات والتهريب وغيرها، منشور على موقع جريدة القدس العربي بتاريخ 2013/11/7 على الرابط الالكتروني للموقع . **www.alquds.com.uk**

- جريدة الحياة اللندنية(2013)، مقاتل من "النصرة": الجيش الحر وقوات الأسد يبيعون النفط إلى تركيا"، جريدة الحياة اللندنية، 2013/1/3، وانظر كذلك: "اشتباكات النصرة والقبائل السورية: صراع على النفط"، 3102/1/30:**505387/ cqqseaa/wc/h/q.hmoa/:q/.wp**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جريـــــــدة الشـــــــرق الأوســـــــط، 22 يونيـــــــو/حزيـــــــران 2012. **http://www.aawsat.com/detaeno=12260**

-3حجاب يظهر للمرة الأولى بعد انشقاقه، جريدة الشرق الأوسط، 9 أغسطس/آب 2012. **http://www.aawsat.com/deto=12308**

-4العاهل الأردني: لو كنت مكان الأسد لاعتزلت السلطة، جريدة الشرق الأوسط، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 .**http://www.aawsat.com/details**.

- جريدة الغد الاردنية، 27 شباط 2015، نقلاً عن : **www.alghad.com** .

- جودة: الحل السياسي في سوريا بالتوافق على هيئة الحكم الانتقالية، الرأي الأردنية، 3 فبراير/شباط 2014**http://www.alrai.com/article/628160.html**.

- جون كيري(2013)، نحتاج إلى التعاون مع روسيا في الشأن السوري"، دي برس، نقلا عن الموقع:**http://www.dp-news.com**

- حداد، سهيل،(2014) طرد السفير السوري" بهجت سليمان من الأردن.. الاسباب ورد الفعل المتوقع، نقلا عن الموقع **www.google.jo**.

- الحرمي، جابر، (2015) د.عبدالله النسور للشرق: واثقون بمواقف قطر الداعمة للسلم والأمن والعدالة، بوابة الشرق: نقلا عن **http://www.al-sharq.com/news**

- الحقيقة الدولية (2011)، اردنيون يشكلون لجنة شعبية لمساندة سورية في وجه"المؤامرة"، **موقع الحقيقة الدولية**، عمان.

- خليل قنديل، حراكيون: الموقف الرسمي من ضربة سوريا متناقض مع الشارع، السبيل الأردنية، 7 سبتمبر/أيلول 2013 **http://www.assabeel.net**

- الدعمة، محمد ، (2014)، الأزمة السورية تفرض نفسها على الأردن رغم مساعيه للنأي عنها، نقلا عن الرابط: http://aawsat.com/home

- السجن خمسة أعوام لسلفي أردني قاتَلَ في صفوف جبهة النصرة في سوريا، سويس إنفو. 23

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ديسمبر/كانون الأول 2013
http://www.swissinfo.ch/

- سفير ايران في دمشق: احداث سورية نسخة من الفتنة في ايران عام 2009، **وكالة انباء فارس**، 2011.

- سيريانيوز، (2011)، الداخلية تدعو "من غرر بهم" وشاركوا بأعمال غير قانونية لتسليم أنفسهم خلال أسبوعين مع ضمان إعفائهم، **http://syria-news.com/**

- الشرق الأوسط، 31 مارس/آذار 2013.
http://www.aawsat.com/details.asp22897&feature

- شقير، شفيق(2014)، موقف الأردن من الأزمة السورية: غموض بنّاء أم تناقض؟، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة.

- صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ 2012/1/31 على الموقع الالكتروني على الرابط **WWW.DAHARCHIVES.ALHAYAT.COM** .

- **صحيفة الشرق الأوسط** :هيئة التنسيق الوطنية المعارضة في الداخل لا حوار مع السلطة تاريخ الولوج 19 نيسان/أبريل 2012.

- صندوق النقد الدولي، النافذة الاقتصادية، (2014)، اثر الصراع السوري على الاقتصاد الأردني بالارقام، نقلا عن الموقع: **http://amman1.net/jonews**.

- طلاع، معن فهد، (2014) نظام الاسد والحل السياسي، نقلا عن الموقع https://www.zamanalwsl.net

- طلبة الأردن الأخباري، 2013، عمان **http:lltalabanews.net**

- الطليعة نيوز، 2015، اللقاء الوطني الاردني يدين التدخل الرسمي الاردني في الازمة السورية ويطالب بانسحابه من الاحلاف العسكرية الامريكية، نقلا عن الرابط: **http://al-taleanews.com/**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد الحي ، وليد (2014)، تزايد الدراسات الصهيونية للجيش الجزائري بسبب تماسكه، نقلاً عن الموقع الالكتروني : **www.elkhabar.com**.

- العظم، مؤمنة المؤيد(2011)، الدعم الشعبي الاردني للثورة السورية، نقلاً عن **www.shamquake.wordpress.com** .

- العظم، مؤمنة المؤيد، الدعم الشعبي الاردني للثورة السورية، (2011)، نقلاً عن **www.shamquake.wordpress.com** .

- عياد، حازم، (2011) الثورات العربية والعلاقات الأردنية- السورية، موقع جريدة السبيل، الاثنين، 5 كانون الأول .

- غازي التوبة، الثورة السورية: الأسباب والتطورات ، (دراسة قدمت إلى مؤتمر الأمة الإسلامية في إستامبول في 1-07-2012)- **http://www.asharqalarabi.org.uk/** 18 تشرين ثاني 2012.

- الغد،2013، عمان(**http:llalgad.com/print.html**)

- غياب التنظيم، ضرب وإهانة، وتأجيل البيان الختامي، أخبار سوريا، 12 تموز 2011.

- غيفورد، ليندسي،(2012) جذور الغضب المتشابكة في سوريا، "مؤسسة العلوم الوطنية" لوس أنجلوس، **http://arabic.carnegieendowment.org/** .

- فهد، معن(2014)، الثورة السورية قصدة البداية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، عمان.

- القطاونه، محمد، 2012، مدى تاثير تداعيات الازمة السورية على الاقتصاد الاردني،2013/7/24 **www.ammonnews.net/article.aspx=127358**

- للعودة الى الوثيقة الرسمية الاستراتيجية الامريكية الجديدة، منشورة على الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الامريكية:. **www.defense.gov**

- المجلس الوطني السوري ينتخب كرديا زعيما له رويترز عربي، 10 حزيران / يونيو 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محمد أبو رمان، أزمة القرار الأردني بوجه تطورات "المُعضلة السوريّة" المتفاقمة، واشنطن– **swissinfo.ch**، 06 أبريل 2012

- محمد النجار، اشتباك عنيف بين الجيشين الأردني والسوري، الجزيرة نت. **http://www.aljazeera.net/news**

- محمد النجار، اعتصام بالأردن ضد زيارة وفد للأسد، الجزيرة نت، 14 فبراير/شباط 2013 **.http://www.aljazeera.net**

- محمد النجار، الأردن يبحث خيارات الملف السوري، الجزيرة نت،2011/11/14م

- مصادر معارضة تشير إلى "سيطرة" مقاتلين معارضين على أغلب آبار النفط والغاز في سوريا، (2012):/**http://www.syria-news.com**

- مفوض شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، تقرير اللاجئين السوريين، 134414458 **http://maktoob.news.yahoo.com/**

- مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، نقلا عن: **.www.unhcr.org**

- المناصير، محمد، صفحة من تاريخ الاردن، استرجعت الساعة 2220 يوم 17 كانون الثاني 2014 من الموقع الرسمي لوكالة عمون الإخبارية على الانترنت **http://www.ammonnews.net**

- مؤتمر للإخوان المسلمين في بروكسل، **أخبار السويداء**، 12 تموز 2011.

- موقع الجزيرة، الثورة السورية تقسم مثقفي الاردن، (2011) **./http://www.aljazeera.net**

- الموقع الرسمي لشبكة سوريا الإخبارية على الانترنت، استرجعت الساعة 1500 يوم 18 كانون ثاني 2014 من الموقع**http://www.syria-news.com/.php?sy_seq**

- موقع الشروق أون لاين(2012)، قطر والسعودية تدفعان رواتب الجيش السوري الحر"،(الجزائر)، 2012 /6/32، **http://www.echoroukonline.com**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- موقع بي بي سي عربي (2012)، "الغارديان:السعودية تدفع رواتب عناصر الجيش السوري الحر"، موقع بي بي سي عربي،6/32/ 2012، /http://www.bbc.co.uk/arabic/

- موقع في المرصاد الالكتروني بتاريخ 2012/1/17 على الرابط الالكتروني www.filmirsad.com .

- موقع كلنا شركاء(2013)، دوما: المعركة الفاصلة بين الغوطة الشرقية ودمشق"، 05/ 03/ 2013، انظر :http://all4syria.info/Archive/6295

- موقع منظمة ميرسي كوريس على شبكة الانترنت على الرابط . www.mercycorps.org

- النسور، عبدالله، 2013، تصريح رئيس الوزراء أمام مجلس النواب الأردني يوم 28 آذار 2013، استرجعت الساعة 2100 يوم 15 كانون ثاني 2014 من الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الاردنية على الانترنت http://petra.gov.jo

- **نشرة أخبار العربية**، يوم الجمعة تاريخ 1 آذار 2013 .

- نعناع ،عبد القادر،(2013)، بعنوان الدور الوظيفي للدولة والمجتمع، موقع مستقبل الشرق للدراسات والبحوث الإلكتروني ، رابط إلكتروني : falsharq.com/index.php/arabic-decoment

- نعناع، عبد القادر،(2014) ، الدور الوظيفي للدولة والمجتمع في سورية (3): فشل السلطة، والرؤية الثورية،مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، نقلا عن الموقع http://falsharq.com/

- نقولا ناصر، الأردن على حد السيف، – arabvoice ديسمبر 5، 2011.

- نقولا ناصر، الموقف الأردني من الأزمة السورية ، الركن الأخضر،2011/11/21.

- نهاية الرعب، تاريخ سوريا الحديث، http://arab-worlds.blogspot.com/2011/09/blog-post_1195.html 2 كانون ثاني 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وحـدة تحليـل السياسـات فـي المركـز العربـي للابحـاث ودراسـة السياسـات ،(2011)، **http://www.dohainstitute.org**

- وزارة الخارجية الأردنية، (2015)،منظمة الامن والتعاون الاوروبي تبدأ اعمال مؤتمرها بالبحر الميت، نقلا عن **موقع وزارة الخارجية الأردني**

- الوزني ، خالد(2013)، محاضرة في كلية الدفاع الوطن، 19 ايلول 2013، نقلاً عن الموقع: **.www.rjndc.edu**

- الـوزني، خالـد (2012)، الاثـار الاقتصـادية والاجتماعيـة لازمـة اللاجئـين السـوريين علـى الاقتصادي الاردني، **المجلس الاقتصادي والاجتماعي.**

- الوزني، خالد ، 2013، ورشة عمل عقدها معهد بصر لدراسات المجتمع المدني بعنوان "الآثار الاقتصادية للاجئين السوريين في الأردن". **وكالة الانباء الاردنية(بترا)**، 2013، عمان

- وكالة رويترز، (2014)، سيناريوهات لا تبشِّر بالخير في انتظار سوريا، نقلا عن الموقع: **.http://www.swissinfo.ch/ara**

- الوكيل الاخباري،(2015) الأردن يطلب 2.9 مليار دولار لمواجهة الأزمة السورية ، نقلا عن **موقع الوكيل الإخباري.**

- يوسف، محمد ،(2012) سوريا في ظل الثورة لا خيار سوى الانتصار، نقلاً عن موقع المسلم، **www.almoslim.net**

المراجع الأجنبية:

– Syria opposition groups hold crucial Qatar meeting'', **BBC News**, 4 Novermber 2012.

– 'ABD (2012) "**Suriye'nin dostları" toplanabilir**'', Hürriyet Planet, 9 February .

– A.I. Dawisha, (1977), **The Middle East: Foreign Policy Making in Developing States**, ed., Christopher Clapham, Praeger Publishers.

– Anne Sinai and Allen Pollack, (eds.), (1977), **The Hashemite Kingdom of Jordan and The West Bank**, American Academic Association for Peace in The Middle East.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- aurie A. Brand, (1994), **Jordan's Inter- Arab Relations, Columbia University Press**, New York.
- Bahgat Korany and Ali Dessouki, (1984) **The Foreign Policy of Arab States**, Boulder: Wesview Press.
- Charles Hermann, (1978), "**Decision Structure and Process Influences on Foreign Policy**," In, Maurice A. East Stephen A. Salmore and Charles F. Hermann, eds. Why Nations Act Theoretical Prospective Foreign Policy Studies, Sage Publications, Beverly Hills, California.
- David Easton, «A System Analysis of Political Life,» New York: Wiley, 1965, p. 10.
- Gerald Sparrow (1961), **Modern Jordan**, Allen and Unwin.
- Jamal Shurdom (1979), **The United States Early In The Arab World**, University Of Miami Press.
- Joseph Frankel, (1968), **The Making of Foreign Policy, Oxford University Press**, London.
- Kamel S. Abu Jaber, "**The Legislature of the Hashemite Kingdom of Jordan; A Study in Political Development**, Muslim World, Vol 59, NO3 -4 (July- October 1969).
- Laurie A. Brand, (1994), **Jordan's Inter- Arab Relations, Columbia University Press**, New York.
- London Kuct, (1965), **The making of Foreign Policy**, Lippin COH Co. New York.
- Mohammad I. Faddah, The Middle East in Transition, Op.cit.
- Mohammad Ibrahim Fadda (1971), **The Middle East in Transition: A Study of Jordan's Foreign Policy**, Asia Publishing House, New York.
- Peter MansField, (1958), "**Syria and Jardan**", Asian Affairs, Vol. 72. Part One.
- Peter Snow (1979), **Hussein: A Biography**, Robert Luce, New York.
- R. D. Mclaurin, Don Peretz, Lewis W. Snider (1982), **Middle East Foreign Policy; Issues and Processes**, Praeger Publishers, New York.
- Richard C. Snyder, et al, (1983), **Foreign Policy Decision Making**, The Free Press of

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Galenco, New York.

- Rosnau, james, The study of foreign policy, In Ed: James Resnau. Kenneth w Thompson, Gavin bayd, world politics: an introduction. New York: the free press, 1976.
- William D. Coplian (1971), **Introduction to International Politics**: Theoretical Overview, Maham Publishing, Chicago.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com